عزمي بشارة

الجيش والسياسة

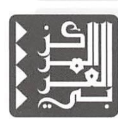
إشكاليات نظرية ونماذج عربية

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب نظريًا بعض العناصر الرئيسة في إشكالية الجيش والسياسة انطلاقًا من واقع البلدان العربية، ويقارب تحليليًا نماذج عربية استنادًا إلى التجربة العينية، ويفحص نظريًا مقولات رائجة من مصادر أكاديمية غربية بناءً على التجربة. ويبحث أيضًا في العلاقة بين الجيش والسياسة، انطلاقًا من فرضيةٍ مؤدّاها أنه لا يوجد جدارٌ فاصلٌ بين الجيش والسياسة بحكم تعريفهما؛ إذ يتدخّل الجيش في الحكم ويتحول إلى قوة قمعية، تدافع عن النظام القائم، أي عن سلطتها وامتيازاتها. وهذه العلاقة هي نتاج لمراحل تاريخية ولطبيعة الدولة العربية وصيرورة نشوئها وبنيتها وعملية التحديث فيها، حيث للجيوش في الدول النامية والمستقلة حديثًا دورٌ في بناء الدولة، وفي فرض تماسكها قبل أن تنجز مرحلة بناء الأمة.



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 10 دولارات
ISBN 978-614-445-137-3



الجيش والسياسة

إشكاليات نظرية ونماذج عربية

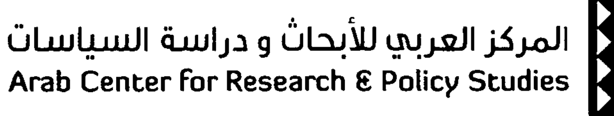
الجيش والسياسة

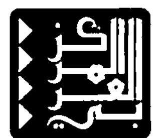
إشكاليات نظرية ونماذج عربية

الجيش والسياسة

إشكاليات نظرية ونماذج عربية

عزمي بشارة





الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بشارة، عزمي

الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية/ عزمي بشارة.

224 ص.؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 199-206) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-137-3

1. الانقلابات العسكرية - البلدان العربية. 2. البلدان العربية - الجيش. 3. القوات المسلحة - البلدان العربية - النشاط السياسي. 4. البلدان العربية - أحوال سياسية - تاريخ. أ. العنوان.

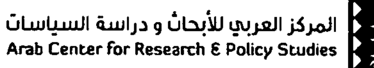
322.509174927

العنوان بالإنكليزية

The Army and Political Power in the Arab Context: Theoretical Problems

by Azmi Bishara

الناشـر

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطـر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل 2017

المحتويات

مدخل

يعالج هذا الكتاب نظريًا بعض العناصر الرئيسة في إشكالية الجيش والسياسة، وذلك انطلاقًا من واقع البلدان العربية. ويقارب تحليليًا نماذج عربية استنادًا إلى التجربة العينية، ويفحص نظريًا مقولات رائجة من مصادر أكاديمية غربية بناءً على التجربة.

لا نبالغ في القول إن ادّعينا أنّ هذه الإشكالية هي من العوامل الرئيسة التي تحدّد شكل الدولة العربية ونظامَها السياسي وعلاقتها بالمجتمع واحتمالات التحوّل الديمقراطي، ذلك إلى جانب قضايا أخرى كبرى، منها: الثقافة السياسية للنخب العربية ومواقف تيارات الإسلام السياسي من الديمقراطية والحريات المدنية وقضية سياسات الهوية الطائفية (وغيرها) في المجتمعات العربية.

يبحث الكتاب في العلاقة بين الجيش والسياسة، ويتناول هذه العلاقة، وتحديدًا تدخّل الجيش في الحكم، لا بوصفها خطأً أو عارضًا من عوارض الابتلاء العربي، بل بوصفها نتاجًا لمراحل تاريخية ولطبيعة الدولة العربية وصيرورة نشوئها وبنيتها وعملية التحديث فيها.

تنطلق الدراسةُ من فرضيةٍ مؤدّاها أنه لا يوجد جدارٌ فاصلٌ بين الجيش والسياسة بحكم تعريفهما. وللجيوش في الدول النامية والمستقلة حديثًا دورٌ في بناء الدولة، وفي فرض تماسكها قبل أن تنجز مرحلة بناء الأمة. وتُظهر الدراسة نتائج استمرار الجيش في الحكم من دون أن تُنجز عملية بناء الأمة؛ إذ يتحول إلى قوة قمعية، تدافع عن النظام القائم، أي عن سلطتها وامتيازاتها،

وتفرض الوحدة من أعلى، أو من خارج المكونات الاجتماعية، من دون إنجاز عملية بناء الأمة.

تتطرق الدراسة في **الفصل الأول** إلى مفاهيم رائجة في العلوم السياسية مثل «الدولة الثكنة» (Grassion State)، و«الدولة البريتورية» (Praetorian State) بالنقد والتحليل، وتعتبرُها أدوات تحليلية مفيدة في سياقها التاريخي، لكنها لا تقبل بها كأدوات منهجية كونية في البحث.

وتركّز الدراسة على تطلع الجيش إلى السياسة بالمعنى الضيق، أي ممارسة الحكم والاستيلاء عليه، وتُميّز بين مفهومي «الثورة» و«الانقلاب» كمقدمة للوقوف على تجارب وحالات تاريخيّة مختلفة أدّى العسكر فيها دورًا مهمًا في عملية التغيير السياسي والاجتماعي. ومع جزم الدراسة بصعوبة التوصل إلى نظرية وقانون يضبطان علاقة الجيش بالحكم وتصرّفه فيه، فإنّها تحاول التمييز بين انقلاب النظام على عملية سياسية أطلقها، وذلك بوساطة الجيش وبقيادته من جهة، وانقلاب ضباط راديكاليين على النظام الحاكم بهدف إصلاحه أو تغييره من جهة أخرى. ويتطور بعض هذه الانقلابات إلى تغيير ثوري فعلًا. كذلك تحاول الدراسة في هذا القسم استنباط أبرز السمات المشتركة للانقلابات العسكريّة الراديكالية ومآلاتها.

يُخصَّص **الفصل الثاني** لعرض حالةٍ محددةٍ من علاقة الجيش بالسياسة، وهي الحالة السورية، وذلك من أجل فهم التداخل بين الجيش والسياسة في سورية، والإضاءة على جانب متعلق بترييف الجيش واختراق العلاقات الجهوية والطائفية وغيرها هياكله القيادية وصفوفه، من باب تجنيد الولاءات في الصراعات داخل الجيش. وفكّرنا في تخصيص فصلٍ خاصٍ بهذا الموضوع في إطار القسم الأول، وذلك من منطلق التجربتين اليمنيّة والسورية، لكننا وجدنا من الملائم إعادة نشر فصلٍ كاملٍ من كتاب **سورية درب الآلام نحو الحرية**[1] ليتناول هذا

---

(1) يؤرخ هذا الكتاب لوقائع سنتين كاملتين من عمر الثورة السورية؛ بين 15 آذار/ مارس 2011 وآذار/ مارس 2013. ففي هاتين السنتين ظهرت بوضوح الأسباب العميقة لانفجار حركة الاحتجاجات في سورية، وتفاعلت في أثنائها العناصر الأساسية المحرِّكة؛ اجتماعية أكانت أم سياسية أم جهوية أم =

الموضوع بالتفصيل، ويقدم هذا الأنموذج إلى القارئ بشكلٍ وافٍ، وذلك بدلًا من الاستمرار في معالجة هذا الموضوع نظريًا في القسم الأول مع استحضار أمثلة. ويبيّن هذا الفصل كيف تحوّل الجيش من مؤسسة حديثة تنتج هوية وطنية إلى مؤسسة حديثة تكرِّس البُنى الطائفية التقليدية وترسّخها وتحوِّلها إلى طبقات من الحاكمين والمحكومين. المشكلة التي تبرز عربيًا، ولا بد لأي بحثٍ في الجيش والسياسة من معالجتها، أنّ الجيوش في بعض الحالات تعكس وحدة قائمة على تمييز بين مكونات وعناصر اجتماعية، لأن سلسلة القيادة فيها ربما تقوم على ولاءات تنتج عصبيات[2]. في هذه الحالة، يصبح فرض الوحدة الوطنية بوساطة الجيش على المجتمع، فرضًا لحكم عصبية بعينها، حيث تعني الوحدة الخضوع لها. وثمة أمثلة مهمة على ذلك في جيوش عربية كثيرة من العراق وسورية واليمن وحتى موريتانيا[3].

أما في **الفصل الثالث**، فأعدتُ نشر فصلين يتطرقان بتفصيلٍ لحالة عينية (يمكن اعتبارها كلاسيكية) من بلد عربي آخر هو مصر، بما في ذلك تجربة الجيش المصري خلال ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011، وانقلاب 3 تموز/ يوليو 2013. نشرتُ مواد هذا الفصل في كتاب **ثورة مصر** الذي صدر في مجلدين من

= طائفية، حين وصلت إلى حافة الحرب الأهلية التي حذّر منها المؤلف. ويعود الكاتب في فصول عدة إلى الوراء كي يؤرخ لجذور الصراعات السياسية والطائفية والخلفيات الاقتصادية الطبقية أيضًا ويفسرها، ويوثق التاريخ الراهن، ويحاول تجاوز عملية التوثيق إلى الفهم، حيث جاء الكتاب عابرًا الاختصاصات: علم اجتماع وعلوم سياسية وعلاقات دولية واقتصاد.

(2) في رأي الكاتب، يؤدي البحث عن ولاءات جهوية وعشائرية إلى إنتاج العصبيات وليس العكس. وهو عكس ما قال به ابن خلدون ويصح في مرحلته؛ إذ تتطلع العصبية إلى الغلبة والاستيلاء على الحكم، لتصبح هي الدولة. في الدول العربية الحديثة، توقظ السلطة عبر بحثها عن ولاءات مباشرة، عصبيات، وتربطها بالحكم؛ إنها تعيد إنتاجها.

(3) تشتهر قضايا الولاءات الجهوية (التي تحولت إلى طائفية في سورية والعراق في ظل حكم البعث) والتي أصبحت طائفية صريحة في العراق بعد الاحتلال (سوف نعالج هذه الموضوع في الفصل الثاني اعتمادًا على كتاب المؤلف **سورية درب الآلام نحو الحرية**)، وكذلك الولاءات القبلية وتقاطعاتها مع الولاءات في الجيش اليمني. ولكن حتى في دولة مثل موريتانيا، مرّ الجيش بصراع اتخذ طابعًا عربيًا زنجيًا في إحدى المراحل. انظر: السيد ولد أباه [وآخرون]، **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**، سلسلة الثقافة القومية؛ 68، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 127-128.

حوالى 1400 صفحة. وبرأي زملاء باحثين، لم تُبرَز المعالجات المعمقة لقضايا المجتمع والدولة في مصر، بما في ذلك الفصول المخصصة للجيش، وذلك نتيجة الحجم الكبير للكتاب وتعدّد موضوعاته. ولهذا، وجدت من الملائم إعادة نشرهما في كتاب خُصّص لموضوع الجيش والسياسة، وذلك بدلًا من جلب أمثلة متفرقة من الحالة المصرية المهمة جدًا في رأيي؛ فهي التي حسمت مصير هذه الجولة من التحوّل الديمقراطي منذ ثورات 2011، وذلك بعودة الجيش إلى الحكم نتيجة فشل القوى المدنية في التوصل إلى قواعد تحكم العلاقة بينها، وتحدّد مبادئ الديمقراطية، حيث اشتعل الصراع بينها على الحكم قبل إقامة النظام الديمقراطي. كما عاد الجيش إلى الحكم بسبب رغبته القوية في الحفاظ على امتيازاته، وطموح قيادته في هذا المفترق التاريخي إلى حكم البلاد مباشرة.

في ما عدا محاولة فهم الحالة المصرية ذاتها، يقدم الفصل الثالث عن الجيش والسياسة في مصر أدلةً على مقولات نظرية في الفصل الأول، كما يظهر تسلسلًا واضحًا لعملية سيطرة منصب الرئاسة على الجيش بعد صراع طويل، ثم نشوء صفقة تاريخية بين الجيش والرئاسة يتمتع بها الجيش باستقلالية ذاتية، عسكرية واقتصادية، فيما يتبع سياسيًا للرئاسة، ثم حدوث صراع متجدد بعد ثورة 25 يناير وصولًا إلى سيطرة الجيش على الحكم.

الفصل الأول

الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية[1]

(1) هذا الجزء من الكتاب (الفصل الأول) هو عبارة عن تطوير وتوسيع للدراسة التي قدّمها المؤلف كمحاضرة افتتاحية في مؤتمر «الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي» الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بين 1-3 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، ونُشرت بصيغتها تلك في العدد 22 من مجلة سياسات عربية.

أولًا: تحديدات لازمة

ليس هذا الفصل مقدمةً لدراسة مجال الجيش والسياسة بشكل عام، بل مخصصٌ لحصر الموضوع وتحديده نظريًا، يليه تحليل بعض جوانب تدخّل الجيوش العربية المباشر في الحكم عينيًا، والعودة إلى استنتاج مقولات نظرية بناءً على ذلك. يضع الكتاب هذه الاستنتاجات كعناوين فرعية عند عرض جوانب من التجارب العربية. فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إنتاج مقولات ذات فائدة، تتجاوز العموميات البديهية، عن الجيش والسياسة خارج السياق التاريخي، بما فيه التاريخ المحلي والثقافة والبنية الاجتماعية ... وغيرها.

تروم المحاولة النقد. وما نعنيه بذلك ليس الممارسة الإنشائية للنقد كتعداد المساوئ بصفتها مقدمة للوعظ. النقد هنا رديفٌ للنظرية. النظرية تحلل الظاهرة، وتبحث عن جذورها التاريخية والاجتماعية متجاوزة المعتقدات المنتشرة، وتشخّص الوظائف التاريخية، وتحاول التمييز بين الواقع والادعاءات الأيديولوجية بوعي لكونها نظرية غير بريئة في اختيار موضوعاتها وفي علاقتها بصاحبها. لكنها إذ تعي ذلك، تحافظ على التوتر بينها وبين الأيديولوجيا.

لا تقف رِجلا النقد على ما يجب أن يكون، بل على ما هو قائم من علاقة بين الجيش والسياسة؛ ليس بوصفها خطأً، أو عارضًا من عوارض الابتلاء العربي، بل نتاجًا لمراحل تاريخية وبنى اجتماعية واقتصادية وثقافية. إن تحليل الظواهر انطلاقًا من تاريخيتها وإعادة إنتاجها نظريًا، ودحض ما ينتشر من أساطير وأفكار مسبقة هما من مكونات النقد الذي نقصد، أما الإجراء النقدي الذي يتلوه، فيُتَّخَذُ من خلال تبيين التوتر بين نتائج التحليل وضرورات التحوّل الديمقراطي عربيًا، وهي شاغلنا الراهن.

وتوخيًا للوضوح، سنقوم بدايةً ببعض التحديدات لحصر الموضوع، ولو كان نظريًا:

1 - الجيش هنا هو الجيش النظامي حول نواة من المحترفين المتفرغين للحياة العسكرية في زمن السلم وزمن الحرب

هذا هو ما يجمع الجيوش الوطنية الحديثة، أي القوات المسلحة المنظمة في كتائب وفِرق وفيالق أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، التي تقوم لغرض الدفاع عن دولة، وربما تتدخَّل أيضًا للحفاظ على استقرارها الداخلي[2]، ولا نقصد القوى غير النظامية المسلحة في خدمة عقيدة أو طبقة أو قضية أو حزب. ومع علمنا بتنامي دور الميليشيات المسلحة في دول عربية مثل العراق (حيث تتخذ صيغة طائفية خطرة) والسودان، وسورية مؤخرًا، إلى جانب الجيش، فإنّها ليست موضوع هذه الدراسة، وهي تستحق دراسات خاصة بها. وليس المقصود أيضًا فيالق فرسان يلبّون الدعوة للخدمة العسكرية، ومعهم جنودهم، وينضمّون إلى حملة عسكرية بناءً على طلب الملك أو الإمبراطور، ويديرون إقطاعية في حياتهم العادية، أو يجبون الضرائب للسلطان، مع أنّ هذه الأخيرة سُمّيت جيوشًا في الماضي. تُعنى هذه الدراسة بالجيش النظامي التابع لدولة، وغالبًا ما يرتبط به في عصرنا جيش احتياط، وحتى إذا تعزّز في الحروب وحالات الطوارئ بقوات تعبئة شعبية وغيرها، تبقى نواته الأساس قوات نظامية دائمة مؤلفة من ضباط وجنود محترفين خاضعين لقيادة.

---

(2) وهو التدخل الذي وسّعت جيوش كثيرة في العالم المعاصر من مفهومه ليشمل حراسة الدستور (أو النظام) القائم، ضد عدم الاستقرار، وضد الجديد أيضًا. وعدّه بعض الباحثين مستحقًا تسمية الحرس، أو الحراسة، ومنها البريتورية، المستمدّة من الحرس البريتوري الروماني. وتألّف الحرس الروماني من وحدات النخبة التي كانت تحرس خيمة القائد في المعسكر وشاركت في المعارك، لكن أصبحت منذ عهد القيصر أغسطس فرقة خاصة تابعة للإمبراطور، وتعمل على حراسته، كما تعمل على إخماد تمردات. غير أنها بدأت من القرن الأول قبل الميلاد تتدخل في السياسة في روما، وكان كاليغولا أول من عزله الحرس البريتوري. ولاحقًا نصّب قياصرة وعزل آخرين في الإمبراطورية الغربية. وتفاوت دوره من عصر إلى آخر حتى تخلص الإمبراطور قسطنطين منه.

ربما كان الجيش النظامي الأول في التاريخ هو الجيش الانكشاري العثماني[3] الذي تميّز من جيوش الغزاة والفاتحين في السابق، ومن نظام السباهية الفروسي (الإقطاعي العسكري) العثماني. وليس صدفة أن معظم الانكشاريين كان من أسرى وصبية مخطوفين، مُنتزَعين من أهاليهم في الواقع؛ إذ كانوا يُجلبون إلى معسكرات خاصة يخضعون فيها لتدريبٍ رياضي وعسكري وديني، وتثقيفٍ على الولاء للسلطان، ويجري تدريبُ بعضهم للعمل في ديوان السلطان ومرافقه المختلفة. ومن زاوية نظر موضوعنا، كانت هذه الأساليب ما يلزم فعله لتجاوز العلاقات الاجتماعية والولاءات والعصبيات التي تفصل الأفراد (الرعية) عن الحكام، وذلك لبناء ولاء مباشر للسلطان. فلم تكن الدولة الحديثة قد قامت بعد، ولم يقم لها جيش يجمعه الولاء للوطن. والطريقة الوحيدة لإنتاج مثل هذا الولاء المباشر في ذلك العصر، كانت التبعيّة الشخصية للسلطان، أي ملكية السلطان لهم. إنهم في الواقع نوع جديد من المماليك المنتظمين في جيش نظامي يتبع السلطان مباشرة. وإذا نظرنا إلى تدريبهم وعيشهم المشترك في القرون الأولى للسلطنة لوجدناهم الأقرب إلى تصور أفلاطون لطبقة «حراس المدينة» في كتابه **الجمهورية**.

لاحقًا، وفي مراحل أفول السلطنة، تحوّلت ملكية السلطان للانكشارية إلى «ملكية» الانكشارية للسلطان (ونقصد فرض سطوتها عليه). ويحتاج تتبع هذه الصيرورة في التاريخ العثماني إلى دراسة خاصة، تتقاطع مباشرة مع موضوعنا؛ الجيش والسياسة. وفي أي حال، فإنّ جذور تدخّل الجيش بمعنى القوة النظامية المحترفة في السياسة تضرب بعيدًا في التاريخ العثماني؛ إذ تغيّر عبر الزمن دور الجيش المحترف المرتبط بالسلطان، فما إن بدأت بوادر الأزمات الاقتصادية والسياسية، وتجذّر الانكشارية في حياة المدينة العثمانية، حتى أصبح هذا الجيش عبئًا على الباب العالي وقيدًا من قيود أخرى تكبّل يديه، حيث أجّج تذمّر السكان

(3) أقيم من أسرى مسيحيين بعد احتلال أدرنة. انظر: خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانيّة: من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد م. الأرناؤوط (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002)، ص 22-23، وساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط 2 موسعة (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 16-17.

في الأزمات وقاد تحركات احتجاجية في العاصمة، أو شارك فيها، وتدخّل بشكل مباشر في عزل الصدور العظام وقتل السلاطين أو خلعهم، وصولًا إلى رفض الجيش الانكشاري في العقد الأول من القرن التاسع عشر عملية تحديثه، أو حتى بناء جيش حديث إضافة إليه. وخلال ممانعته التحديث والإصلاح، جرى عزل سلطانين من منصبهما، وقُتل أحدهما.

كلما تراجعت الانكشارية من حيث النجاعة القتالية وعجزت عن قتال الأعداء في الثغور والذود عن السلطنة، ازداد تدخلها باعتبارها قوةً مسلحةً في شؤون الأستانة، وازداد جشع قادتها ومطالبتهم بحصة من الثروة، وتطور تداخل المصالح بينهم وبين فئة التجار في اسطنبول. تحوّل الانكشاريون إلى «آلة فساد وفوضى، وتضاءل ارتباطهم بثكناتهم، وصار كثيرٌ منهم لا يذهب إلى الثكنات إلا لاستلام المرتبات التي كانت تُسمّى باسم 'العلوفات' [...] وأخذ كثيرون منهم يشتغلون بمهن مختلفة، بعد أن يبيعوا تذاكر علوفاتهم [...] وصار عددٌ كبير ممن يحملون اسم الانكشارية لا يجتمعون إلا لرفع صوت العصيان، بمطالبة زيادة العلوفات والعطايا، أو لطلب عزل وزير، أو تنصيب وزير أو شنق جماعة من الوزراء [...] وعندما تقرر الدولة تسفير الانكشارية إلى ساحات القتال، ما كانت تجد هناك إلا أعدادًا صغيرة من المسجلين...»[4]. ولاحقًا أصبحت تسميَة، بل وصف، انكشارية تُطلق للاستدلال على التخلّف والفوضى وعدم النجاعة، مع أنه كان في الماضي يستدعي صور الامتياز والشجاعة والتفوق.

لو راجعنا نصّ أفلاطون لوجدنا احتمال تدخّل «حراس المدينة» في السياسة قديمًا كقدم التفكير الفلسفي في الدولة المثلى. ففلسفة أفلاطون في كتاب **الجمهورية** قائمة على الفصل بين الوظائف والكفاءات بناء على المواهب والفضائل والتخصصات المرتبطة بها. لهذا حذّر من عواقب خلط قطاع المال والأعمال بالحراس، لنقرأ الحوار التالي من هذا الكتاب:

«- ... ليس أضر ولا أبعث على الخجل بالنسبة إلى الراعي من أن يربي ويغذي من أجل حماية قطعانه كلابًا تدفعهم شراستهم وجوعهم، أو أي عادة سيئة

---

(4) الحصري، ص 47-48.

أخرى تعوّدوها، إلى التعرض بالأذى للماشية، فيتحولون من كلاب إلى ما يشبه الذئاب.

– وإذن فمن الواجب اتخاذ كل التدابير التي تحول دون سلوك حراسنا على هذا النحو إزاء مواطنيهم، بحيث يسيئون استخدام قدرتهم ويغدون سادة شرسين بدلًا من أن يكونوا حماة يقظين»[5].

في سياق سعيه إلى تحديث مؤسسات السلطنة، ولا سيما الجيش، تمكّن السلطان محمود الثاني (1808–1839) في عام 1826من تصفية القادة الانكشاريين[6] الذين أحبطوا محاولات سليم الثالث الطليعية (1789–1807)، وبدأ إعادة بناء الجيش على أساس عصري حديث، غربي في الواقع، على الأنموذج الفرنسي (ولاحقًا الألماني البروسي). وأصبح السلطان محمود أول سلطان عثماني مطلق الصلاحيات؛ فالجيش يتبع له بموجب نظام طاعة حديث، ولا يتدخل في قراراته. وأصبح الجيش مرة أخرى تابعًا للسلطان مباشرة، لكن ليس بوصفه فئة اجتماعية، بل بوصفه جيشًا حديثًا مواليًا للسلطان الذي لم تعد تقيّده أي مؤسسات وسيطة، وغدا منصبه أشبه بالملكية المطلقة. ولم يعد الجيش يشكّل حدًا من أي نوع لصلاحيات السلطان، إضافة إلى قيود المؤسسات التقليدية الأخرى. وفي عهد السلطان عبد المجيد (1839–1861)، عمل فون مولتكه وضباط ألمان آخرون على إصلاح الجيش. وجاءت فئات الضباط من مختلف الفئات الاجتماعية الدنيا، ومن ضمن ذلك أسرى سابقون وحرفيون وأبناء فلاحين ... وغيرهم. وطمس الجيش الفوارق الطبقية وأصول أبناء هذه الطبقات. وهذا ما لم يعهده الضباط الألمان من قبل، ففي تلك المرحلة كان ضباط بروسيا يتحدرون من أبناء الأرستقراطية الزراعية. أما في الجيش العثماني، فترقّى الضابط بفضل كفاءته وانتقل إلى مرتبة اجتماعية تصل حتى البيكوية والباشوية من دون أن يرث هذه

(5) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا (القاهرة: المؤسسة العربية للتأليف والنشر؛ دار الكتاب العربي، [د. ت.])، ص 117.

(6) أطلق على عملية قتل قادتهم وتشتيت شملهم على يد السلطان محمود الثاني اسم «الواقعة الخيرية».

المنزلة من أحد[7]. ولمرحلة قصيرة سبقت انهيار الإمبراطورية، بدا أن الجيش سوف يشكل بوتقة صهر وتكوين أمة جديدة هي العثمانية، يتحدّر أبناؤها من فئات اجتماعية وملل مختلفة. لكن بسبب بنية الإمبراطورية وضعفها الاقتصادي والإداري والتدخلات الأجنبية وردات الفعل عليها، ظلت هذه الصيرورة مقتصرة على الجيش، قبل أن تتحول بسهولة إلى التتريك.

مع تغريب الجيش وتعرّضه لقيم ثقافية جديدة، ازداد تسييسه وتطلّعه لدور إصلاحي في الدولة، ولا سيما أنه الأكثر تعرضًا لنتائج الفشل الاقتصادي والاجتماعي، عبر الهزائم التي لحقت به، ليبرز دوره الأكبر في الانقلاب الدستوري العثماني في عام 1908–1909 بإرغام السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بدستور عام 1876، ومن ثم خلعه في عام 1909.

تطوّرت بنية المؤسسة العسكرية العثمانية الجديدة بشكل خاص في مرحلة التنظيمات العثمانية، ولا سيما مرحلة التنظيمات الثانية. ووجِّهت عملية إعادة هيكلة المدارس على أساسٍ حديثٍ لمقتضيات بناء هذا الجيش. كذلك بدأ التعليم الحديث عمليًا في الكليات الحربية، في البحرية وسلاح المدفعية والهندسة. و«لأنّ العلوم العصرية – على اختلاف أنواعها – دخلت الممالك العثمانية أول ما دخلت من طريق المدارس العسكرية، فإنّ أولى المدارس الحديثة أُنشئت لغايات عسكرية بحتة، وأولى المؤلفات في العلوم الرياضية والطبيعية – وحتى في التاريخ والجغرافيا – كانت وضعت في المدارس العسكرية وللمدارس العسكرية [...] حتى تعليم الطب الحديث بدأ في 'الطبية العسكرية'»[8]. وشهدت مرحلة التنظيمات تبلور التنظيمات السياسية الحزبية السرية في الجيش العثماني. وتدين عودة الدستور في عام 1908 إلى أهمها، وهي جمعية الاتحاد والترقي التي ستدشن مرحلة سيطرة الضباط العثمانيين «التنظيماتيين» على السياسة والدولة حتى انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

---

(7) وهو ما كان في جيش روسيا الذي بناه بطرس الأكبر، وكذلك في وظائف الدولة التي تقوم على الكفاءة وليس على الأصل وعراقة النسب.

(8) الحصري، ص 83–84.

خرجت العسكريات الجديدة التركية والعربية الأولى في المشرق من رحم هذه المؤسسة العسكرية التنظيماتية، وفي حين برز دور العسكرية التركية في تحطيم معاهدة سيفر (1920)[9]، وتحرير الأراضي التركية العثمانية السابقة من الجيوش الفرنسية والإنكليزية واليونانية وصولًا إلى الاعتراف الدولي بوحدة تركيا واستقلالها في معاهدة لوزان (1923)، فإن دور العسكرية العربية التي نشأت في رحم المؤسسة العسكرية العثمانية التنظيماتية (الاتحادية) برز بدايةً بالارتباط مع الحركة العربية[10]، وتوضّح هذا الدور في تجربة المملكة السورية العربية (1918-1920) ببناء جيش وطني سوري - شامي حطّمه الفرنسيون بعد احتلال دمشق في عام 1920، بينما اعتمد الملك فيصل في تأسيس الجيش العراقي في عام 1921 ركيزةً للدولة العراقية الحديثة على أولئك الضباط العرب السابقين في المؤسسة العسكرية العثمانية «الاتحادية». وتجدر الإشارة إلى أن جيش المملكة العربية السورية في دمشق كان جيشًا شاميًا بكل معنى الكلمة؛ إذ لم يبق فيه من القادة الحجازيين إلا النزر اليسير، فكان أول جيش شامي على الطريقة النظامية الحديثة، وكان كثير من ضباطه يتحدر من أصول تركمانية وكردية، لكنهم كانوا متعربين حضاريًا ولغويًا ويرون في العروبة هوية جامعة.

كان الجيش التركي نتاجَ إصلاحاتٍ ذاتيةٍ وتحديثٍ في مرحلة التنظيمات التي استمرت نحو قرن من الزمن في جهد جبار لمواجهة تحديات تطور الجيوش الغربية. أما الجيوش العربية، فبُنيت في ظل مراحل الاستعمار القصيرة نفسها، حيث تحكّمت ببنيتها مقاربات الدول الانتدابية وفهمها لبنية المجتمعات العربية،

---

(9) معاهدة سيفر، وُقعت في 10 آب/ أغسطس 1920، ووثقت عملية تفكيك الدولة العثمانية عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وتضمنت المعاهدة التخلي عن جميع الأراضي العثمانية التي يقطنها غير الناطقين باللغة التركية، فضلًا عن الاستيلاء على أراضٍ تركية. وكان لردة الفعل عليها دورٌ في انتشار الشعور القومي التركي والتعبئة القومية التركية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك والشروع في ما بات يُعرف لاحقًا بحرب الاستقلال التركية. للاطلاع على نص المعاهدة، انظر:
http://treaties.fco.gov.uk/docs/pdf/1920/TS0011.pdf.

(10) تجاوز عدد ضبّاط الجيش العثماني الذين شاركوا في تشكيل القوى السياسية العروبية - مثل حزب العهد، وفي الثورة العربيّة الكبرى، ثمّ خدموا مع فيصل في سورية، وشاركوا في تأسيس في جيش العراق - ستين ضابطًا.

ولا سيما بنيتها الطائفية والقبلية. ويستثنى الجيشان العراقي والجزائري من ذلك إلى حدٍّ بعيد؛ إذ استقل العراق مبكرًا، ونشأ تواصل فعلي بين ضباطه وضباط الجيش العربي، أما الجيش الجزائري، فظل حتى حكم الشاذلي بن جديد استمرارًا لجيش التحرير. وقام الشاذلي بمحاولة بنائه على أسس عصرية.

اتّخذ بناء الجيش المصري مسارَ تطور مشابهًا للجيش التركي منذ قضاء محمد علي (1818-1848) على آخر المماليك. ووقعت مذبحة القلعة قبل مذبحة الانكشارية، كذلك تأثر الجيش المصري بالتقنية العسكرية الفرنسية قبل الجيش العثماني، وذلك في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وتجلى هذا التأثّر بعد نجاح الجيش المصري في هزيمة الجيش العثماني والسيطرة على سورية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر في مرحلة محمد علي باشا. كان هذا النجاح، إضافة إلى النكسات المتواصلة في الصراع مع روسيا، من عوامل تسريع تطوير الجيش العثماني. ولا ينتبه كثيرٌ من الباحثين إلى حقيقة أنه عندما قام محمد علي، الوالي المغامر ذو التطلعات الإقليمية، بتحديث الجيش، لم يكن في نيّته تأسيس جيش مصري، فهو لم ينتمِ إلى مصر، بل سيطر عليها خدمة لأهداف المجد الشخصي والهيمنة الإقليمية. كانَ هدفه إقامة جيش من المرتزقة الأفارقة يقودهم ضباطٌ أجانب للسيطرة على فلاحي مصر ولخوض حروب توسعيّة. وكانت أغلبية الطلاب في مدرسة الضباط من الأتراك والأكراد والشركس والجورجيين، كما كان الحال في جيوش المماليك. وغيّر التدخل البريطاني الصورة تمامًا، وأصبح الجيش المصري جيشًا صغيرًا، وفرعًا من بيروقراطيّة الدولة، وكبح تطور الجيش المصري؛ إذ بقي منذ ثورة عرابي وحتى عام 1952 مقيّدًا في ظل الانتداب البريطاني حتى انقطعت صلته بجيش محمد علي. لذلك لا أرى أن الجيش المصري الحديث يشكل استمرارًا لجيش محمد علي.

2 - التمييز بين الاحتراف والمهنية:
التنظير الأميركي خلال الحرب الباردة ليس منهجًا كونيًا

قصَدنا بوجود نواة محترفة من الضباط والجنود، أي وجود عساكر متفرغين للعمل في الجيش في زمن الحرب وفي زمن السلم، ويبنون جيشًا نظاميًا منضبطًا،

ربما يقوم حوله جيشُ احتياط وقوى تعبئة شعبية وغيرها. ووضعنا هذا التحديد لتمييز شرط من شروط توافر مكوّنات موضوعنا، حول تحديدات أخرى منتشرة، مثل «المهنيّة» التي لا يكاد يخلو منها بحث في الموضوع منذ أصدر صامويل هنتنغتون كتابه **الجندي والدولة: نظرية العلاقة المدنية - العسكرية وسياستها**.

ميّز هنتنغتون بين المهنية والعمل أو الوظيفة. «والفرضية الأقوى في الكتاب»، على حد تعبيره، أن الضباط يشكلون مهنة مثل المحامين والأطباء؛ مهنة عسكرية لها مميزات خاصة بها، ليست وظيفة أو عملًا يؤدَّى، كما في حالة المقاول والإعلامي والتاجر وغيرها من الوظائف والأعمال[11]. ولفظ «المهني» هنا ليس عكس الهاوي كما في الاستخدام الدارج، بل مصطلح يعبّر عن انتماء لمهنة تقوم على مجموعة قواعد وأخلاقيات يلخّصها المؤلف في ثلاثة مكونات: الخبرة (في هذه الحالة الخبرة في إدارة العنف)[12]، والمسؤولية، و«الكوربوراتية» (أي وجود جسم متعاضد)[13]. إن تعريفه العناصر الثلاثة لمهنية العسكر المشتقة من المهنة بحد ذاتها، وليس الاحتراف المشتق من وظيفتهم، هو بحد ذاته إعادة تعريف الجيش بوصفه طبقة اجتماعية ذات مصالح محددة، ووعي لتلك المصالح وآليات تعاضدية، وجعل تعامله مع المجتمع وفئاته من منطلق مصالح هذه الطبقة بوسائل التعاون والتفاوض والصراع، بحسب الحالة. وبعد أن يميّز نشوء الجيوش في أوروبا من الفروسية والمرتزقة (الذين يؤجّرون خدماتهم للملوك والأمراء

---

(11) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1985; [1957]), p. 7.

(12) يعود مصطلح «الاختصاصيون في العنف» أو في «إدارة العنف»، إلى هارولد لاسويل في مقالته «دولة الثكنة»، التي نشرها في عام 1937 في دورية *China Quarterly*، وذلك تعليقًا على الحرب اليابانية - الصينية، ومقالته الثانية «دولة الثكنة» في عام 1941 التي أدرج فيها احتمال تصدر «اختصاصي العنف» للنخبة في اليابان، وتهميش دور رجال الأعمال. وهو يضع «اختصاصي العنف» في مقابل «اختصاصي المساومة» (رجل الأعمال). وأعيد نشر هاتين المقالتين ومقالات أخرى متأخرة للاسويل عن الموضوع في كتاب واحد بعنوان **الدولة الثكنة**، سوف نعتمده: Harold D. Lasswell, *Essays on the Garrison State*, Edited and with an introduction by Jay Stanley; with a preface by Irving Louis Horowitz (New Brunswick, NJ; London: Transaction Publishers, 1997), pp. 43-44 and 55.

(13) يفصل الكاتب مميزات كل مكون بالتفصيل في الفصل الأول: Huntington, *The Soldier and the State*, pp. 11-18.

والكنيسة)، فإنه يحدّد نقطة نشوء مهنة الضباط بتاريخ واضح ومحدد هو 6 آب/أغسطس 1808 مع إصدار حكومة بروسيا في ألمانيا[14] قرارًا يضع فيه مناقبية الضباط في الحرب والسلم أساسًا للتجنيد، ويلغي التفضيلات الطبقية وغيرها في القبول في سلك الضباط. واحتاج هذا القرار إلى بعض الوقت لتنفيذه.

يرى هنتنغتون أن العمل المتفرغ المتواصل (الذي نسميه في هذا الكتاب احترافًا) في المهنة يؤدي إلى نشوء أخلاقيات مهنية (Professional Ethics) (ويقصد في الحقيقة أعرافًا مهنية). وهذه مشتقة من طبيعة الوظيفة، بغض النظر عن أخلاقيات الأفراد وخلفياتهم وميولهم التي تبقى قائمة، لكن يضاف إليها «أخلاقيات المهنة» العسكرية هذه، والمشتقة من طبيعة الوظيفة التي يقومون بها. وهو يحدد طبيعتها كما يلي: «الوظيفة العسكرية ينفذها مهني بيروقراطي [المقصود موظف رسمي] هو خبير عمومي في إدارة العنف مسؤول عن الأمن العسكري للدولة»[15]. وينشأ عن تنفيذ هذه الوظيفة «نمط مثالي» (بموجب استخدام ماكس فيبر مصطلح Ideal Type)، لا يُطبَّق بحذافيره في الواقع، لكنه النمط المثالي لسلك الضباط، ويجسد قيم الطاعة والدقة في تنفيذ التعليمات والانضباط وتفضيل الجماعة على الفرد، ورفع مصالح الدولة فوق مصالح الجماعات، ولخّصه بنمط تفكير «الواقعية المحافظة» وقيمها. هذا النمط الواقعي المحافظ الذي يتطلع إليه الضابط المهني يلتقي مع الفكر المحافظ في التسليم بالتراتبية والطاعة، والموقف السلبي من الفرد والفردية، والتشديد على الجماعة، ومصلحة الدولة[16]. ورأى المؤلف أن العلاقة مع السلطة والأيديولوجيا تلحق ضررًا بالمهنة، وأن موقفه هذا قريب من موقف الضباط، وهو لا يخفي إعجابه بهذه المهنة وقيمها طوال الكتاب. في رأينا، ينطبق مصطلح الواقعية المحافظة عليه أيضًا. وبما أن الأيديولوجيا السائدة في الولايات المتحدة الأميركية هي الليبرالية، فهي متناقضة مع أخلاق المهنة

(14) Ibid., pp. 30-31.

(15) Ibid., p. 61.

(16) Ibid., p. 79.

هذه[17]؛ إذ تقوم قيم الليبرالية على الحرية الشخصية وكرامة الفرد ورفعها فوق الجماعة كقيمة. وإذا لم يتحول المجتمع نفسه والسياسة المهيمنة عليه إلى التيار المحافظ، الذي يفضله هذا المنظّر، يبقى السبيل الوحيد لتعايش العسكر مع الليبرالية الحاكمة الولاء للمهنة ذاتها عبر عدم التدخل في السياسة، ومنح الجيش استقلاليته المهنية ليدير شؤونه.

هدفه في رأينا، حماية الواقعية المحافظة للعسكر من تدخل الليبرالية التي قد تضرّ بالمهنية لتناقضها مع قيمها، وليس الحفاظ على النظام الديمقراطي الليبرالي، لكن هذا يعود بالفائدة على هذا النظام، لأنه يحميه في الوقت ذاته من تدخل العسكر. ويشبه هذا التوجه الحداثي لـ «الفصل» و«التمايز»، حالة رجال الدين الحريصين على خصوصية الدين وقدسيته، الذين يسعون إلى حماية «مهنتهم» من تدخّل الدولة، فيقومون بحماية الدولة من تدخل رجال الدين (ولهذا نقطع تسلسل البحث قليلًا كي نضع في هذه المناسبة تحديدًا في خضم النقاش الدائر عربيًا حول الدولة المدنية: الدولة المدنية هي دولة لا يحكمها العسكر ولا رجال الدين).

طوّرت الجيوش المهنية المقصودة الشرف العسكري ومشتقاته هذه الجيوش التي بنيت في بروسيا مع نهاية القرن السادس عشر وكذلك في روسيا. وطورت التقاليد العسكرية التي جعلتها مطيعة للقيصر، ولاحقًا للحكام من الحزب الشيوعي والحزب النازي، لكن الانصياع للحكام لم يتولّد من المهنية فحسب، بل لزمته عملية تسييس وتحزيب شاملة داخل الجيش، تعايشت مع المهنية التي أشاد بها هذا المنظِّر.

كتب موريس يانوفيتس الذي يعتبر في الولايات المتحدة مؤسس علم اجتماع الجيش، في السياق التاريخي نفسه؛ أي الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وفي كتابه **الجندي المهني** (1960) تناول أيضًا النجاعة العسكرية وعلاقتها بالسيطرة المدنية على الجيش والشؤون العسكرية، لكنه رأى أنّ

---

(17) وظلت الليبرالية الأميركية، في رأيه، معادية لهذه المهنة حتى الحرب العالمية الأولى، انظر:
Ibid., pp. 143-144.

الرهان على عدم تسييس الجيش لضمان خضوعه للمستوى السياسي أمر غير واقعي، ما يدفع إلى التسليم أيضًا بكون العسكر إحدى جماعات الضغط في النظام الأميركي: «في الولايات المتحدة، حيث السلطة السياسية موزعة، توصّل السياسيون إلى افتراض أن العسكر سيصبحون مركّبًا فاعلًا في عملية صنع القرار في ما يتعلق بالأمن القومي»، ولهذا فمن الأفضل ضمان أن تبقى «مسؤولة ومقيدة ومتجاوبة مع السلطة المدنية»[18]. وخصص يانوفيتس فصولًا كاملة من كتابه لمناقشة ما سمّاه «الحرب السياسية» (Political Warfare)، وهذا، برأيه، مصطلحٌ جديد للاستخدام التقليدي للإقناع (المقصود إقناع الخصم) باستخدام القوة العسكرية أو التلويح بها، حيث يمكن تحقيق الأهداف نفسها من دون ارتكاب «مذابح لا حاجة إليها»، وذلك باستخدام «العملية السياسية»[19].

اهتمّ يانوفيتس بالجيش مؤسسةً انطلاقًا من سوسيولوجيا التنظيمات، وأَولى عنايته لتأثير التكنولوجيا والعلم في الضابط لدى الجيوش الحديثة. وعلى الرغم من أنّه اتفق مع هنتنغتون على ضرورة الحفاظ على المهنية وأخلاقياتها (أعرافها في الحقيقة) كضمان للنجاعة، فهو يرى أن الضمان يكون بانفتاح العسكرية على القيم السائدة في المجتمع والتفاعل مع البيئتين المحلية والدولية المتغيرتين؛ فالمهنية ليست قيمًا ثابتة. وفي البيئة الدولية (بيئة الحرب الباردة) يُفترض أن يكون الجيش مطّلعًا على قضايا العلاقات الدولية وقادرًا على التصرف كقوة شُرطية جاهزة للفعل باستخدام أقل قدر ممكن من القوة بحثًا عن أفضل علاقات دولية، وليس لغرض تحقيق النصر العسكري بالضرورة[20]. تتطلع المهنة العسكرية إلى النصر على العدو هدفًا، لكن مثل هذه القوة العسكرية الواعية سياسيًا للمتغيرات تفهم أولوية الأهداف السياسية والاستخدام المحدود للقوة ليس بهدف تحقيق انتصار، بل بهدف إحداث الردع أو الضغط أو التأثير السياسي المطلوب في ظروف الحرب الباردة.

---

(18) Morris Janowitz, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1960), pp. 342-343.

(19) Ibid., p. 322.

(20) Ibid., p. 418.

قدّمنا مقولات هنتنغتون لغرض تمييز مصطلحات هذا البحث منها. فالمهنية تكاد تكون حكم قيمة إيجابيًا في عرف المؤلف المحافظ هذا. وهو يدعو إلى الاستقلالية المهنية للجيش عن المستوى المدني (السياسيين) في شؤونه العسكرية، ليس حفاظًا على الديمقراطية، بل خوفًا من تأثير الأيديولوجيا الليبرالية السائدة في الولايات المتحدة في نجاعة العسكر خلال التنافس مع السوفيات إبان الحرب الباردة. وينسى (أو يتناسى) كثيرٌ من الباحثين **السياق التاريخي لكتابات هنتنغتون، ويتعاملون معها كأنها نظريات علمية صالحة لكل زمان ومكان. كتب هذا الباحث الأميركي في سياق الحرب الباردة، وكان همّه الرئيس أن تتفوق العسكرية الأميركية فيها، وأن لا يؤثر الليبراليون في مهنية الجيش الأميركي الموصوفة في كتبه، التي يعتبرها ضمان النجاعة.**

المسكوت عنه، هو أن ثمن هذه المهنية في الديمقراطيات هو التضحية بأمور كثيرة تنضوي تحت أعراف هذه المهنة (أخلاقياتها بلغته)؛ فإضافة إلى الانضباط والطاعة والولاء للجماعة والدولة واحتقار الفردية، تجدر الإشارة إلى قيم مثل احترام القوة لذاتها وإعلاء قيمة التضامن الداخلي، حتى بهدف التسترٍ على جريمة، وكذلك الذكورية واحتقار المرأة والتعامل بلغة الأوامر والاستخفاف بمن ليسوا من العسكريين والمثقفين الذين يتعامل العسكريون معهم كأنهم ينظّرون ويعظون في سعةٍ وهدوء بال حين تتعرض حياة العسكريين للخطر.

فرضت الحاجة على الفكر الديمقراطي الليبرالي أن يطوّر نفسه خلال الصراع مع بعض الظواهر في جيوش الدول الديمقراطية ذاتها. ومن التحديات التي طرحتها هذه الظواهر:

- التعامل مع العنف الفائض في أثناء التدريب، وإذلال الجندي وكسر شخصيته خلال عملية تطويع فرديته لتنسجم مع مبدأ الطاعة العمياء.

- مواجهة الذكورية التي «تحترم المرأة» كموضوع لحاجات الرجل وتحتقر المرأة العاملة، ثم انتشار التحرش الجنسي بالنساء بعد السماح بإدخالهن وظائف مكتبية عسكرية، وقبل السماح لهن بالتجنيد.

- محاولة تحرير مبدأ الطاعة عند الجندي من أوامر بارتكاب جرائم ومذابح، ولا سيما خلال الحروب، أو في حالات احتلال بلدان أجنبية، وغير ذلك كثير من الصراعات التي ما زالت مستمرة مع جوانب لهذه الأخلاقيات التي يصمت عنها مصطلح «الواقعية المحافظة»، وتضمرها «أخلاقيات المهنة» العسكرية القائمة في جيوش الدول الديمقراطية، وغير الديمقراطية بشكل أكثر تطرفًا. واستلزم فضحها نوعًا آخر من الكتابة النقدية لا تتوافر عند بروفسور «محافظ واقعي» من هارفرد، ينظّر للمهنية العسكرية ويعتبرها ضمانة للديمقراطية. ربما يكون تحليله عقلانيًا وحتى علميًا بمعنى استخدام المناهج العلمية، لكنه يفعل ذلك في إطار أيديولوجي منحاز تمامًا. إنه يعمل على أساس هذه الانحيازات، وفي خدمتها.

إن الجيوش المهنية التي تنصاع للحكومة المنتخبة وتُعلي من شأن الطاعة والانضباط والولاء للحاكم بغض النظر عن هويته السياسية، هي نفسها التي تقولب الجندي بالقوة وتنمّطه ليطيع الأوامر بكسر شخصيته الفردية، وترتكب المجازر ضد المدنيين، وتفرض عقوبات جماعية عليهم، وتقصف مدنًا وقرى مأهولة. وغالبًا ما تثير الأوامر القاضية بتنفيذ قصف كهذا، صراعًا بين الطاعة «المهنية» والشرف العسكري وطهارة السلاح «المهنيين» أيضًا. وتشهد القرى والمدن المدمرة في العراق وفلسطين ولبنان وسورية وفيتنام ... وغيرها، أن الشرف العسكري وطهارة السلاح قد يُفسران بشكل يبرر طاعة أوامر تفضي إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وربما يدير العسكر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، عند احتلال بلد آخر. الجيش الأميركي ظل مهنيًا في أميركا، عندما لم يبق شيء من المهنية الموصوفة في الكتاب أعلاه في فيتنام والعراق. وارتكب الجيش الإسرائيلي مجازر حقيقية وهو ينفذ الأوامر في فلسطين ولبنان، وكان يطيع حكامه المنتخبين. وباعتباره جيشًا مهنيًا، لم يتدخل في الأحزاب الإسرائيلية عندما كان يدير شؤون السكان المدنية، بما فيها السياسة والأحزاب، لفترات طويلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض مناطق لبنان.

للابتعاد عن مفهوم المهنية المراوغ المحمّل بحكم قيمة إيجابي، نقول إننا نبحث في الجيوش المحترفة، أما المهنية بمعناها السائد في كتابات الأساتذة

والمنظّرين لعلاقة الجيش والسياسة في أميركا فنستغني عنها هنا. إنها حالة خاصة مشتقة من العلاقات بين الجيش والسياسة في أميركا. ربما تقتضي هذه «المهنية» نفسها بواقعيتها المحافظة في دول أخرى، تدخلًا في السياسة من منطلق «مصلحة الدولة» و«مصلحة المجموع» و«أمن الدولة». فالمهنية العسكرية المحافظة والواقعية تشمل الوطنية وإعلاء مصلحة الدولة، وهذه ربما تعني بالنسبة إلى الضباط التدخل لـ «حماية الوطن من المفسدين» أو لـ «حماية الجمهورية من الانهيار» إذا فاز حزب في الانتخابات «يهدّد قيم الجمهورية». ألم يُعتبر الجيش المصري مهنيًا لا يتدخل في السياسة حتى مرحلة مبارك، فكيف حصل انقلاب 2013؟ ألم يرفض الجيش التونسي المهني أوامرَ قمع انتفاضة الشعب؟ وهل أصبحت المهنية تعني عدم طاعة الأوامر؟ نعم يُمكن أن تعني المهنية عدم طاعة الأوامر حين يفسرها الجيش زجًا له في السياسة الداخلية. أصبحت المهنية تعني أمورًا كثيرة إذًا.

كان الجيش التونسي جيشًا مهنيًا، نجمت «مهنيته» لا من خلال إبعاده عن السياسة فحسب، بل أيضًا من خلال إهمال نظام الحكم له وتركيزه على استخدام أجهزة الاستخبارات والأمن الداخلي التي فاقت الجيش عددًا وعدة. سوف نرى في حالة الجيش المصري، التي سنعرض لها بالتحليل بشكل أكثر تفصيلًا، أن تنافسًا مؤسسيًا على النفوذ نشأ بين الجيش والاستخبارات ووزارة الداخلية المسؤولة عن قوى الأمن الداخلي، وعكس هذا الصراع مصالح «كوربوراتية» (مهنية بلغة هنتنغتون) في حالات كثيرة، ومصلحة مؤسسة الرئاسة في إخضاع الجيش لها أيضًا. وحين انتصر الجيش في هذا الصراع، مستغلًا تراجع أجهزة الأمن ومؤسسة الرئاسة أمام ثورة 25 يناير، لم يتردّد في استغلال الفرص اللاحقة التي أتيحت من أجل الوصول إلى الحكم نفسه لاحقًا. لا تفيد مسألة المهنية كثيرًا في فهم هذه التطورات.

بعد أن قلنا هذا، لا شك لدينا في أن من غير الممكن تعزيز الديمقراطية في بلد على المدى البعيد إذا لم يتم تثقيف القوات المسلحة على الولاء لبعض قيم الديمقراطية غير الناشئة تلقائيًا عن «المهنية العسكرية» في هذا البلد.

وهنا يلزم بعض التدخل من النظام السياسي في الجيش في عملية التدريب والتثقيف ووضع العقيدة العسكرية. ونتفق في ذلك مع مقولة لروبرت دال تكاد تكون بديهية؛ ففي كتابه الذي يؤسس فيه للديمقراطية على الحكومة التمثيلية التعددية التي تتوافر لديها آليات تستجيب لتفضيلات المواطنين وتتعامل معها كمتساوين، والتي يسميها polyarchy، كتب أن معظم الدول الحديثة أصبح يمتلك جيوشًا كبيرة وممركزة وهرمية، وأن إقامة نظام من النوع أعلاه لم يعد ممكنًا، «إلا إذا كان الجيش بعيدًا عن السياسة إلى درجة تسمح بالحكم المدني [...] والعامل الرئيس ذو العلاقة هنا متعلق بالاعتقادات (beliefs) [أو ما يؤمن به الناس، أو قيمهم وثقافتهم]، والمسألة واضحة وبسيطة: احتمالات الديمقراطية في أيامنا تعتمد بشكل مباشر على قوة بعض الاعتقادات ليس في أوساط المدنيين فحسب، بل أيضًا في المستويات العسكرية المختلفة»[21]. إذًا أصبح المهم مدى توافر إجماع (يشمل المجتمع والعسكر) على تقبّل قيم معينة، وفي هذه الحالة مبادئ الديمقراطية الأساس. هذا هو الأساس لموقف الجيش، وليس المهنية العسكرية. فهذه الأخيرة قد تدفع جيشًا إلى الانصياع للأوامر أو عدم الانصياع لها، والقيام بانقلاب عسكري أو الامتناع عنه.

المشكلة في حالة دول العالم الثالث، ولا سيما الدول العربية، أن تطبيق هذه «الاستقلالية المهنية» قد يكون مجرد زعم، لتحقيق استقلالية جيش فعلًا عن المؤسسة السياسية، حيث يكون وزير الدفاع نفسه عسكريًا، ويتصرف الجيش بميزانيته من دون رقيب أو حسيب، ويدير علاقات حتى مع الخارج من دون المرور بالحكومة، ويصبح جلّ همه الحفاظ على امتيازاته التي ربما تتسع لتشمل إقرار سياسات الحرب والسلم. وهي ظاهرة عرفتها مصر في ظل مبارك، وتضخمت بعد ثورة 25 يناير إلى درجة أنها أصبحت همّ الجيش الرئيس، وأصبح الاستيلاء على الحكم سبيلًا وحيدًا للحفاظ على الامتيازات وحمايتها من احتمالات التحول الديمقراطي ومخاطره. كانت المقاربة السائدة لمهنية الجيش اعتبارها رديفًا للاستقلال عن المستوى السياسي. وشكلت هذه الاستقلالية غطاءً

(21) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 50.

في الواقع لانعدام المهنية الكامل وتحول الجيش إلى دولة داخل دولة، وسوف نفصّل ذلك في الفصل الثالث. وغطت المهنية العسكرية للضباط الجزائريين (الذين كانوا ضباطًا سابقين في الجيش الفرنسي) (الانضباط والحزم وتفضيل مصلحة الدولة، وإعلاء قيم الجمهورية) سيطرة الجيش على الحكم بعد مرحلة بومدين، وبعد أن فشل الشاذلي في الإصلاح ومواجهة هيمنة العسكر، وذلك حتى خاض بوتفليقة صراعًا مجددًا في مواجهته، منذ عام 2004، خصوصًا بعد عام 2009.

3- ما من جيش بعيد عن السياسة بحكم تعريفه

يتعامل الجيش يوميًا مع شؤون الحرب والدفاع، وقضايا أخرى يُطلَق عليها تسمية «الأمن» و«الأمن القومي»، وتتراوح بين شؤون عسكرية محضة، ومسائل متعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم والإقليم والدولة. والأمن حتى بمعناه الضيق، ليس مفصولًا عن هذه القضايا، لذلك، فإن موضوع الجيش والسياسة موضوع واسع. وفضاء التداخل قائم في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية. لكن تعنينا حالة محددة هنا، وهي تطلع الجيش إلى السياسة بمعناها الضيق، أي ممارسة الحكم والاستيلاء عليه أو المشاركة فيه أو اتخاذ القرار في شأنه، وهي ليست قائمة في الدول الديمقراطية.

معلومٌ أن قيادة الجيش في الدول الديمقراطية غالبًا ما تكون مطّلعة على قضايا السياسة الخارجية والداخلية، وقادرة على إجراء تقويمات وتوقعات، وربما يُطلب رأيُها المتخصص بهذه القضايا، لكن الجيشَ يأتمِر بأوامر مؤسسات منتخبة، تمثّلُ سيادة الدولة. والفرق بينه وبين الحكومة أنه يخدم سيادة الدولة بغضّ النظر عمن انتُخب للحكم، أي إن الحكومة بالنسبة إليه لا تتغير بتغير الحزب الحاكم. ليس الموضوع تسييس الجيش بقدر ما هو خضوعه لحكومة منتخبة، سواء أكان مسيسًا أم لا. وترجّح هذه الدراسة أن التسييس القائم على الاقتناع بالخضوع لحكومة منتخبة ضروري؛ فالتسييس في هذه الحالة يساهم في هذا الخضوع، أكثر مما تساهم فيه المهنية (صيغة هنتنغتون) التي تطرقنا إليها. كذلك من المفترض أن نميّز بين تسيسس الجيش وتحزّبه؛ فمن الممكن أن يكون الجيش مسيسًا، بفعل

تسييس قادته، أو أفراده بوصفهم مواطنين، لكن لا يجوز أن يكون محزَّبًا، حيث يسمح للعمل والتنافس الحزبيين في داخله.

عرف القرن العشرون جيوشًا مسيّسة للغاية، بل مؤدلجة، في دول غير ديمقراطية، من دون أن تكون تلك الجيوش حاكمة؛ إذ كانت منقادة في خدمة أحزاب حاكمة تعتنق عقائدها تحديدًا، كما كان الحال في الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي؛ فليست كلُّ دكتاتورية عسكرية. صحيحٌ أن الجيش في هذه الحالة كان مسيّسًا، وحتى عقائديًا كما يُقال في بلادنا، لكن الهدف من أدلجته ليس الحكم، بل الاقتناع بدوره في خدمة نظام حزب واحدٍ يحملُ عقيدتَه. وكان المفوضون الحزبيون وسيلةَ أدلجتِه من وحداته الدنيا حتى قيادته العليا (وذلك، بموجب نظام «القوميسار» الحزبي السوفياتي في مؤسسات الجيش ووحداته من الأعلى إلى الأسفل). ويفترضُ أن يضمنَ هؤلاء تثقيفَه و«نقاءَه» الأيديولوجي والتزامه العقيدي. وقامت محاولات في تقليد هذا الأنموذج في كوبا وغيرها من دول العالم الثالث. والحالة السورية (منذ صلاح جديد) والعراقية (في مرحلة حكم صدام حسين) من الحالات التي نجح فيها النظام في العقود الأخيرة في تسييس الجيش، مقلّدًا وظيفة «القوميسار» السوفياتية من خلال إحداث وظيفة ضابط التوجيه السياسي الذي يتبع للإدارة السياسية في الجيش، بمعنى تطويعه تمامًا للنظام الحاكم عبر المنظمات الحزبية فيه، والاستخبارات العسكرية التي تحولت وظيفتها من التجسس على العدو، إلى التجسس على الجيش نفسه وضباطه في وحداته كلها. أصبحت الاستخبارات العسكرية والجيوش الخاصة العالية التدريب والتسليح من أهم وسائل السيطرة على العسكر وضمان ولائه للنظام.

في بلاد الانقلابات العسكرية الأنموذجية، مثل العراق وسورية، لم يحكم الجيش الدولة في العقود الأخيرة[22]. والضباط الذين قاموا بالانقلاب الأخير في كلٍّ من العراق (1968) وسورية (1970)، جعلوا نصب أعينهم أن يكون انقلابهم آخر الانقلابات، وذلك ببناء جيش مستقر ذي تراتبية هرمية واضحة وموالٍ للنظام،

(22) من بين نحو 50 انقلابًا ومحاولة انقلابية عرفها العالم العربي منذ استقلال الدول العربية، وقع 31 انقلابًا في سورية والعراق.

ويخضع لرقابة أجهزة استخبارات حديثة ومتطورة، وتتغلغل فيه منظمات الحزب الحاكم. ويشرك النظام ضباط الجيش الكبار في بعض المشاورات، ويُعيّن بعضهم في مناصب سياسية بعد إنهاء الخدمة، أو خلال خدمتهم كما في عضوية اللجنة المركزية والقيادة القطرية لحزب البعث في سورية، والمهم أنه يشركهم في حصة من الثروة والنفوذ، ويُغدق عليهم ويمنحهم امتيازات كثيرة تضمن ولاءهم، كذلك يُفسح المجال للرتب الأدنى (يصح هذا في حالة سورية) للاستفادة من شبكات الفساد، والتهريب وغيره.

سوف نعود إلى الحالة السورية بالتفصيل، لكن نورد في هذ الفصل مثالًا على علاقة الجيش بالحكم بتفصيل أقل:

في الجزائر، شكّل الجيش قاعدة الرئيس هواري بومدين الأساسية في حكم البلاد، لكن الجيش لم يحكم في الحقيقة، وذلك على الرغم من التداخل الكبير بين المجالات[23]، بل حكم الرئيسُ بمساعدة مدنيين وعسكريين، وذلك بعد أن أعاد تشكيل جيش التحرير عمليًا ليصبح جيش الحدود عموده الفقري بقيادة جماعة وَجْدة من الضباط الموالين. ونصّت الفقرة الثانية من المادة 82 في دستور 1976 على أن دوره لا يقتصر على حفظ الأمن والدفاع، و«أن الجيش أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية». ومع وفاة بومدين كان الجيش المؤسسة الوحيدة القادرة على فرض مرشحها الرئاسي الشاذلي بن جديد (الأعلى رتبة والأكبر سنًا). فرضه رئيس جهاز الأمن العسكري القاصدي مرباح الذي شغل منصب رئيس جهاز الأمن العسكري منذ عام 1962، وعندما توفي بومدين كان قادرًا على فرض مرشحه للرئاسة. بنى هذا الأخير مؤسسة الجيش بما يتلاءم مع الجيوش العصرية، وعيّن هيئة أركان، ومنح رتبة لواء، وقام بتسليح الجيش كما في الدول الحديثة، وأعاد الاعتبار إلى دور جبهة التحرير باعتبارها حزبًا حاكمًا، وأعلى من شأن الحزب الحاكم في الدولة. وأدخل دستور 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1988 تعديلات جذرية. في البداية دعم العسكر الإصلاحات التي قام بها الشاذلي، ثم انسحب الضباط بالفعل من هيئات جبهة التحرير. وكان تعيين خالد نزار في عام 1990، أي

(23) وهو التداخل الذي يميز الدولة البريتورية بحسب منظّري هذا المفهوم.

تعيين وزير دفاع لأول مرة غير الرئيس، جزءًا من هذه الإصلاحات. ولم يعد الرئيس الأمين العام لجبهة التحرير. وأقر في 23 شباط/ فبراير 1989 دستور جديد يشمل التعددية السياسية وحرية الصحافة والتعبير والتجمع وفصل السلطات. ولم تعد الجزائر دولة اشتراكية بحسب الدستور، بل ديمقراطية شعبيّة، ولم يُخصّص فصل للجيش الوطني الشعبي كما في دستور 1976 الذي أعدّه بومدين. وحُذفت الفقرة الثانية من المادة 88 وأصبحت وظيفة الجيش المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد ومجاليها البري والجوي.

هكذا شمل تأسيس الجيش الجزائري الحديث عملية إبعاده عن الحكم لمصلحة الحزب، لكن الجيش عاد وحكم البلاد مباشرة بعد انقلابه على الانفتاح السياسي الذي بادر إليه الشاذلي بعد انتفاضة 1988 بشكل خاص، أي عندما بدأت عملية الإصلاح تفلت من قبضة النظام، وأجبرت قيادة الجيش الرئيس على الاستقالة، وتولّى الجيش الحكم عمليًا، وذلك للتعامل مع آثار العملية السياسية وحالة عدم الاستقرار الاجتماعي التي تبعتها وصولًا إلى ما يشبه الحرب الأهلية في الصراع مع الإسلاميين. وحكم الجيش البلاد، منتقلًا من مجلس رئاسي بقيادة شكلية لشخصيات من مرحلة النضال الوطني، إلى رئاسة عسكري مُنتخَب، وهو اليمين زروال الذي أطلق عملية الحوار الوطني[24]، ونشأت بعدها الحاجة إلى استدعاء قيادة مدنية (بوتفليقة) وإجراء انتخابات، وعملت هذه القيادة المدنية التي تحظى بشرعية حركة التحرر (والتي فرضها الجيش في الانتخابات) على إعادة بناء الجيش على نحو يجعله تابعًا لها.

غالبًا ما يقال إن الجيش بنى الدولة في الجزائر، وليس العكس. والحقيقة أن هذا يصح في حالة بعض الدول المستقلة حديثًا عن حركة تحرر وطني. لكن حتى في بعض الدول الأوروبية التي لم تقم داخل حدود طبيعية، بل قامت من توسع نواة صغيرة مثل إمارة براندنبورغ في بروسيا، وإمارة موسكو في روسيا، فغالبًا ما بُنيت الدولة بما يتلاءم مع حاجات الجيش الذي كان أداة توسعها، لكن هذا لم يحتّم خضوع السياسة للجيش.

(24) وربما دفع ثمن ذلك.

في مصر التي سوف نفصّل في شأنها لاحقًا، حكم ضباط الجيش مباشرة بعد ثورة تموز/ يوليو 1952، ولاحقًا حكموا باللباس المدني. ومع محاولة بناء مؤسسة الرئاسة فوق باقي مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش، وقع صراع مع قيادة الجيش من الضباط الأحرار، أي من عبد الحكيم عامر. ولم يُحسم لمصلحة الرئاسة ومعها الضباط بالثياب المدنية، إلا بعد هزيمة عام 1967 التي حُمِّلت مسؤوليتها لعامر ومجموعته في الجيش والاستخبارات.

لمناسبة الحديث عن أثر الهزيمة العسكرية في الجيش المصري، نذكر أن الباحثين لينز وستيبان توصلا إلى استنتاجات مختلفة من هزائم عسكرية حصلت في بلدان أخرى. فمن تجربتي اليونان (في الصراع على قبرص) والأرجنتين (حرب الفوكلاند)، يتبين أن في حالة خسارة الحرب ووجود الجيش في الحكم في حالته المؤسسية ومراتبه العليا، يخسر الجيش الحكم. وفي حالتي هاتين الدولتين، بدأت عملية انتخابية انتهت بفوز المعارضة، وحيث لم يحكم العسكر مباشرة، في البرتغال، ونتيجة رفض الضباط استمرار الحرب البرتغالية في أفريقيا (أنغولا، وموزامبيق، وغينيا بيساو) وخسارتها في مواجهة حركات التحرر، قام صغار الضباط بحراك انقلابي تحول إلى مدٍّ ثوري جماهيري[25].

بعد هزيمة 1948، وقعت انقلابات ضباط في مصر وسورية (ولاحقًا العراق)، لكن الحكام الذين انقلب الضباط عليهم لم يكونوا عسكريين. أما في حالة هزيمة 1967 في مصر، وفي سياق الصراع بين الجيش والرئاسة، جرى توجيه اللوم إلى الجيش والأمن، وتحميلهما مسؤولية الفشل، هذا عدا عن تحميلهما آثام المؤامرة، واكتشاف «الخيانة» التي لم يعرف أحد ما المقصود بها، ولماذا لم يحاكم أحد من «الخونة الذين أفشوا الأسرار للعدو»؟ على كل حال، فازت الرئاسة؛ إذ استغلت الهزيمة لمصلحتها بعد استقالة عبد الناصر وانتكاسته الأولى. من الأسباب المهمة لعدم تحول الهزيمة إلى تغيير النظام، الانقسام في النخبة الحاكمة، الذي مكّن القيادة المدنية من المناورة والتنصل من المسؤولية

---

(25) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), pp. 191-192.

وتحميلها للجيش والأمن، وذلك بعد الاستفاقة من الصدمة الأولى وسحب استقالة الرئيس التي اعتُبر رفضها، شعبيًا، تعبيرًا عن عدم التسليم بالهزيمة. لكن ثمة عوامل أخرى أهمها في رأيي اقتصار الوعي النقدي على فئات ضيقة من خصوم النظام، وانتشار نظريات المؤامرة والخيانة بدلًا من التشخيص والنقد والمحاسبة، وفاعلية الديماغوجيا الخطابية في أوضاع انتشار ثقافة سياسية غير متطورة. واعتُبِر التمسك بالقيادة التي فشلت في التعامل مع خطر الحرب، ثم فشلت في الحرب ذاتها، تحديًا للعدو. وثار هؤلاء الحكام أنفسهم، عندما كانوا ضباطًا صغارًا، على نظام (غير عسكري) حمّلوه مسؤولية الهزيمة في فلسطين، فهو لم يمتلك هامش المناورة أعلاه، وافتقر إلى الأدوات الخطابية الشعبوية في التعبئة والتحشيد. لكن عندما أوقع بهم العدو هزيمة أفدح من نكبة عام 1948 (من الناحية العسكرية)، لم يتحملوا المسؤولية. والتقى الامتناع عن تحمل المسؤولية مع دوافع وطنية عند بعض الضباط وفي أوساط الرأي العالم العربي، التي تخشى من تحميل الجيش المسؤولية كي لا يُفسر ذلك كفشل لاستراتيجية المواجهة ورفض قبول إسرائيل، لأن ثمة قوى تقف بالمرصاد وتحاول أن تستنتج منه ضرورة الاعتراف بإسرائيل وقبول نتائج النكبة. وهكذا جرى استغلال دوافع وطنية حقيقية قائمة فعلًا.

لاحقًا قام أنور السادات بمتابعة تعزيز مكانة مؤسسة الرئاسة وصلاحياتها على حساب الجيش، فغيّر قادته بشكل متواتر لم تعرفه مصر من قبل. وما لبث النظام أن احتاج إلى الجيش في ضبط المعارضة بعد اتفاقيات كامب ديفيد، أو ما سُمِّي ناصريًا «الجبهة الداخلية»، وهي تسمية دالة تشي بأن البلاد في حالة حرب في الداخل والخارج. كذلك اضطر النظام إلى استخدامه في قمع تمرد الأمن المركزي في عهد حسني مبارك. وحصل الجيش منذ تولي المشير عبد الحليم أبو غزالة وزارة الدفاع (في نهاية عهد السادات وخلال عهد مبارك) على امتيازات كثيرة، بما في ذلك حقه في حساب بنكي غير حساب الحكومة، والقيام بنشاط اقتصادي وخدماتي وإسكان وغيره، بحجة ضرورة تلبية حاجاته وحاجات ضباطه بعيدًا عن أزمات الاقتصاد المصري، ما رفعه فوق المجتمع المصري وقضاياه. وتضاعفت هذه الامتيازات في مرحلة مبارك ووزير دفاعه حسين طنطاوي، ثم تحولت إلى نوع من إدارة ذاتية اقتصادية وعسكرية للقوات المسلحة، حيث أسس

مجتمع عسكري أو جمهورية ضباط ذات اقتصاد موازٍ، وشبكة خدمات خاصة، وهي ظاهرة مصرية بالغة الخصوصية (نجد شبيهًا لها في حالة الحرس الثوري في إيران، الذي يملك شركات ومصارف ومرافق خدمية، ويتبع سياسة خارجية. ونحن نرى أنه سيكون عائقًا وسوف يصطدم به أي تحول ديمقراطي في إيران مستقبلًا بتأثير مرحلة الانفتاح وتطلعات الطبقات الوسطى الإيرانية).

لم يكن النظام في العراق وسورية ومصر نظامًا عسكريًا، بمعنى حكم العسكر، مع أن سورية والعراق مرّا بعملية تحزيب الجيش وعسكرة للنظام بشكل متوازٍ، وهذا مختلف عن حكم العسكر؛ إنه نظام طغمة يقف على رأسها حاكم فرد، دكتاتور، مطلق الصلاحيات عمليًا، وتنصاع لأوامره مؤسسات الدولة كلها، على الرغم من القيود الدستورية النظرية، وبعض التوازنات الداخلية التي لا بد من أن يأخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار؛ لكنه في النهاية قراره، أو قرار من ينتدبه بمنحه سلطة ما. فالقائد هو «سيد البلاد»، ومصدر السلطات، حتى انتقل النظام من سيادة الدولة إلى سيادة الرئيس، ثم إلى مرحلة تماهي الأمرين معًا، وأدواته في الحكم الحزب والأجهزة الأمنية، والجيش أداة قمع وقاعدة اجتماعية للنظام في آن معًا.

تتألف الطغمة المحيطة بالرئيس من المقربين والموالين له من الحزب وقادة أجهزة الأمن والجيش، ويتقاطع القرب والولاء في حالات كثيرة مع القرابة العائلية والانتماء العشائري والجهوي. وفي الحلقة الأوسع نجد رجال أعمال، وكبار بيروقراطيي الدولة والحزب، ومحاسيب مستفيدين (ومفيدين ربما!) من أصناف مختلفة.

ثمة فرق بين حكم ضباط الجيش واستبدالهم الرئيس بعد الآخر، مثلما حصل في الجزائر بعد بومدين من جهة، ورئاسةٍ تنشئ أسرة حاكمة في نظام طغيان يتبع الجيش لها ويفعل ما تأمره به كله كما في حالة سورية من جهة أخرى. عزل الجيش الشاذلي بن جديد، واغتيل محمد بوضياف، وذهب علي كافي وجاء اليمين زروال ثم جيء ببوتفليقة الذي سبق أن طمع في منصب رئيس الجمهورية بعد وفاة بومدين. وبعد أن شعر بقوته، استغل إشرافه على وزارة الدفاع وعيّن قايد أحمد صالح، الموالي له شخصيًا، رئيسًا للأركان. وبعد فوزه بالرئاسة في عام 2009

بدأ بوتفليقة ينفذ عمليّة إخضاع الجيش للمؤسسة الرئاسيّة. وبعد ذلك أصبح الهدف تحجيم الجنرال توفيق (محمد مدين)، وانتُزعت منه بعض الصلاحيات ومُنحت لوحدة مكافحة الإرهاب في دائرة الاستعلامات ورئاسة أركان الجيش. وبعد مرحلة طويلة من النزاعات المكتومة وإعادة الهيكلة، أُحيل محمد مدين إلى التقاعد في أيلول/ سبتمبر 2015.

مقارنة بالنظام الجزائري، لم يعرف النظام السوري مثل هذه المرونة؛ ففي الجزائر، تمكّن النظام القائم على نفوذ العسكر من تغيير الواجهات والشخوص، بما في ذلك المخاطرة بتغييرات حقيقية. وفي سورية، لا يحكم العسكر، بل يُحكَم به باعتباره أداة قمع للمجتمع وضبط وتنميط للأفراد المجندين، وكقاعدة اجتماعية للنظام، والرئيس لا يتغير ولو دُمرت البلاد وهجّر العباد أو قتلوا. قدمت الحالة السورية منذ عام 2011 أنموذجًا لنظام مستعد للذهاب بعيدًا إلى درجة تغيير الشعب بدلًا من تغيير الرئيس، ولا يتمتع بأي درجة من المرونة، ويذهب إلى حدّ شن الحرب (بكل ما تعنيه الكلمة) على شعبه، وذلك من دون أن يحكم العسكر البلاد مباشرة. وأبدى استعدادًا للاستعاضة عن الجيش بميليشيات عندما أصبح غير قادر على الدفاع عن النظام. مثل هذا التطور يكاد يكون مستحيلًا عندما يكون الجيش هو الحاكم المباشر.

الحالة الأولى أكثر مرونة وانفتاحًا على الإصلاح من خلال تغيير القادة المدنيين والتمكين من الانتخاب لتنفيس الغضب الشعبي تجاه النظام. فخلافًا لحكم الجيش في مرحلة معينة من تاريخ الجزائر، يستخدم نظام الطغيان السائد في سورية الجيش أداة القمع الرئيسة، لكن ليست الوحيدة؛ إذ تعمل إلى جانبه وباستقلال عنه أجهزة أمنية كثيرة يراقب أحدها الآخر وتخضع للحاكم الطاغي[26] الذي لا يترك متنفسًا للناس، يتمثل في تغيير الرئيس مثلًا.

---

(26) حاولت أن أجد مصطلحًا آخر يعبر عن حكم الطغيان متجسدًا في الفرد الحاكم فلم أجد. والحقيقة أن هذا أكثر دقة من استخدام مصطلح الاستبداد؛ فالأخير يتيح إمكانية تخيّل الاستبداد العادل أو المستنير وغيره، لأن الاستبداد مشتق من الاستبداد بالرأي، وأصبح يعني التفرد بالحكم. أما الطغيان فهو وصفٌ لاستبداد قائم على القمع والظلم. ولا يمكن تخيّل طغيان عادل أو متنوّر، ولا حتى نظريًا.

ثانيًا: حول الانقلابات العسكرية

ثار سؤال كبير عن توقّف الانقلابات في العقود الأخيرة في دول اعتُبِرت بلدان الانقلابات، مثل سورية والعراق. وعندما تفجّرت ثورة شعبية تحديدًا في سورية، لم يقع انقلاب وبقي الجيش مواليًا للنظام، مستنزفًا بانشقاقات فردية كثيرة، لكن من دون شرخ عمودي من أي نوع في الجيش نفسه.

خرج المواطنون السوريون بعد أن استجمعوا شجاعتهم في إثر نافذة الأمل التي فُتحت في تونس ومصر وبداية الثورة في ليبيا، وفتحوا صدورهم للجيش، فأطلق «حماة الديار» النار عليهم. وثبت أن «الجبهة الداخلية» بلغة هذه الأنظمة هي الجبهة الوحيدة التي استعدوا لها فعلًا. دخل الجيش في حالة حرب مع قسم كبير من الشعب، وتأكل عبر سنوات الحرب الطويلة، وما لبث أن تحول إلى ما يشبه الميليشيات في حرب أهلية، وظل مواليًا للنظام. ولا بد من أن يُسأل هنا السؤال البسيط: لماذا؟

بدا منذ ثمانينيات القرن الماضي أن السودان وموريتانيا هما الدولتان العربيتان الوحيدتان ذواتا القابلية للانقلاب العسكري البسيط (انقلاب البشير). ويتوافق هذا مع حقيقة أن عهد الانقلابات ودبابات الفجر ولّى في سورية والعراق والمغرب ومصر والأردن ... وغيرها، ويصحُّ في اليمن منذ تولي علي عبد الله صالح السلطة. ويصدق اليوم على الدول كلها، فكيف لم يصدق على مصر، وهو البلد الذي شهد إقصاءً للجيش عن السياسة والحكم في عصري حسني مبارك والسادات، ومع ذلك وقع انقلاب عسكري؟. ولذلك يُسأل مرة أخرى السؤال البسيط: لماذا؟

في الحقيقة يصدق التعميم أعلاه على مصر أيضًا. فانقلاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة عبد الفتاح السيسي مختلفٌ عما عرفناه سابقًا من عبد الكريم قاسم في العراق، وحتى معمر القذافي في ليبيا، وجعفر النميري في السودان، مرورًا بانقلابات سورية. إنه ليس انقلاب ضباط من داخل الجيش على النظام الحاكم، أو على زملائهم في حالات أخرى، بل انقلاب الجيش نفسه، أي

قيادته العليا على العملية السياسية في مرحلة التحول الديمقراطي لتمسك الحكم بنفسها، وذلك في إطار النظام القائم. لم يكن انقلاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة عبد الفتاح السيسي، وكذلك تحرك الجيش الجزائري بقيادة خالد نزار في كانون الثاني/ يناير 1992، من نوع الانقلابات التي عرفناها سابقًا بقيادة تنظيمات عسكرية أيديولوجية. إنه تحرك تقوم به قيادة الجيش نفسها لوقف العملية السياسية، وذلك حماية لأسس النظام السياسي القائم من نتائجها، ولحماية امتيازات الجيش نفسه المكتسبة في ظله أيضًا. إنه ليس انقلابًا على النظام، بل انقلاب مؤسسة الجيش من داخل النظام على العملية السياسية التي أطلقها النظام نفسه مضطرًا، بعد أزمات وحراك اجتماعي واسع في الجزائر في عام 1988[27]، وبعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير في حالة مصر.

في حالة مصر، شكل تحرك الجيش في 3 تموز/ يوليو 2013 انقلابًا على الرئيس المنتخب، وعلى الديمقراطية. أما في الجزائر، فجرى التحرك وأُعلم به الرئيس الشاذلي بن جديد الذي استقال أو اضطر إلى الاستقالة بعد تبيّن نتائج الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ ديسمبر 1991. لم يُودَع الرئيس الشاذلي السجن بعد اضطراره إلى الاستقالة، وهو الذي عيّن خالد نزار رئيسًا للأركان ووزيرًا للدفاع. فالانقلاب لم يكن عليه، بل على العملية السياسية التي لم يتحكّم في نتائجها، وأسفرت عن احتمال شبه مؤكد لصعود أغلبية تشريعية بقيادة جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجولة الثانية التي كانت مقررة في منتصف كانون الثاني/ يناير 1992، بعد تبيّن نتائج الجولة الأولى للانتخابات.

قدّم الانقلاب المصري للباحثين «مفاجأة» أخرى، هي خدمة المثقفين، الذين يرطنون بالديمقراطية والليبرالية، لهذا الانقلاب، وذلك ليس على سبيل

(27) أدى انخفاض معدلات النمو إلى ما يقترب من الصفر بعد انخفاض أسعار النفط إلى 13 دولارًا للبرميل، إلى ازدياد البطالة، وحالة جمود اقتصادي، وترافقت مع حرية تعبير في تناول فساد النخبة. وظهر مدى انعزال حزب جبهة التحرير عن قواعده الاجتماعية التاريخية. وتصدر الإسلاميون الحراك الذي بدأ حراكًا اجتماعيًا يشبه انتفاضات الخبز.

الخوف والتقية، بل على سبيل التسويق والتبرير في ما يمكن وصفه بخيانة المثقفين للديمقراطية؛ وهي من أكبر خيانات المثقفين الجماعية وأشدها أثرًا وأوضحها في القرن العشرين (وربما حلّ الخوف والتقية مؤخرًا محل التسويق والتبرير، فبعد أن أدرك بعضهم طبيعة النظام الانقلابي كان قد طغى وتجبّر، فأصبح الصمت دليلًا على الخوف). وحدث مثل ذلك في الجزائر قبل نحو ثلاثة عقود عندما بارك المثقفون الحداثيون إجهاض العملية الانتخابية. تتكرر الظاهرة ذاتها، وأساسها خوف النخب الحاكمة والمعارضة من صعود قوى جديدة بخطاب سياسي وثقافي جديد، قد لا تغير الحاكمين فحسب، بل أيضًا أسس النظام ونمط الحياة السائد[28]. تجاوز الإسلاميون الجهاديون الحدود كلها في عنفهم، ليس ضد النظام فحسب، بل في إملاءاتهم المتعلقة بنمط الحياة أيضًا، والمذابح التي اقترفوها بحق السكان الآمنين، فبرّروا هذا الخوف بأثر تراجعي، وقدموا بتصرفاتهم أدلة على «خطر الديمقراطية والانتخابات» وما قد تأتيان به. وخدمت هذه الأدلة الأنظمة العربية سنوات في ما أصبح بالإمكان تسميته بمتلازمة الجزائر حتى عام 2011، وهو ما فعلته التيارات الإسلامية الجهادية التي اخترقت بعض الثورات العربية في عقب فشل الصيغة السلمية أمام دموية الأنظمة (ولا سيما النظامين السوري والليبي) وبدّدت إنجاز الشعبين السوري والليبي، وإنجازات الشعوب العربية التي سجلتها في عام 2011، وتفوقها الأخلاقي على الأنظمة. ويجدر في هذا السياق تسجيل حقيقة أن هذه الحركات الجهادية التي شوّهت المجتمعات وجلبت أنماطًا غير مسبوقة من العنف انتشرت في مرحلة الانقلاب على العملية السياسية، أو في مواجهة ممارسات دموية قامت بها الأنظمة وتراجع الحراك الشعبي أمامها، أو بعد انهيار المساومات والمفاوضات بين القوى السياسية ما بعد نجاح الثورات.

لا شك في أن انتهاء الانتخابات العربية الحرة كلها بانقلابات عسكرية، وآخرها السودان في عام 1989، والجزائر في عام 1991-1992، وموريتانيا في عام 2008 ومصر في عام 2013، وإشكالية الإسلاميين كقوة رئيسة سياسية ثقافية في المجتمعات العربية وعلاقتهم الملتبسة بالديمقراطية والسلبية بمبادئها،

(28) كتبنا عن هذا الموضوع والحلول الممكنة في موضع آخر.

تشكّلان معًا معضلتين رئيستين يفترض أن تشغلانا عند بحث التحول الديمقراطي في منطقتنا. وأضيف إلى ذلك معضلة ثالثة هي انقسام النخب السياسية العربية، وكذلك المجتمعات، وعدم تمكن مؤسسات الدولة القائمة من احتوائها في حالة التحرر المرحلي من الاستبداد والحكم السلطوي، ومعضلة رابعة، تسييس الانقسام الطائفي والإثني. خذ مثلًا ثلاث فترات تعددية ديمقراطية نسبيًا في السودان منذ الاستقلال، لم تستقر على صيغة ائتلافية أو غيرها لحكم البلاد؛ إذ تبع كل منها انقلاب عسكري مدعوم من حزب سياسي أو أكثر، وحكم عسكري (تخللته هو ذاته محاولات انقلابية). في رأيي، لم تتفق النخب السياسية المدنية في السودان منذ الاستقلال على طبيعة النظام وهويته، وسادت فيه صراعات متعلقة بحدوده وتركيبته الإثنية الجهوية (جنوب السودان، دارفور ... وغيرها). في هذه الحالة، بدا الجيش القوة القادرة على فرض الوحدة بالقوة، والمقصود الوحدة القسرية من أعلى، لا الاتحاد والاندماج القائمان على شرعية الدولة ومؤسساتها.

لنتوقف قليلًا عند الأنموذج السوداني؛ ففي الانتخابات البرلمانية الأولى في عام 1954، التي تُعتبَر انتخابات نزيهة (مثل الانتخابات البرلمانية السورية في العام ذاته)[29]، فاز الحزب الوطني الاتحادي بالغالبية، مستفيدًا من الأجواء الثورية المصرية، وأصبح إسماعيل الأزهري رئيسًا للحكومة. وظل الصراع بين حزبي الاتحادي والأمّة قائمًا طوال مدة حكمه. وفي عام 1958 فاز حزب الأمة بالغالبية، وتحالف مع حزب الشعب الديمقراطي[30]. وسادت حالة متواصلة من عدم الاستقرار والاحتجاج المدني. وكان تأثير الاستقطاب الناجم عن الحرب الباردة واضحًا في مواقف الأحزاب المختلفة. وسلّم رئيس الوزراء عبد الله خليل السلطة إلى الجيش بقيادة إبراهيم عبود في 17 تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته،

---

(29) عبرت نتائج انتخابات عام 1954، بحسب أكرم الحوراني مؤسس الحزب العربي الاشتراكي، عن عقلية احتماعية جديدة، وكانت من أكثر الانتخابات حيادية ونزاهة في المشرق العربي، انظر: أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مج 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ص 1676.

(30) عن التجارب الديمقراطية في السودان، انظر: إبراهيم محمد الحاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان** (بيروت: دار الجيل، 1970).

من دون انقلاب، وتعبيرًا عن عجز الأحزاب في إدارة البلاد. ونصّ البند الثاني من الأمر الدستوري الأول الذي أصدره الفريق إبراهيم عبود على ما يلي: «المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية العليا في السودان»، وهذا البند يختصر عمليًا دلالات مصطلح الدكتاتورية العسكرية. أما الأمر الدستوري الخامس في عام 1959[31]، فمنح الرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة صلاحيات تعيين أعضاء المجلس والوزراء وإلغاء القرارات ما يعني الانتقال من سلطة المجلس الأعلى إلى سلطة رئيس المجلس الأعلى. أدّى نظام إبراهيم عبود دورًا تحديثيًا بيّنًا في بناء اقتصاد السودان ومؤسساته التعليمية، ولم يُعرَف فساد شخصي عنه. وأقام دكتاتوريته العسكرية على قوانين الطوارئ حتى «ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1964» التي أطاحت هذه الدكتاتورية[32]. وبعدها رئِس سر الختم الخليفة حكومة انتقالية وتعرضت بدورها لما مرت به حكومة حزب الأمة من قبل، حتى تشكّلت حكومة وحدة وطنية بين الأحزاب. وظل الحزب الشيوعي السوداني وحزب الشعب الديمقراطي معارضيْن لحكومة الوحدة. وبعد انتخابات عام 1968، قامت حكومة ائتلافية بين حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الأمة، واستمرت حالة عدم الاستقرار وتبدل التحالفات. وخلال خمسة أعوام جرى تبديد رصيد «ثورة أكتوبر» السلمية المدنية بتطلعاتها الديمقراطية[33]. وانقلب ضباط من الجيش في 25 أيار/ مايو 1969، ونشأ انطباع أنه انقلاب شيوعي، لأن من بين الضباط المنقلبين بعض الشيوعيين، ولأن الحزب الشيوعي عمل بشكل علني للغاية بعد الانقلاب الذي وُصِف بالتقدمي لسبب بسيط هو توجهه بداية إلى دول المعسكر الاشتراكي. وتشكّل مجلس قيادة ثورة من تسعة ضباط ومدني واحد. وكما في بداية المرحلة الناصرية،

---

(31) وهو العام الذي جرت فيه محاولة الضباط الأحرار الانقلابية الفاشلة في السودان. وبعده عمل الشيوعيون على إعادة تأسيس التنظيم بالتعاون مع القوميين.

(32) تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، [2007])، ص 111-112.

(33) انظر: عبد الله الفكي البشير، «أكتوبر ومناخ الستينيات، الإنجاز الكبير»، في: حيدر إبراهيم علي [وآخرون] (تحرير)، **خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية، 1964-2014: نهوض السودان الباكر** (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2014)، ص 49-68.

بدأ النظام بتشكيل الاتحاد الاشتراكي كحزب واحد، وبدأ صراع مع الشيوعيين ازداد حدة بعد إعلان الوحدة مع مصر وليبيا. نظّم الشيوعيون محاولة انقلاب ضد النميري قادها الرائد هاشم العطا في عام 1971، وأُفشلت بمساعدة مصر وليبيا ثم تبعتها حملة تصفية الحزب الشيوعي وقيادته النقابية والحزبية، فأُعدم عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ. وانتقل النميري في نهاية حكمه من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ومن التحالف مع الحزب الشيوعي إلى التحالف مع التيار الإسلامي، وأصبح خامس رئيس لجمهورية السودان. وبعد تخلصه من الشيوعيين والقوميين تركز الحكم تمامًا في يد رئيس الجمهورية في عملية موازية تقريبًا لتطورات مشابهة جرت في مصر بقيادة السادات. وجرت محاولات انقلابية على حكم النميري في عام 1973 بقيادة عبد الرحيم شنان، وفي عام 1975 بقيادة المقدم حسن حسين، وكان هذا انقلاب عسكريين منتمين إلى الجبهة الوطنية المعارضة (المؤلفة من حزب الأمة والإخوان المسلمين والحزب الاتحادي الديمقراطي)، بدعم العقيد القذافي وتمويله الذي دخل في حالة صراع مع نظامي السادات والنميري المتحالفين ضده. وكأنه يسير على خطى السادات، تحالف النميري مع الإسلاميين أيضًا الذين احتاج إليهم لضرب اليسار، لكنه ذهب أبعد مما ذهب إليه السادات الذي وقع ضحية الإسلاميين؛ إذ أصدر النميري قوانين الشريعة الإسلامية في عام 1983 التي عارضها اليسار[34]. وفي هذا السياق، أُعدِم محمود محمد طه في كانون الثاني/ يناير 1985. وعارض الجنوب هذه القوانين، وكان تشريعها مفصليًا في تاريخ الصراع في السودان، وفي تقوية نزعات الجنوب الانفصالية.

بعد أزمة حكمه الاجتماعية والاقتصادية العميقة وورطة الصراع في الجنوب الذي أصبحت الحملات العسكرية فيه تقاد تحت شعارات جهادية، وقع انقلاب عبد الرحمن سوار الذهب، بدفع من الضباط الصغار في الجيش بعد تظاهرات

(34) انظر تحليل جون قرنق الذي كان يطرح وحدة السودان في دولة ديمقراطية علمانية تعددية، ويخوض صراعًا للحفاظ على وحدة السودان في الجنوب نفسه: جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية، تحقيق وتقديم الواثق الكمير (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 85-88.

شعبية حاشدة في 6 نيسان/ أبريل 1985. انضم هذا الانقلاب إلى حركة شعبية، وهو الانقلاب الذي سمح بالانتخابات وعودة الديمقراطية.

تصرف سوار الذهب الذي دُفع إلى الانقلاب دفعًا، بحكمة، لم يحاول أن يخترع العجلة من جديد، فأصدر دستورًا هو نسخة معدلة من دستور 1954، وسلّم السلطة إلى حكومة منتخبة في عام 1986، أي بقي في الحكم عامًا واحدًا. ولم يفز بانتخابات عام 1986 أي حزب بأغلبيةٍ تمكّنه من تشكيل حكومة، وتميزت الحكومات بعدم الاستقرار السياسي. ومن حالات تفضيل الصراع الحزبي على المصلحة الوطنية في السودان، أن كل حزب عارض اتفاق السلام مع جنوب السودان، عندما كان في المعارضة، عاد وطبّق سياسة واقعية عندما أصبح في الحكم. ولم تصمد الحكومة التي تألفت من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي. وقام الحزب الأخير بمفاوضة الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان بنفسه، ووقّع اتفاقية سلام في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، لكن الجبهة القومية الإسلامية وحزب الأمة عارضاها. وقع انقلاب عمر البشير بدعم من التيار الإسلامي، وانقلب لاحقًا على الإسلاميين، وهو نفسه الذي عاد ووقّع اتفاقًا تنازل فيه عن جنوب السودان.

قلّل هذا النوع من السياسات من صدقيّة الأحزاب وسبّب الفوضى وعدم الوضوح عند المواطن في شأن التعددية الحزبية، كذلك فإن الصراع على القضايا الرئيسة في السودان، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية وعدم تكاتف النخبة السياسيّة من أجل حل هذه الأزمات، بل استغلالها لمناكفة بعضها بعضًا، أدى في كل مرة إلى تسلّم الجيش السلطة بعد انقلاب عسكري. ولا شك في أن التدخلات الخارجية المصرية والليبية ... وغيرها، أدّت دورًا في تعميق الصراعات.

لا شك في أن الفقر والبطالة وضعف الطبقة الوسطى وهشاشة بنية الدولة وافتقار الأحزاب إلى التقاليد الديمقراطية هي من عوامل ضعف القوى الديمقراطية في السودان وزيادة قوّة الجيش. يبدو حكم العسكر في هذه الحالة وكأنه تعبير عن قدرة الجيش على فرض العام على الخاص والوطني على الفئوي والدولة على الفئات المتنازعة. لكن الجيش السوداني نفسه كان مسيّسًا ومخترقًا من الأحزاب

الحديثة، مثل الأحزاب الشيوعية والإسلامية والقومية، أو الأحزاب ذات العمق الطائفي (بالمعنى الخاص بالسودان) كما بيّنت الانقلابات المتكررة. كما أنه لم يتمكن من فرض نظام حكم شرعي يحظى باتفاق السودانيين.

بالتطرق إلى انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013 في مصر، قمنا بالتمييز الأخير بين انقلاب قيادة الجيش، أي النظام في الواقع، على عملية التغيير وإجهاضها من جهة؛ وانقلاب ضباط متوسطي الرتب غالبًا من داخل الجيش نفسه على النظام، بما فيه قيادة الجيش العليا نفسها، من جهة أخرى. ولأن الحديث سوف يدور حول الانقلابات العسكرية، فمن الأهمية أن نعرّف الانقلاب، وهو ما يحتم علينا المرور بتمييزه من الثورة.

الحقيقة أنه أصبح دارجًا بالعربية إطلاق تسمية «انقلاب» على الانقلابات العسكرية، مع أن التسمية نفسها تطلق بالفارسية والتركية على التحركات الشعبية الكبرى لتغيير نظام الحكم التي تسمى عادة ثورة بالعربية. فخلافًا للفارسية والتركية، تستخدم العربية مفردة ثورة، وليس انقلابًا، كترجمة لكلمة (Revolution). لكن كلمة انقلاب قد تعني أمرًا قريبًا من التجديد الثوري، أو التحول الثوري بالعربية أيضًا، فيقال انقلاب فكري وسياسي وثقافي ...إلخ[35].

بعيدًا عن التعريفات العلمية، استُخدمت كلمة «ثورة» أيضًا في وصف أي تمرد أو عصيان شعبي من خارج النظام ضد حاكم، كمرادف لانتفاضة أو قَوْمة أو غيرهما. لكنها في الاستخدام المصطلحي تعني في أغلب الحالات تحركًا شعبيًا واسعًا لإسقاط نظام الحكم. وغالبًا لا يكتفي المثقفون بحصول التحرك نفسه، بل يعتبرون التغيير الفعلي للنظام هو اكتمال الثورة أو نجاحها. ولذلك يدور دائمًا نقاش حول: هل يستحق تحرك شعبي واسع لتغيير النظام تسمية ثورة، إذا فشل أو قمع ولم ينته بتغيير النظام؟ وهذا مصدر التباس كبير، فبعضهم لا يسمي الانتفاضات الشعبية من خارج النظام بهدف تغييره ثورة إلا إذا نجحت في ذلك. وبعض آخر لا يسميها ثورة إلا إذا سيطرت عليها قيادة ذات أيديولوجيا وفرضت تصورًا محددًا لطبيعة النظام بعد الثورة. وهذه مجرد تعميمات من نمط معيّن من

---

(35) نجد هذا الاستخدام لـ «انقلاب» عند قسطنطين زريق في معنى النكبة.

الثورات التي استولت عليها قوى أيديولوجية مثل الثورة البلشفية والثورة الإيرانية. والحقيقة أن الثورات التي تقود إلى الديمقراطية يتبعها اتفاق على مبادئ النظام من قوى ذات أيديولوجيات مختلفة، وتتبعها عملية إصلاح.

أما الانقلاب العسكري، فيأتي من داخل النظام، وغالبًا من قطاع البيروقراطية الأعلى تنظيمًا، أي القوات المسلحة، وينتهي غالبًا بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام، وربما يكون هدفه الحفاظ على النظام أصلًا. لكن ثمة حالات أطلق فيها الانقلاب صيرورة تغيير تحالفت في خضمها السلطة الانقلابية مع قطاعات اجتماعية متضررة لتغيير النظام، وجرى تغييره فعلًا.

تموّهت انقلابات كثيرة بلقب الثورة، سواء أقادت إلى مثل هذا التغيير أم لم تفعل. ففي العقود الخمسة أو الستة الأخيرة، اكتسب مصطلح الثورة عمومًا بُعدًا معياريًا إيجابيًا في مقابل البعد السلبي لمصطلح الانقلاب.

من المهم التأكيد هنا، أن من ناحية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، لم يثبت أن الثورة الشعبية أكثر كفاءة للوصول بمجتمع ما نحو الديمقراطية، من الإصلاحات من أعلى، سواء أقامت بها قيادة عسكرية بعد انقلاب أم قيادة سياسية، أم كلتاهما سويّة. فالثورات من زاوية نظر الديمقراطية مخاطرة كبرى يمكن أن تقود إلى فوضى أو إلى أنظمة شمولية، وحتى إذا انتهى بها المطاف إلى الديمقراطية، فهذه لا تتولد من الثورة مباشرة، بل بعد سلسلة إصلاحات دستورية وقانونية وحوارات ومساومات سياسية تتلوها. الثورة تغير النظام، وهذا لا يغني عن دور الإصلاح في بناء الديمقراطية بعد تسلم السلطة، وهذه الجدلية ليست دائمًا واضحة للثوريين. ويفترض أن يمتلك الثوريون الديمقراطيون تصورًا ليس للثورة فحسب، بل أيضًا لعملية الإصلاح السياسي بعدها. كما أن غالبية التحولات الديمقراطية في عالمنا بدأت بإصلاح وانتهت إلى تغيير النظام، وهذا يعني أن الإصلاح نفسه قد يقود إلى «تغيير ثوري» من دون ثورة[36].

---

(36) عالجنا هذه القضايا بتوسّع في كتابَينا المسألة العربية (2007)، والثورة والقابلية للثورة (2012).

من أجل هذا، نحن لا نقصد المدح أو الذم عندما نستخدم مصطلحي «ثورة» و«انقلاب»؛ فهما في نظرنا ليسا حكمي قيمة عند التمييز بين الانقلاب العسكري والثورة الشعبية. وما يهمنا في هذه الدراسة هو التمييز بين الانقلاب لتغيير قيادة والحفاظ على النظام، والانقلاب الذي يأتي ضمن عملية تغيير اجتماعي سياسي.

ثالثًا: عن الدولة الثكنة والدولة البريتورية

تطرق هارولد لاسويل في مرحلة مبكرة من العقد الرابع من القرن العشرين إلى احتمال عسكرة الدولة والمجتمع بوصول نخبة أمنية إلى عملية صنع القرار، نتيجة إجهاد المنظومة السياسية بسبب التوتر الدائم الناجم عن حروب طويلة ومستمرة، أو حالة التأهب الدائم للحرب. وكان المحفز لهذا المفهوم في البداية عسكرة اليابان، كما تجلى ذلك في الصراع مع الصين، ثم انتقل إلى تطبيقه على الأنظمة الفاشية والنازية في الحرب العالمية الثانية والنظام الشيوعي، وكلها اقتربت من مركّب «الدولة الثكنة»، وهو «مركّب نظري» (Theoretical Construct) يقترحه لاسويل لتصوير الدولة التي يفرض فيها الجيش والشرطة (اختصاصيو العنف) على المجتمع عملية تعبئة شاملة في خدمة المعركة ضد العدو، حيث تشمل تقييد الحريات وتوجيه البحث العلمي والإعلام والتعليم، وكذلك مجالات، مثل الطب وغيره في خدمة المجهود الحربي، ومبدأ القوة العسكرية. ويُفرَض فيها على المجتمع الانضباط شبه العسكري وسرية المعلومات ونظام الطاعة العمياء وفرض العمل بالقوة بإخضاع فردية الإنسان لمبدأ أعلى منه[37]. لا تُستثنى الأنظمة الديمقراطية من احتمالات تعرّضها للعسكرة لتصبح «دول ثكنات»، ولا الأنظمة الاشتراكية. فالدولة الثكنة مركّب نظري لا يتحقق بشكل كامل، بل بالاقتراب منه. واعتبر لاسويل النظام السائد في الدولة الثكنة مناقضًا لقيم الاشتراكية والديمقراطية على حد سواء.

اعتبرها لاسويل خطرًا مقبلًا ممكنًا في أربعينيات القرن الماضي، ثم خلال الحرب الباردة في الخمسينيات؛ إذ تتحول المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات

(37) Lasswell, p. 96.

ثكنات بفعل تطور التكنولوجيا العسكرية، وإجهاد العلاقات المدنية - العسكرية بالضغط الواقع عليها نتيجة صراع عنيف مزمن. يبدأ الأمر في عملية تقليص الحريات في غمرة الاستعدادات للحرب عمومًا. وبشكل عام، لا تقوم الدولة الدكتاتورية الشمولية بهذه الطريقة، لكن هكذا تقوم الدولة الثكنة. وحتى الدولة الديمقراطية عنده معرّضة لهذا الخطر. والدول التي يُعتمد فيها التجنيد الإجباري معرضة له أكثر من غيرها، لكن سماتها أكثر شبهًا بسِمات الأنظمة الشمولية[38].

لم يكن هذا من منظوره (من دون أن يكتب ذلك صراحة) خطرًا محدقًا بالدول المتخلفة أو المستقلة حديثًا، بل بالدول الصناعية ذات الجيوش المتطورة[39]. وينشأ خطر تحويل المجتمع الصناعي إلى مجتمع عسكري بعد اختراع أنواع الأسلحة التي توزّع المخاطر بين العسكريين والمدنيين بشكل «ديمقراطي»، إذا صح التعبير. فمنذ تطوير سلاح الجو ومشاركته الفاعلة في المعارك، لم تعد الحروب تعني تعريض حياة الجندي لخطر أكبر مما تتعرض له حياة المدني. وأصبح المدنيون معرضين للخطر بشكل واسع. ومن هذا الخوف تنشأ الحاجة إلى التنظيم العسكري، وينشأ استغلالها أيضًا من اختصاصيي العنف للسيطرة على مرافق الحياة العامة وتسييرها[40].

الحقيقة أن هذا لم يحصل فعلًا في أي بلد على الرغم من الحرب الباردة. لكن المجتمعات عمومًا أصبحت أكثر تعرّضًا لسيطرة الدولة، وأكثر تعرّضًا للرقابة. وأصبحت الدول كلها دول «بوليس» بمعنى ما. وما لم تفعله الحرب الباردة فعله تطور تكنولوجيا الاتصالات ومراقبتها، وكذلك ما سُمِّيَ في العقدين الأخيرين «خطر الإرهاب». وكان امتحان الديمقراطية الليبرالية والمنظمات المدنية والحركات الاجتماعية الفاعلة فيها كامنًا في القدرة على مواجهة هذه التطورات من خلال ابتكار آليات للدفاع عن حقوق الإنسان، وأخرى لحماية

---

(38) Ibid., pp. 82 and 96.

(39) اعتمد لاسويل هنا على تحقيب هربرت سبنسر للانتقال من المجتمع العسكري إلى الإقطاعي ثم الصناعي، كي ينتج هذه المقابلة بين مجتمع صناعي وآخر عسكري في الحداثة ذاتها.

(40) Ibid., p. 61.

الفرد من ولوج مجاله الخاص، وتبنّيها تشريعيًا. ومع هذا تنامت باطّراد قوة الدولة الحديثة وأجهزتها الأمنية، وازدادت مشاركة خبراء الأمن في عملية صنع القرار بصفتهم مستشارين وباحثين، وبصفتهم موظفين حكوميين، أو بوصفهم ساسة منتخبين بعد الخدمة العسكرية.

هكذا، لم يقع الفصل الكامل بين السياسة والمهنة العسكرية في الدولة المتقدمة، خلافًا لتصورات هنتنغتون من جهة، كما لم تقم الدولة الثكنة، كما تصور لاسويل من جهة أخرى. وما حدث فعلًا هو تمدين الحياة العسكرية بولوج المواطَنة وقيمها إلى عالم العسكرية والجيش بالنضال والقانون والتشريعات، كذلك دخلت العسكرة عالم المواطنين في حياتهم المدنية بوساطة دولة البوليس وتكنولوجيات الضبط والرقابة، وعبر الطقوس الوطنية، وتمجيد العسكرية ومساواتها بالوطنية، ولا سيما في مراحل الأزمات. وحصل تأثير في الاتجاهين: عسكرة وتمدين، أصبح الجندي مواطنًا أكثر، والمواطن أكثر تأثرًا بالتجييش في المجتمع الجماهيري. لكن الدولة الديمقراطية وعددًا كبيرًا من الدول غير الديمقراطية حافظا على ولاء الجيش للقيادة السياسية، وظلّا يتلقيان الأوامر منها، وخضع الجيش عمومًا للقانون، وإن احتفظ غالبًا بشرطته ومحاكمه الخاصة بأفراده، لكن هذه ليست فوق القانون. في الدول الديمقراطية، يخضع الجيش وموازنته لرقابة السلطات المنتخبة، أما في أغلبية الدول غير الديمقراطية، فتبقى موازنة الجيش ومصروفاته وتكاليف تسليحه صندوقًا أسودَ (كما في البلدان العربية)، ولا يندر استغلالها في صفقات مشبوهة بالفساد.

في إطار هذا التأثير المتبادل، فإن الدولة التي طوّرت الأنموذج الأقرب إلى الدولة الثكنة، كما تخيلها لاسويل هي، في رأينا، إسرائيل، لكن في إطار «ديمقراطية يهودية»[41]. فالدولة الثكنة، في هذه الحالة، لا تتطوّر بوصفها دكتاتورية عسكرية،

---

(41) لا تتناقض الديمقراطية مع دولة الثكنات عند لاسويل. لذلك كتب جو ستانلي وديفيد سيغال في خاتمة الكتاب أن إسرائيل تصلح مثالًا قريبًا من الدولة الثكنة: Jay Stanley and David R. Segal, «Conclusion: Landmarks in Defense Literature,» in: Lasswell, p. 132.

في حين قدم جون جونسون في كتاب حرره عن دور العسكر في الدول غير المتطورة، إسرائيل بوصفها أنموذجًا لدولة حديثة ناشئة لا تحتاج إلى حكم العسكر لتحديثها، وتحافظ على ديمقراطيتها =

بل عبر سيطرة «اختصاصيي العنف» (هيمنتهم في الحقيقة من دون سيطرة مباشرة) على عملية صنع القرار، وعلى الثقافة السياسية السائدة التي تمجّد العسكرية وقيمها، ويعمل فيها الجيش باعتباره بوتقة الصهر الرئيسة للأمة. وهو ليس بحاجة إلى انقلاب عسكري لأن الأحزاب تتزين برجالاته وتسعى إلى ضمهم إلى قيادته بعد إنهاء الخدمة العسكرية، ولأن قسمًا كبيرًا من قادة السياسة والاقتصاد يتحدر منه، ولأن قيَمِه هي السائدة[42]. لهذا السبب تحديدًا اعتبر عاموس بيرلموتر نظرية الدولة الثكنة محاولة لتفسير نشوء الدولة الشمولية[43]. فهذا يناقض فهم إسرائيل كدولة ثكنة، فهي ليست شمولية. مع أن لاسويل أنكر بصريح العبارة أن تكون هذه النظرية تفسيرًا لنشوء النظم الشمولية كما بيّنا أعلاه؛ إذ تحدث عن الدولة الثكنة كإمكانية في النظام الديمقراطي أيضًا. ويتضح سبب تفسير بيرلموتر مفهوم دولة الثكنة على هذا النحو، وذلك في كتابه نفسه لاحقًا، حيث يحتج على موقف هوريفيتس الذي يعتبر إسرائيل أصلب ديمقراطية في الشرق الأوسط، لكنه يسميها ديمقراطية ثكنة[44].

إذا كان خطر الدولة الثكنة، أي عسكرة المجتمع، قائمًا في الدول المتطورة، فإن الخطر في الدول ذات البنية المتخلفة نسبيًا معكوسٌ، ويتجلّى في رأيي بضعف المؤسسات وعدم تمكّن المجتمع من إنتاج وحدته بالتفاعل الجدلي مع مؤسسات الدولة، إلى درجة فرض النظام عليه من خارجه. فالتماسك الوطني ليس بنيويًا داخل المؤسسات، ولا ينبع منها. هنا يُفرَض العموم فرضًا عبر تمثله بواسطة الجهاز الأكثر تنظيمًا وهو الجيش؛ أي يصبح الجيش التجسيد الحقيقي للدولة،

= على الرغم من أنها محاطة بدول يحكمها العسكر. وهو الرأي المنتشر في المؤسسة الغربية والأكاديمية، الذي نختلف معه. انظر: John J. Johnson, «Inroduction,» in: John J. Johnson (ed.), *The Role of the Military in Underdeveloped Countries*, 3rd ed. (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1972; [1962]), p. 6.

(42) انظر تحليلنا في كتابنا المخصص لدراسة المجتمع والدولة في إسرائيل، خصوصًا الفصل بعنوان «النزعة الأمنية»: عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 89-131.

(43) Amos Perlmutter, *Political Roles and Military Rulers* (London; Totowa, NJ: F. Cass, 1981), p. 162.

(44) Ibid., p. 172, and J. C. Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, Praeger University Series; U-660 (New York: Frederick A. Praeger, 1969), p. 6.

وليس ذلك بسبب كونه عسكريًا، بل لأنه المؤسسة الوطنية الأقوى والأكثر حداثة وتنظيمًا. وهي تظهر كذلك خصوصًا بعد حصول تطورين: الأول، إضعاف البنى والمؤسسات التقليدية؛ والثاني، فشل المؤسسات السياسية الحديثة مثل الأحزاب والبرلمانات الحديثة التكوين في ملء فراغ الشرعية، والحفاظ على تماسك المجتمع والدولة الحديثة التكوين، والتي نشأت قبل عملية بناء الأمة.

لذلك يطرح عالم اجتماع مثل إدوارد شيلز السؤال[45]: لماذا يحكم العسكر مجتمعات لم تشكّل فيها العسكرية والنجاحات في الحروب قيمة عليا، وتحتفظ فيها الجيوش بميزانيات كبيرة من دون أن تخوض حروبًا، فيما يخضع الجيش للحكومات المدنية في دول خاضت حروبًا كبرى، وكانت فيها العسكرية من مناقب النخبة المحمودة، ومع ذلك لم يحكمها الجيش مباشرة (كما في حالتي ألمانيا وبريطانيا وغيرهما)؟ إنه في رأينا تساؤل مشروع.

سوف نبيّن في هذه الدراسة أن تساؤلات الأكاديمية الغربية لم تكن محض تنظير أكاديمي، ففي مرحلة سيطرة نظريات التحديث وصدور هذه الأدبيات تحديدًا، دعمت السياسة الغربية سيطرة الضباط على الحكم في الدول المستقلة حديثًا في العالم الثالث باعتبارهم قوى تحديث يمكن الاعتماد عليها، وطبقة وسطى بديلة في أوضاع ضعف الطبقة الوسطى. وذهب بعيدًا بعض من الباحثين في شؤون الشرق الأوسط الذين خدموا في المؤسسة الأمنية الأميركية فترات طويلة نسبيًا، إلى حد اعتبار حكم العسكر جزءًا من الثقافة الإسلامية في المنطقة التي لم تعرف الفصل في رأي مانفريد هلبيرن بين المدني والعسكري؛ إذ اعتبر حكم الضباط في العالم العربي استمرارًا لخلافة قامت على الغزو تبعها حكم المماليك[46]. أما كيف يتوافق هذا التواصل التاريخي المزعوم مع كونهم قوى تحديثية في نظر المؤلف نفسه، فهذا ما لا يجيب عنه.

---

(45) Edward Shils, «The Military in the Political Development of the New States,» in: Johnson (ed.), pp. 8-9.

(46) Manfred Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» in: Johnson (ed.), p. 278.

يصل منظِّرو التحديث في شأن حكم الضباط، من أمثال مانفريد هلبيرن (المتخصص بالشرق الأوسط تحديدًا) وشيلز وهنتنغتون، إلى درجة أنهم ينسبون إلى العسكر دورًا تاريخيًا نهضويًا؛ إذ يشبّههم هنتنغتون ببروتستانت غرب أوروبا من ناحية تقديمهم قيم الاستقامة والولاء الوطني والاجتهاد والنجاعة المتآلفة في نوع من الطهرانية في السلوك، وهي التي يمكن تسميتها بمناقبية جيل الضباط في مراحل مبكرة من بناء الدولة الوطنية. أدّى مثل هؤلاء الضباط دورًا في البرازيل والمكسيك في نهاية القرن التاسع عشر، واعتمد حلفاؤهم من الإنتليجنسيا الفلسفة الوضعية في تنمية المجتمعات المتخلفة[47]. فالانتقال من الملكية التقليدية إلى بريتورية الطبقة الوسطى يتوسطه العسكر أيضًا كأكثر القوى حداثةً وتماسكًا في بيروقراطية الملكيات المركزية. في هذه الحالة تقع الملكيّة عادةً ضحيّة هؤلاء الذين قوّتهم وعزّزت نفوذهم خدمة لأهدافها[48]، ويؤدي الضباط دورًا تحديثيًّا في البداية؛ إذ يقومون بإصلاح اجتماعي اقتصادي وعمليّة اندماج وطني وتوسيع المشاركة السياسية، ليس بوسائل ديمقراطية، بل من خلال تعبئة الجماهير سياسيًا، الأمر الذي جرى في بدايات حكم الضباط في العراق ومصر والجزائر، وحتى في سورية في المراحل الأولى للانقلابات؛ إذ سمحت في مراحلها الأولى (قبل حكم البعث) بنوع من التعددية السياسية.

الحقيقة، أن بعض الأنظمة الملكية العربية مثل المغرب والأردن نجح في احتواء دور الجيش هذا، وتوجيهه إلى الثكنات، بعد التغلب على محاولات انقلابية. وظل الجيش في الثكنات، في حالة الأردن، حتى بعد أن اعتمد النظام كليًا عليه في حسم المعركة الداخلية مع منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن في عام 1970. ثمة تحليلات كثيرة لذلك، لكن العامل الرئيس، في رأينا، هو أن بُعَيد تطهير الجيش من الضباط الحزبيين في عام 1957، كان ولاء أصول الضباط العشائرية وقيام الجيش بدمجها في خدمة العلم، ليتداخل الولاء العشائري في الولاء الأردني، فضلًا عن امتيازاتهم واستقلاليتهم عمليًا عن الحكومة وارتباطهم

(47) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1996; [1968]), p. 203.

(48) Ibid., p. 202.

المباشر بالملك، وارتباط الشرعية الأردنية بالملك باعتباره ضامن وحدة البلاد.

اعتبر بعض الباحثين في دور الجيش أن هذه الصيغة من نظرية التحديث غير صالحة من أساسها في فهم دور العسكرية العربية. فاعترض عاموس بيرلموتر مثلًا على تحليل هلبيرن عن صعود طبقة وسطى جديدة يكون المكون الأهم والأكثر تماسكًا فيها الجيش وكونه القوة المنظمة القادرة على تجنيد الدعم الشعبي للطبقة الجديدة، حاملة وظائف التحديث[49]. فمن الخطأ استلال مفهوم الطبقة الوسطى ووظائفها التاريخية، ومنها عمليات التحديث في الغرب من سياقه، ونقله كمفهوم إلى الشرق بحثًا عن قوة اجتماعية تحمله، أو تقوم بدور هذه الطبقة. ربما يؤدي الجيش دورًا يُفترض نظريًا أن تؤديه الطبقة الوسطى، ويضطلع بمهمات التحديث في غيابها، لكن هذا لا يعني أنه سوف ينجح في القيام بهذا الدور. فهو لا يحمل ثقافتها ولا قيمها ولا بنيتها الاجتماعية. إنه قوة منظمة، ولهذا هو قادر على التصدي للمهمات، وليس على الاضطلاع بها وإتمامها.

كتب بيرلموتر، ردًا على هلبيرن أن التاريخ القريب في سورية منذ عام 1949، ومصر منذ عام 1952، والعراق منذ عام 1958، يثبت أن الجيش والطبقة الوسطى الجديدة كليهما لا يشكّلان طبقة اجتماعية أو أيديولوجية أو سياسية واحدة، ولا بإمكانهما تجسيد طبقة كهذه، وأن حكم الجيش لم يجلب استقرارًا ولا مشاركة عمومية في السياسة. ولم تصبح الطبقة الوسطى بعد الانقلابات العسكرية أكثرَ تماسكًا بل أكثرَ اعتمادًا على الدولة[50].

الضباط نتاج مؤسسة أكثر تنظيمًا، ونظام أكثر حداثة من باقي المجتمع، لكن هذا لا يعني أن قيمهم أكثر حداثة، ولا يعني أنهم أقدر على نقل قيم حديثة إلى المجتمع كله. ورأى بيرلموتر أن ما يجمع بين الضباط العرب الذين قاموا بانقلابات أو تدخلوا في السياسة وحاولوا الوصول إلى الحكم أو حكموا، ليست

(49) طرح هلبيرين هذا الموقف أيضًا في مقالة يعيد بيرلموتر نشرها، كما ينشر رده عليها والرد على الرد في كتابه. انظر: Amos Perlmutter, «Prefatory Note by A.P.: The Birth of a New Class by Manfred Halpern,» in: Perlmutter, *Political Roles*, pp. 41-70.

(50) Perlmutter, *Political Roles*, pp. 82-83.

خلفيتهم الطبقيّة أو الأيديولوجيّة، بل رغبتهم في التدخل في السياسة، ونزعتهم السلطانيّة. ولا يرى علاقةً بين خلفياتهم الاجتماعية ومواقفهم[51]. ومن تحليله لأدبيات (إسرائيليّة على الأغلب) وصل الكاتب إلى الاستنتاجات التالية: **أولًا**، إن الحكم العسكري في الشرق الأوسط يتجه عمومًا إلى حكم فردٍ مطلق. **ثانيًا**، إن الانقلابات والانقلابات المضادة والتدخل العسكري تُخطط في الجيش ومن أجل الجيش بدعم قليل من حركات اجتماعية وأحزاب وغيرها أو من دون دعم. **ثالثًا**، ليس للعلاقات بين السياسة والطبقة قيمة حقيقية في شرح نوع النظام أو السلطة والأيديولوجيا[52].

في رأينا، صحيح أن الضباط أدّوا دورًا تحديثيًا في المنطقة العربية في خمسينيات القرن العشرين، لكنهم فشلوا حين ألقوا على جهاز الدولة (الذي اعتبروه فاسدًا وثاروا عليه) مهمة تنظيم جماعة سياسية (أمة) من أعلى، وإدارة الاقتصاد كله وإرساء مشروعات البنية التحتية ومراقبة المجتمع ومواجهة إسرائيل، وهو جهاز وسمه الضباط بالفساد قبل انقلاباتهم. لا يمكن القيام بتحديث تتألف أدواته الحصرية من الجيش وهذه البيروقراطية، من دون دور للمجتمع عمومًا، بما في ذلك فتح المجال أمام نشوء طبقة وسطى اقتصاديًا، وليس عبر وظائف الدولة فحسب.

تحوّل حكمهم من التحالفات مع المدنيين إلى الاستبداد، ثم الطغيان واستخدام الإفساد من جهة والقمع في الحكم من جهة أخرى. وبعدها ما عادت العسكرية أداةً لتحديث المجتمع، بل للسيطرة وقمع القوى الأكثر حداثة في المجتمع المدني وتحقيق الإثراء. تحوّل الجيش في الحكم إلى قوة رجعية في هذه الحالة. وينبغي عدم الخلط بين دور العسكر في تحديث دول مثل العراق وسورية ومصر مقارنةً بما كانت عليه قبلها، وبين ما آل إليه هذا الدور بعد تحويل الضباط هدفهم الرئيس إلى الحفاظ على الحكم، وهو الخلط الذي يقوم به بيرلموتر والباحثون الإسرائيليون، الذين استند إلى معطياتهم بيرلموتر نفسه، من أمثال ألعيزر بيري وأوريئيل دان. ووجدت حالات لم تمر أصلًا بهذه المراحل. ويشكل سلوك الضباط الليبيين بعد

(51) Ibid., p. 181.

(52) Ibid., p. 186.

انقلاب العقيد القذافي أنموذجًا ساطعًا (بسبب تطرفه العجيب) لوظيفة تفكيكية بدلًا من تحديثية، بل مدمرة لبدايات التحديث في ظل الملكية.

أُنشئ الجيش الوطني الليبي في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1951. ويمكن اعتبار الفترة منذ الاستقلال وحتى الانقلاب في عام 1969 فترة ليبرالية نسبيًا، قياسًا بكون النظام في ليبيا ملكيًا تقليديًا يحكم مجتمعًا تقليديًا. وأجريت انتخابات تشريعية برلمانية على أساس فردي، حوفظ فيها على غالبية مؤيدة للملك، مع وجود بعض المعارضة، كما تمتّع الليبيون بحرية التعبير، فصدرت صحف لا تتبع الدولة مباشرة[53]. واختُرِق الجيش الليبي، مثل جيوش باقي الملكيات في المنطقة العربية، بالأحزاب والأيديولوجيات، ولا سيما التيارات الناصرية.

تشكّل مجلس قيادة «ثورة 1 سبتمبر» من اثني عشر ضابطًا شابًا اعتبروا أنفسهم ناصريين، واعتمدوا الرموز الناصرية كلها، بما فيها العلم المصري والنشيد الوطني والاتحاد الاشتراكي. وبدأ التحول الذي عُرف به القذافي لاحقًا في خطاب زوارة، كما يحدده مصطفى التير، في 15 نيسان/ أبريل 1973، حين أعلن القذافي بدء تطبيق أفكاره، وأعلن خمس نقاط: تعطيل القوانين كلها والقضاء على الحزبيين وأعداء الثورة وإعلان الثورة الثقافية والثورة الإدارية وإلغاء الديمقراطية وإعلان الثورة الشعبية[54]. وبدأت فترة جنون سياسي وتفكيك دولة ومجتمع؛ إذ يقول مصطفى التير إن ليبيا عمليًا أصبحت بعد هذا الخطاب بلدًا من دون قوانين. وانهار التنظيم الهرمي للبيروقراطية في الدولة الليبية، واستُبدل بنظام هلامي يتشكل يوميًا ثم يتغيّر ... وهكذا. وكان الهجوم على جامعتي بنغازي وطرابلس في السابع من نيسان/ أبريل 1976 علامة فارقة من ناحية استعانة النظام بالموالين له في عمليات القمع والإعدام الجماعي. وفي ثمانينيات القرن الماضي، ألغى القذافي

---

(53) مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والديمقراطية في ليبيا: المهمة العصيّة (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 247-249.

(54) مصطفى التير، «العسكر ومعضلة التحول الديمقراطي: دراسة الحالة الليبية»، ورقة غير منشورة مقدمة في المؤتمر السنوي الخامس لقضايا التحوّل الديمقراطي تحت عنوان «الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1-3 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016.

مصطلح الجيش واستعاض عنه بمصطلح الشعب المسلح، وفُتح المجال للتجنيد الإجباري. ولاحقًا استُحدثت الكتائب لحماية العقيد، وهي نوع من الحرس الجمهوري بأسماء أخرى، قامت غالبيتها على أساس قبلي، أي من القبائل المتحالفة مع القذافي، وفي حالاتٍ كثيرة بقيادة أبنائه وقادة من عائلته. وهُمِّش الجيش تدريجًا، لكن ظل أفراده يحصلون على رواتب وترقيات.

كان لعدم وجود مؤسسة وغياب الجيش أثر كبير في ثورة 17 شباط/ فبراير 2011 التي لم يفهم قسم كبير من قادتها أن مهمتهم تكمن في بناء مؤسسات دولة غير قائمة، وليس التنافس على السلطة. فنشأ الخليط القاتل بين التنظيمات الميليشياوية التي فرّخت بعد الثورة والتنظيم القبلي للمجتمع. ولم تتمكن قيادة المعارضة السياسية والعسكرية من إعادة تشكيل نظام الدولة وأجهزته واكتساب الشرعية اللازمة. كانت مهمة الثورة الليبية في عام 2011 بناء النظام السياسي والدولة التي فكّكها القذافي، وفشلت في ذلك؛ إذ بدأ الصراع على السلطة قبل اكتمال هذه المهمة، فوقعت الكارثة المتمثلة في صراع الميليشيات المسلحة.

في سورية تغلغل الفساد والولاءات الجهوية والطائفية في الجيش، كما سوف نبيِّن في فصلٍ خاص. وفي مصر تحول الجيش إلى قوة اقتصادية رئيسة تتمتع بامتيازات تعمل في مجالات الإنتاج والخدمات. ظل الجيش في العراق بعيدًا عن الفساد في مرحلة حكم صدام حسين، لكن في المرحلة التي تلت الاحتلال الأميركي أصبح من أكثر مؤسسات الدولة فسادًا، وذلك من خلال العمولات ونهب الميزانيات ومن خلال ظاهرة قائمة في بعض الجيوش العربية أيضًا، هي ظاهرة الجنود الأشباح الذين تُسجَّل أسماؤهم لتدرج رواتبهم في الميزانية. مع أنهم أشخاص وهميون، أسماء فحسب. وهذه ظاهرة قائمة في الجيش اليمني أيضًا. وغالبًا ما تتبع الميليشيات المسلحة هذا الأسلوب عندما تقدم طلبات للمساعدة من الدول التي تدعمها، ما يُظهر الدرك الذي تنحط إليه الجيوش.

بالنسبة إلى هنتنغتون، يبدو أن تدخل الجيش في السياسة جزءٌ لا يتجزّأ

من التحديث السياسي بغض النظر عن القارة أو البلد[55]، ولا يقبل البحث عن أسباب الانقلاب في الجيش نفسه، أو في أخلاقيات الخدمة المدنية فيه وخلفيات الضباط الاجتماعية، خلافًا لمجهود يانوفيتس في علم الاجتماع العسكري. ففي رأيه أن أسباب الانقلاب ليست عسكرية، ولا يجدر بالباحث أن يحاول تشخصيها في المؤسسة العسكرية ذاتها، في مكونات مثل ثقافتها المدنية وإخلاصها في الخدمة، أو في خلفية الضباط الاجتماعية. فالأسباب، في رأيه، سياسية وكامنة في «بنية المجتمع المؤسسية». التدخل العسكري في السياسة عنده تعبيرٌ عيني عن ظاهرة عامة في المجتمعات غير المتطورة، وهي التسييس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية. ففي هذه المجتمعات تفتقر السياسةُ إلى الاستقلالية والتماسك والقدرة على التكيّف، وتصبح جميع القوى الاجتماعية والمجتمعات متورطة مباشرةً في السياسة العامة. والمجتمعات ذات الجيوش المسيّسة، مصابة بالتسييس في مكوناتها الاجتماعية كلها. فرجال الدين مسيّسون أيضًا، والجامعات والبيروقراطية والنقابات والتعاونيات كلها مسيّسة[56]. ولهذا، يظهر الجيش البريتوري[57] في التاريخ عند «مجتمع بريتوري» غالبًا، حيث لا تهتم قطاعات هذا المجتمع المختلفة بالسياسة المتعلقة بمهماتها، أو بمصالحها مباشرة فحسب، بل أيضًا بالسياسة بشكلٍ عام. ومن الأهمية تناول هذا التحليل بنوع من التفصيل؛ إذ ربما يُتكأُ عليه من دون تمحيص ويُسقَط كأنموذج تبرير لتدخّل الجيش بالسياسة بصفة عامة وبالحكم بصفة خاصة، في كثير من دول العالم وفي البلدان العربية. هذا التحليل ليس صحيحًا، ولا محايدًا. وسبب تورّط الجيش في السياسة من منظور هذه الدراسة هو هشاشة بنية الدولة ومؤسساتها وضعف الوحدة الداخلية في كيانٍ لم يستقر كدولة حديثة بعد. تتجلى الهشاشة هذه في اللامبالاة والعزوف التام عن السياسة. وليست كل مشاركة في الشأن العمومي تعبيرًا عما يسميه «غياب

(55) Huntington, *Political Order*, p. 192.

(56) Ibid. p. 194.

(57) من المصطلح الروماني في وصف الحرس البريتوري المرابط في روما، الذي كان يتدخل في السياسة فيُنصّب القياصرة ويعزلهم.

مؤسسات سياسية فاعلة في المجتمع أو ضعفها»[58]، أو عن غياب مؤسسات قادرة على تلطيف العمل السياسي للجماعات أو تخفيفه.

ثمة مميزات مألوفة لمثل هذا المجتمع، وهي قائمة بالفعل، لكن تفسيرها بمصطلح المجتمع البريتوري غير كافٍ. تكون السلطة فيه مجزّأةً ومتشظّيةً، ويُعبّرُ عنها بأشكال مختلفة، وتُكتسب السلطة وتُخسر بسرعة. يوسّع السياسيون في الدول الممأسسة ولاءاتهم من الفئة الاجتماعية إلى المؤسسة السياسية والمجتمع السياسي مع تسلّقهم سلّم السلطة. أما في المجتمع البريتوري، فيبدّل السياسي الناجح هويّته وولاءه من مجموعة إلى أخرى. وفي حالاتٍ متطرفة، يظهر الديماغوجي الشعبوي ويجمع حوله أتباعًا من دون تنظيم صلب، ويُهدّد الطبقات الغنية ويجري انتخابه، ثم تقوم الطبقات نفسها التي هدّدها بشرائه. وفي الحالات الأقل تطرفًا يبدّل السياسيون ولاءهم من الجمهور إلى الأوليغارشيات الحاكمة[59].

في حالة البريتورية الأوليغارشية يسيطر «ملّاك الأرض ورجال الدين وحملة السيف». والقيادة غير متمايزة الوظائف، فالأدوار الاقتصادية والسياسية والدينية متداخلة، والقوى الفاعلة زراعية أساسًا، ولا يوجد إجماع حول طرائق حل النزاعات. وتميل جميعها إلى التحول لاحقًا إلى بريتورية راديكالية مع نشوء قوى جديدة يمثلها المثقفون والضباط. فالنظام الأوليغارشي هو أحد مصادر البريتورية الراديكالية. أما مصدرها الثاني فهو الملكيات المركزية المنظمة التي تتمتع بدرجة شرعية عالية، وتصمد ما دامت المشاركة السياسية للجمهور محدودة، لكن نجاعتها تتأكل مع زيادة المشاركة السياسية، حيث لا يُمكنها مثلًا أن تتكيّف مع صعود طبقة وسطى في السياسة. تنقل إطاحة هذه الأنظمة المجتمعات غالبًا إلى مرحلة بريتورية غير مستقرة، وتتدخل فيها جميع القوى في السياسة من دون نخبة شرعية واضحة، وقواعد متفق عليها لتولّي المنصب وصنع القرار والسياسات. أما المصدر الثالث للبريتورية الراديكالية، فهو الاستعمار الغربي الذي يُضعِف

(58) Ibid., p. 196.

(59) Ibid., p. 197.

المؤسسات الأصيلة والتقليدية التي كانت تحافظ على شرعية السلطة وارتباطها بالمجتمع في الوقت ذاته؛ إذ تظهر المعارضة للاستعمار من أبناء النخبة الذين تبنوا قيمًا حديثة. لكن هذه النخبة المثقفة والحديثة تظل صغيرة في مقابل مجتمع تقليدي فقد أدوات حكمه التقليدية. وعمومًا يقوم ضباط من أبناء الطبقة الوسطى بطرد هذه النخبة التي قادت الاستقلال، والتي تفتقر إلى القوة السياسية الداعمة والمنظمة لملء الفراغ بعد الاستعمار[60].

تعود الجذور الاجتماعية للبريتورية الراديكالية إلى الفجوة بين المدينة والريف. ويؤدي النشاط السياسي في المدينة ضد النخبة الحاكمة إلى عدم الاستقرار، وغالبًا ما يُستخدم الريف لقمع هذا النشاط السياسي، لكن إذا استدار الريف ضد النظام، فسيواجه الأخير ثورة وليس عدم استقرار فحسب.

في البريتورية الأوليغارشية، حين تحكم البلاد طغمة من أصحاب النفوذ، الضباط أو غيرهم، يأخذ الصراع على السلطة شكل انقلابات بلاط يُستبدل فيها حاكمٌ من الطغمة نفسها بحاكم آخر. ويأتي التهديد الأكبر لهذه الطغمة من نشوء فئة الضباط المتعلمين المدرّبين، وتوسّع الفئات الاجتماعية التي يتحدرون منها، لتشمل فئات اجتماعية لم يصل أبناؤها إلى هذه المراتب في الماضي. الضباط في هذه الحالة هم أكثر الفئات حداثة في المجتمع، إضافة إلى المثقفين، ويتحالفون مع الإنتليجنسيا ضد الأوليغارشيا. هنا يجري الانتقال من انقلابات البلاط إلى الانقلابات الراديكالية أو الإصلاحية[61]. هكذا يمكن، على سبيل المثال، صوغ الفرق بين الصراعات النخبوية في العراق قبل عام 1958 وبعده.

كان دور الجيش في أميركا اللاتينية في بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية أقرب إلى الحالة الراديكالية الشبيهة بالناصرية، أما بعد ذلك فتحوّل إلى حارس للنظام يقوم بدور رجعي[62]. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت

---

(60) Ibid., pp. 199-200.

(61) Samuel P. Huntington, «Patterns of Violence in World Politics,» in: Samuel P. Huntington, *Changing Patterns of Military Politics*, International Yearbook of Political Behavior Research; 3 (New York: Free Press of Glencoe, 1962), p. 32.

(62) Huntington, *Political Order*, p. 228.

أميركا اللاتينية أكثر تقدّمًا من أن تحتاج إلى دور اجتماعي تقدمي للعسكر شبيه بالناصرية. يستثني هنتنغتون من ذلك هايتي والباراغواي ونيكاراغوا، وربما حتى الدومينيكان. وهكذا كلما كان المجتمع أكثر تقدمًا، يكون دور الجيش رجعيًا، وكلما كان المجتمع أقل تقدّمًا، يكون دور الجيش أكثر تقدمية. لكن المقولة الأخيرة مشروطة بشروط تاريخية كثيرة متعلقة بسرعة تحوّل الجيش من الصراع على طبيعة النظام إلى الصراع للحفاظ على السلطة التي أمسك بها.

كتب هنتنغتون أن في المجتمع البريتوري لا تحظى الأجسام السياسية المؤلفة من سياسيين مهنيين بالشرعية اللازمة لتكون وسيطة. ولا يوجد اتفاق بين الجماعات على قواعد النزاعات وأساليبها، و**أوّلها** الاتفاق على طريقة تولّي المنصب: انتخاب، وراثة ...إلخ، و**ثانيها** كيفيّة صنع السياسات. ومن منظوره، ثمة وضوح في الدول الديمقراطية وفي الدكتاتوريات الشيوعية في شأن استخدام هذه الوسائل. وهو في هذا لا يميّز بين الخضوع للمؤسسات المنتخبة والخضوع الناجم عن سيادة مبدأ واحد في الحزب والجيش والنقابات والحكومة في حالة النظام الشمولي؛ إذ يهمه التمييز بين دول متفقة على شكل الحكم وكيفية اتخاذ القرار، وأخرى لا يسود فيها اتفاق على هاتين المسألتين. ففي المجتمعات البريتورية لم تتضح الصورة بعد، وكل جماعة تقوم بما في وسعها للتأثير؛ فيقوم الأغنياء بالرشوة ويتمرد الطلاب ويُضرب العمال ويتظاهر العامّة (الرعاع) وينقلب العسكر[63]. لكن الفرق بين العسكر وغيرهم هو أن تأثيرهم أكبر وأكثر دراماتيكية. ومن الواضح أنه يريد من ذلك أن يصل إلى نتيجة مفادها أن المهم هو المهنية وغيابها في الجيش وفي غيره من المؤسسات، وليس نوع الثقافة السياسية السائدة، ولا النظام الديمقراطي ومدى رسوخ المؤسسات الديمقراطية وقواعد النظام الديمقراطي، خصوصًا في إطار مبدأ فصل السلطات والرقابة المتبادلة بينها وخضوعها للمحاسبة. فإذا كان كلٌّ يعمل في مجال اختصاصه بشكل مهني، فسوف يُترَك السياسيون ليعملوا باختصاصهم، وكأن المهنية بحد ذاتها تمتلك قوة عقلانية تنظم المجتمع والمؤسسات للمصلحة العامة. وكما سبق أن بيّنت، ليس

---

(63) Ibid.

هذا في رأيي تنظيرًا للديمقراطية، بل لاستقلالية المؤسسة العسكرية في ظل نظام ليبرالي، ويمكن استخدامه أيضًا في تبرير حكم المحافظين تحديدًا، وذلك في إطار حكم تمثيلي يحدد المشاركة ويترك فيه القرار للنخبة السياسية.

لم يتوقع هنتنغتون انقلابًا في أحد البلدان الشيوعية. لكن هذا ما حصل حين تسلّم الجنرال ياروزلسكي الحكم في بولندا في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1981، وحكم البلاد على رأس مجلس إنقاذ وطني ضم 21 عضوًا. وكان الضباط شيوعيين، لكنهم لم يستخدموا خطابًا ومرجعيات أيديولوجية (ولم يستخدم ياروزلسكي كلمة «رفيق» في مخاطبة الناس)[64]، بل رأوا أنفسهم جنودًا في مهمة وطنية هي حفظ الاستقرار. وشكّل هذا الحكم العسكري مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، ففي ظله دار حوار بين الحزب الشيوعي والكنيسة الكاثوليكية والأمن (وزارة الداخلية) وحركة «تضامن» النقابية العمالية. وكان هذا الحوار الميثاقي الطابع أداة التحول إلى الديمقراطية.

لم يميز صاحب التنظيرية في المهنية، كنقيض البريتورية، بين النظام الشمولي والنظام السلطوي حين تعلق الأمر بالدولة البريتورية. الحقيقة أن التمييز بين النظام الشمولي وما بعد الشمولي والسلطوي مهم جدًا في فهم دور العسكر ومكانهم. ولن نسهب في شرح معنى النظام الشمولي في دراسةٍ ليس هذا موضوعها، ولا سيما أن الموضوع بات موضع اتفاق بين الباحثين منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. إنه نظام ممكن في دولة حديثة ذات مؤسسات أيضًا. وتكمن الشمولية في أن هذه المؤسسات كلها تعمل بموجب مبدأ واحد، وفي خدمة أيديولوجيا واحدة. ولهذا يفترض أن تتوافر أدوات تعبئة وتحشيد، منها التعليم والإعلام الجماهيري والمنظمات الشعبية وغيرها.

في النظام الشمولي يكون الجيش مؤسسة من المؤسسات الملتزمة بالنظام ومرجعياته من دون أن يحكم مباشرة. وغالبًا ما يأخذ المثقفون هذه المرجعيات الأيديولوجية والحزبية بجدية ويناقشون النظام على أساسها. ويعمل مفسرون

(64) Linz and Stepan, pp. 263-264.

رسميون أرثوذكسيون وإصلاحيون في خدمة هذه الأيديولوجيا، وغير هؤلاء ممن يتحاورون ويتصارعون في محاكمة الممارسة بموجب هذه المرجعية (النص وتفسيراته). وربما يقف على رأس النظام شخصية كاريزمية تكتسب سلطة مطلقة مستغلة شمولية النظام (هتلر، موسوليني، ستالين). لكن ثمة حالات تغير فيها النظام وأصبح ما بعد شمولي؛ إذ اضطر إلى الانفتاح تدريجًا (في بولندا وهنغاريا في نهاية سبعينيات القرن العشرين وخلال ثمانينياته). وفي مثل هذا الحالة، يصبح النظام أكثر قابلية للانتقال إلى الديمقراطية من الأنظمة السلطوية الرثة، لأنه يقوم على مؤسسات حديثة، ويمكن استغلال هذه المؤسسات الحديثة وتطور المؤسسات وغياب طموح سياسي عند الجيش لأغراض الانتقال.

ثمة حالات تحوّل فيها النظام الشمولي إلى نظام سلطوي رث، لأسباب مختلفة، منها أسباب اقتصادية وثقافية. وفي هذه الحالة، ازداد اعتماد النظام على الجيش والأمن وأجهزته في غياب هيمنة أيديولوجية على المؤسسات. وليس صدفة أن الجيش الروماني هو الجيش الوحيد الذي تحرك لحماية النظام (النظام وليس الرئيس) لدى حصول التحول في دول أوروبا الشرقية، وهو نظام شمولي تحول إلى دكتاتورية فردية أشبه بالسلطانية.

لدينا إذًا، النظام السلطوي، وهو على أنواع، منها: الدكتاتوري الجمهوري، حكم الطغمة، الملكي التقليدي، السلطاني. وهذا الأخير هو السلطوي التعسفي الذي يخلط بين المجالين العام والخاص للحاكم، ويعتبر مؤسسات الدولة كلها أداة في يد الحاكم الفرد، وعرضة لتعسّفه المطلق، وهو السائد في دكتاتوريات عُرفت في العالم الثالث؛ جمهوريات وملكيات (سوموزا، عيدي أمين، القذافي، ماركوس، شاه إيران ... وغيرهم كثر)، وذلك مقارنة بأنظمة سلطوية تَحدّ من سلطاتها بنى تقليدية (أعراف قبلية ودينية مثلًا) أو حديثة محدودة الصلاحيات (برلمانات مقيدة، أحزاب، نقابات، جيش ومؤسسات أمنية). وأهم ما يميز هذه الأنظمة السلطوية محدودة الصلاحيات، المرونة والقدرة على تعديل درجة سلطويتها؛ إذ تتحول في فترات تاريخية إلى نظام سلطوي منفتح يتيح للمؤسسات الحديثة أو التقليدية مساحة أكبر للتدخل في العملية السياسية، فيما تلجأ في فترات

أخرى إلى تضييق دور هذه المؤسسات وتهميشه، متحوّلة إلى نظام سلطوي مغلق أو حكم سلطاني يُخضع المجال العمومي لإرادة الحاكم التعسّفية. وحالة مصر هي حالة حكم سلطوي محدد بمؤسسات كثيرة، وليس حكمًا سلطانيًا. أما المغرب، فساد فيه حكم سلطوي ملكي محدد بمؤسسات تقليدية تدهور إلى حكم سلطاني، وعاد إلى حكم سلطوي محدد بمؤسسات تقليدية وحديثة. وفي أغلب دول الخليج حكم الإمارة سلطوي تحدّ من سلطة الحاكم فيه بنى تقليدية، بدرجات متفاوتة أيضًا. أما في سورية والعراق، فمر النظام السلطوي بمحاولات حثيثة للتحول إلى نظام شمولي يحكمه حزب وتخضع مؤسساته كلها إلى أيديولوجيا واحدة. لكن شموليته ظلت رثة لافتقادها الأدوات الحديثة والقدرات الاقتصادية، وأخيرًا تحولت إلى نمط خاص هو السلطاني في مظهر شمولي[65]. وهذا الأخير لا يستغني عن التدخل الدائم لأجهزة الأمن ويسيطر على الجيش بالأجهزة والضباط الموالين، كما أنشأ جيوشًا خاصة[66] أفضل تسليحًا من الجيش (قوات النخبة، الفرقة الرابعة في سورية، الحرس الجمهوري، الحرس الرئاسي في العراق ...إلخ). وتحوّل القرار فيها إلى قرار أشبه بالسلطاني لناحية التفرد والتعسف، بعد تفكيك المؤسسات التقليدية المجتمعية وتهميش الحديثة الرسمية التي يمكن أن تشمل قيودًا على إرادة الدكتاتور. إن الذي «نجح» في تحويل نظام شمولي إلى نظام شمولي رث في خدمة سلطان، كما في حالتي الأسد وصدام حسين، هو شاوشيسكو في رومانيا. ثمة دول لا تسمح درجة تطورها وأدواتها السياسية والمؤسسية بتحولها إلى شمولية، وربما تتدهور إلى سلطانية رثة.

ثمة حاجة إلى الكثير من المفاهيم التحليلية الأكثر دقة، وأعظم فائدة من

---

(65) سبق أن حللت هذا النمط بالتفصيل في كتابي، فالنظام السوري من ناحية الشكل والطموح نظام شمولي، لكنه في واقعه وإمكاناته سلطاني رث. انظر: عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (آذار/ مارس 2011-آذار/ مارس 2013) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

(66) يتناول نزيه الأيوبي في كتابه **تضخيم الدولة العربية** هذه السياسة التي أضعفت الجيوش وشددت الرقابة عليها. انظر: نزيه نصيف الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 509-552.

التمييز بين المجتمع البريتوري وغير البريتوري، فهذا يطمس التمايزات بين مجتمعات متفاوتة التطور ودول وأنظمة حكم مختلفة.

رابعًا: من الانقلابات الأولى إلى الانقلابات الراديكالية

ميّز دنكوارت روستو بين الانقلابات القديمة التي جرت في بلاط الحكام ولم تؤثر في حياة الناس، والانقلابات الحديثة التي تؤثر في المجتمع بأسره؛ إذ كتب أن الانقلابات في الماضي كانت تجري من دون تورّط المجتمع، فلم يشعر الجمهور بانقلابات في البلاط العثماني، وحتى مقتل خليفة أو سلطان لم يؤثر في حياته، على عكس الانقلابات في عصرنا[67]. هذا صحيح، لكن بعض الانقلابات في الماضي كان مؤشرًا على تغيّر شامل، ومنها انقلاب الاتحاد والترقي العثماني في عام 1908، وانقلابات عسكرية (بلغة عصرنا) وقعت في أوروبا في مراحل مبكرة، منذ أن اعتُبِر الحكم الأول للعسكر في الحداثة وهو تحرك أوليفر كرومويل (1599-1658) (الذي أصدر قرارًا بإعدام الملك تشارلز الأول في عام 1649، وحل برلمانه نفسه، وأصبح «دكتاتورًا عسكريًا» على حد تعبير ونستون تشرشل)[68]، وحتى الانقلاب العسكري الأهم في أوروبا الذي قام به نابليون على سلطة الإدارة، وأخيرًا وليس آخِرًا، حركة مصطفى كمال أتاتورك (الذي نظّم حركة مقاومة عسكرية ضد قوات الحلفاء المحتلة والقوات اليونانية الغازية التي أُنزِلَت في أزمير وتوجّهت إلى الداخل التركي، واصطدم أيضًا بقوات السلطان الذي خضع لهم قبل معاهدة سيفر وبعدها). تدخلت الجيوش الحديثة في السياسة إلى درجة الوصول إلى الحكم في أوروبا. لكن تدخلها المباشر بوساطة الانقلاب العسكري كأداة، توقف عمليًا في هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية (أوردنا استثناءً مثل بولندا، وسبقتها اليونان والبرتغال أيضًا).

أدّت الجيوش دورًا في تأسيس الدولة الحديثة وتسريع عمليات الانتقال من

---

(67) Dankwart A. Rustow, *Politics and Westernization in the Near East* (Princeton: Center of International Studies, Princeton University, 1956), p. 17.

(68) Winston Churchill, *A History of the English-Speaking Peoples*, 4 vols. (New York: Dodd, Mead, 1956-1958), p. 314.

مرحلة إلى أخرى. وهذا تحديدًا دور نابليون بعد الثورة الفرنسية، ودور أتاتورك بعد إخفاق الأيديولوجيا البرنامجية الطورانية للقوميين الأتراك، وهزيمة حكومة الاتحاد والترقي في الحرب العالمية الأولى وخسارة الإمبراطورية. ولا ننسى بالطبع انقلاب الاتحاد والترقي الأول على عبد الحميد الثاني في عام 1908 بهدف وقف الاستبداد الحميدي وإعادة الدستور الذي تحول عمليًا إلى تغيير النظام، أي تحوّل من انقلاب إلى ما يشبه الثورة. والانقلاب الثاني في عام 1912 على جماعة اللامركزية (حزب الحرية والائتلاف) بعد أن تغلبوا على الاتحاد والترقي في المجلس النيابي. وباغت زعماء الاتحاد والترقي «الوزراة خلال اجتماعها في الباب العالي، وقتلوا وزير الحربية مع مرافقه، واضطروا رئيس الوزراء إلى الاستقالة»[69]. وأبطلوا الخطوات اللامركزية التي اتخذتها الحكومة في الأقاليم وأعادوا فكرة المركزية. ولّدت خطوتهم هذه ردّة الفعل العربية على الحكم الذي اتخذ منحى مركزيًا تركيًا. ورث مصطفى كمال حداثية التنظيمات ومركزيتها مع قلب جذري لأيديولوجيتها الطورانية القومية الشاملة في مرحلة حكم الاتحاد والترقي (1908-1918)، بالتحول إلى بناء دولة قومية تركية. وبرز دور التنظيمات في صلابة قوة العسكرية التركية، وفي أثر المركزية الإدارية للدولة العثمانية في الأناضول، أعلى مما كانت عليه في بلاد الشام العثمانية مثلًا، أما التجربة العسكرية العربية القصيرة في خلال حكم المملكة السورية العربية فلم تكن تمتلك هذه التقاليد الدولتية.

تدخلت الجيوش عمومًا لقيادة عملية التغيير في مراحل الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي. جاء انقلابها أشبه بانتصارٍ في حرب أهلية في بعض الحالات، وجاء تدخلًا بحجة منع حرب أهلية في حالات أخرى، إن الدافع الأخير هو العالق في الأذهان حتى عصرنا. بيّن صامويل فاينر حالات التدخل بسبب الفراغ الناتج من ضعف المؤسسات وعجز السياسيين ووجود ظرف كهذا وميل فكري سياسي لدى الجيش إلى التدخل، وذلك في كتابه المعروف **الرجل على صهوة**

(69) الحصري، ص 121.

الحصان[70]. وبيّن كثيرون آخرون من منظّري التحديث (من خمسينيات القرن الماضي حتى سبعينياته) أن الجيش هو المؤسسة الأكثر حداثة وتماسكًا في دول العالم الثالث المستقلة حديثًا، ومن ثم من الطبيعي أن يقوم بدور عامل استقرار وتماسك للمجتمع حينًا، ودور تحديثي ثوري حينًا آخر[71].

في رأينا، يخلق الميل إلى التدخل منذ تأسيس الجيوش الحديثة وارتباطها بفكرة الدولة؛ إذ بدت كأنها تمثل الدولة في مقابل الجماعات والفئات، والواحد في مقابل التعدد، والنظام في مقابل التشتت والمصلحة العامة في مقابل المصالح الجزئية للقوى الاجتماعية والسياسية. وهي فوق كل هذا، تمتلك القوة. والحقيقة أن هذا قد يكون صحيحًا إذا كانت مهمة الجيش موقتة لتحقيق السلم الأهلي، حيث يضع نفسه في خدمة الدولة بعد تنفيذها. ومن دون ذلك يفصل خيط رفيع بين ادعاء الجيش أنه يمثل المصلحة العامة، وأن يصبح هو المصلحة العامة، وبين ادعائه أنه يُجسّد الدولة وأن يكون هو جسدها، وبين تمثيل الوحدة الوطنية في مقابل التعددية، أو أن يدّعي أنه هو «الواحد الأحد».

الأمر مرتبط إلى حد بعيد بتماسك الدولة ووحدتها في تركيبها وتعدد وظائفها ومؤسساتها. فالدولة الهشة غير المستقرة والضعيفة المؤسسات، تدفع الجيش إلى أن يجسد كيانها من خارجها ليفرضه بالقوة.

الجيش قوة منظمة مسلّحة مرتبطة بالدولة، ويصح القول، إن الطبيعي ليس عزوف الجيوش عن الحكم، بل تدخّلها فيه، ولذلك فإن ما يحتاج إلى ترتيبات ممأسسة هو عدم تدخّلها. والقادر على وضع ترتيبات كهذه هو الدولة القوية وذات المؤسسات الشرعية القادرة على الاستغناء عن القسر العنيف بصفته القاعدة،

---

(70) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ: Transaction, 2002), pp. 164-184.

(71) الأمثلة كثيرة ونكتفي بذكر اثنين: Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago: University of Chicago Press, 1964), and Huntington, *Political Order*.

انظر بشكل خاص الفصل المعنون: Samuel P. Huntington, «Praetorianism and Political Decay,» in: Huntington, *Political Order*, pp. 192-263.

والاحتفاظ بحقها الحصري في استخدامه من جهة أخرى. وموضوع إخضاع الجيش للمؤسسات المنتخبة يُشغل الديمقراطيات، نظريةً وممارسةً، من ناحية تثقيف الجيش والمجتمع أو وضع الترتيبات الدستورية المؤسسية والقانونية التي تضمن عدم تدخّل الجيش في الصراعات والخلافات السياسية القائمة في المجتمع والدولة، وتضمن ولاءه للحكومة المنتخبة وتنفيذه قراراتها، من ناحية أخرى.

هذا الدافع للفصل قديم قِدَم الفلسفة، وربما كان دافعَ أفلاطون أيضًا لتخصيص الكتاب الخامس من **الجمهورية** لمهمة تدريب حراس المدينة من أجل تحويلهم من مقاتلين إلى جنود؛ إنه التمييز بين مقاتلين وجنود. والمقصود تحويلهم إلى جنود في خدمة الدولة يأتمرون بإمرة الحكام وليسوا حكامًا. فمن يحكم هم الذين لديهم رؤية شاملة للعدل والخير العام (يسميهم أفلاطون فلاسفة).

تقوم ممارسة الجيش أساسًا على براديغم القوة (أو ما سمّاه العرب الشوكة). ومكوّنات هذا البراديغم القوة المسلحة والردع والتنظيم والطاعة والتراتبية والتمييز بين العدو والصديق والدفاع والهجوم والاستعداد لقتل الخصم قبل أن يقوم هو بالقتل. وثمة نقاش جوهري في مدى صلاحية هذا البراديغم لـتأسيس مقاربة في إدارة الدولة والمجتمع. هو ليس مجرد نقاش عملي في شأن إمكانية ذلك، بل نقاش قيمي وأخلاقي أيضًا، متعلق بالموقف من الإنسان والمجتمع البشري، كما سبق أن بيّنا في نقد مصطلح «المهنية العسكرية».

في حالات وهن مؤسسات الدولة وهشاشتها وانعدام الاستقرار وقصور الثقافة المدنية واهتزاز شرعية المؤسسات المدنية والأحزاب في مقابل الجيش، يتذوّت الجيش فعلًا مهمة الحفاظ على الوحدة إلى درجة فهمه أنه، بما يمثل المصلحة العامة ويعمل لمصلحة المواطنين، ما الحاجة إلى الحوار والنقاش والآراء والأحزاب والمؤسسات. يمكن قراءة هذه الدلالات في وصف خالد نزار لهواري بومدين من منطلق التحزّب له: «كان يفكر من دون أن يقول ذلك صراحة، بأنه إذا كان كل شيء يجري من أجل سعادة الشعب فما الذي يبقى للنقاش [...] هل نستطيع اختيار الأسلوب والنهج؟ إن اللعبة البرلمانية القائمة في الديمقراطيات

الغربية لهي انعكاس لحالة التقدم التي تمر بها مجتمعاتها [...]، وليس في صورة المجتمع الجزائري ما يصلح للمقارنة [...]، أما أقصر الطرق لتحقيق النجاح فإنه يمكن في حصر السلطة التي جرى الاستيلاء عليها بثمن باهظ بين أيدي فريق عمل كفؤ [كفء] ومتفان تجاه المصلحة العامة»[72]. ونجد عند برنارد لويس كلامًا شبيهًا في وصف توجهات أتاتورك، مع الفرق أن الأخير لم يكن ضابطًا متمردًا راديكاليًا، بل كان جزءًا من النخبة العثمانية الإصلاحية التنظيماتية في القرن التاسع عشر وحاملًا لإرثها[73]، فلا وجه للمقارنة بين المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والمجتمع التركي الذي لم يُستعمَر قط، ونخبهما.

ارتبط الانقلاب الأول في تاريخ العسكرية العربية الجديدة بعد انهيار الدولة العثمانية، ونشوء نظام الدول المستقلة (سياسيًا بموجب معاهدات)، أو الواقعة تحت الحماية والانتداب في المنطقة، بالعسكرية العراقية. إنه انقلاب الفريق بكر صدقي (1936)[74] الذي تلقى دعم جماعة إنتليجنسيوية عراقية يسارية فابية هي جماعة «الأهالي»[75]، ودعمته حتى صحيفة **الانقلاب** التي رئِس تحريرها الشاعر محمد مهدي الجواهري وهيمن عليها الشيوعيون. بعد وفاة فيصل، حصل فراغ في الحكم، وازدادت قوة رؤساء الوزارات، فاحتدم الصراع على هذا المنصب في الوقت ذاته. كان هذا حال صراع ياسين الهاشمي على النفوذ مع الملك غازي

(72) خالد نزار ومحمد معارفية، **الجيش الجزائري في مواجهة التضليل: محاكمة باريس**، ترجمة خليل أحمد خليل وألبير فرحات (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص 40.

(73) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Studies in Middle Eastern History, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 2002; [1961]), pp. 290-291.

(74) أحد الضباط العثمانيين الذين شاركوا في الثورة العربية وخدم مع فيصل، مثل قائد الانقلاب الثاني في العراق رشيد عالي الكيلاني، ومثل من أصبحوا رؤساء وزراء في العراق، مثل ياسين الهاشمي ونوري السعيد.

(75) بقيادة جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي في حينه. وشكك الشيوعيون بالانقلاب الذي يبدو أن محركه، إضافة إلى بكر صدقي، كان حكمت سليمان المعارض لرئيس الحكومة ياسين الهاشمي في مرحلة من عدم الاستقرار سادت في العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول وتغيرت فيها أكثر من عشر حكومات في ثلاث سنوات. لكن كامل الجادرجي الذي أمل بالديمقراطية وتسليم السلطة للمدنيين، خاب أمله، ولذلك لم يلبِ طلب عبد الكريم قاسم أن يدعمه بعد الانقلاب، واتخذ موقفًا من الانقلابات العسكرية اتسم بالريبة.

وحكمت سليمان. وأبعدت حكومة سليمان القوميين الموالين لحكومة الهاشمي وسبق أن جرى تسييس الجيش تحت قيادة بكر صدقي الذي قام بقمع الثورات العشائرية[76] في منطقة الفرات الأوسط في أوائل الثلاثينيات، وسحق انتفاضة الأشوريين في عام 1933، ما أدى إلى بداية التوطن الحديث للأشوريين في الجزيرة السورية في إثر ذلك بموجب اتفاقات بريطانية - فرنسية. صحيح أن النظام الملكي لم يستوعب التنوع الإثني والثقافي للعراق في حينه كما يبدو، وهو أمر ليس سهلًا على كل حال، لكن الحقيقة أن الصراع بين الدولة والبداوة في العراق كان قائمًا ومستمرًا منذ عقود، بل قرون. والأمر هنا لا يقتصر على القوميين العرب وحدهم، بصيغهم الملكية والجمهورية اليمينية واليسارية، وتقبّلهم تعددية الولاءات، بل بعلاقة الدولة والمجتمع عمومًا. وأقصد أي دولة حديثة في مجتمع ما زالت فيه العشائر قوية وتولّد ولاءات طاردة عن المركز، بما في ذلك معارضة الخدمة العسكرية في جيش نظامي. كان هذا في مرحلة حاولت فيها السياسة البريطانية احتواء زعماء العشائر، حيث سمحت لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم، ما أتاح لهم منع الدولة من تجنيد أبناء العشائر للجيش وتكريس تحويل أبناء العشائر إلى فلاحين يعملون عند زعماء العشائر الذين تحولوا إلى إقطاعيين في الواقع. كان الجيش عاجزًا عن مواجهة هجمات قوات الإخوان الوهابية التي كانت تنطلق من نجد لمهاجمة جنوب العراق في الأعوام 1922 و1924 و1927-1928[77]. كما أن الجيش الذي أراده فيصل بوتقة صهر وتشكُّل الوطنية العراقية، ما لبث أن زُجَّ به في الصراعات الداخلية بعد الاستقلال.

يمثل انقلاب الفريق بكر صدقي أول محاولة من النخب السياسية العراقية للزج بالجيش في خلافاتها والاستعانة به لحسمها. فالأحزاب السياسية العراقية في العهد الملكي مثال مهم لنخب سياسية غير ناضجة، ولا تتحلّى بالمسؤولية الوطنية المطلوبة للقيام بدور تحديثي، فقسم كبير من أفرادها لم يكن سوى روابط

(76) التي نظر إليها لاحقًا كثورات شيعية، مع أنها كانت في الحقيقة انتفاضات عشائرية. وكانت هذه العشائر تدين بالمذهب الشيعي.

(77) إريك دافيس، **مذكرات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث**، ترجمة حاتم عبد الهادي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص 104.

مصالح وشخصيات اجتمعت في أحزاب لغرض المشاركة في الحكومة، وليس بهدف تنفيذ برنامج أو مشروع. وهو سلوك الأعيان السياسي بعد الاستقلال. هذا في مرحلة كانت فيها الأحزاب الحقيقية أيديولوجية الطابع ومُنعت من العمل، فطبعها العمل السري بمجموعة صفات لا تلائم الممارسة الديمقراطية.

إن كوْن بكر صدقي قائد الانقلاب والرجل القوي في العراق من أصول كردية هو من أدلّة الاندماج الذي كان سائدًا في تلك المرحلة على مستوى جهاز الدولة وثقافة النخب السياسية والعسكرية. لكن كيان الدولة ذاته لم يستقر بعد، وذلك لناحية شرعيتها التاريخية وعلاقتها بالمجتمع، بل المجتمعات التي تتألف منها، والتي لا ترتبط برابطة الدولة الوطنية. يصح هذا بالنسبة إلى العراق ودول المشرق العربي عمومًا وليبيا والجزائر والسودان ... غيرها. ولذلك احتاج العراق إلى التوحد حول شرعية تاريخية من خارجه (الأسرة الهاشمية)، أو الجيش بوصفه كيان الدولة المتجسد خارج المجتمع. وهذا ما حصل في أغلبية الدول المذكورة أعلاه.

لا شكّ في أن الصدام مع انتفاضة الأشوريين[78] أثّر كثيرًا في بنية الدولة العراقيّة وتوجهاتها. واستخدم البريطانيون وحدة كبيرة من وحدات الشرق، «مجندي العراق»، لحماية منشآتهم العسكرية وقمع الأكراد[79]. ومهّد قمع بكر صدقي للأشوريين الطريق له لأول انقلاب عسكري في العالم العربي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936.

---

(78) الذين رفضوا ضمهم إلى العراق لعدم تضمّن استقلال العراق واعتراف عصبة الأمم به في عام 1932 للوعود البريطانية السابقة لهم، وتجندوا في الجيش الإنكليزي قبل انضمام العراق إلى عصبة الأمم، وحظوا بوحدات خاصة شكلت قوامًا أساسًا لما عرف بالليفي أو وحدات الشرق، وكان لها شبيه في القوات الفرنسية في سورية ولبنان تحت اسم اللوفان (Levant).

(79) كان لهم دور في قمع ثورة العشرين. كما رفض وضعهم الجديد كمواطنين عراقيين بعد الحرب، وبعد أن أصبحت عودتهم إلى تركيا مستحيلة. تاريخيًا استقر المجتمع الأشوري في شرق تركيا وشمال غرب إيران وشمال العراق. توحّد العرب والأكراد في نظرتهم إلى الأشوريين على أنّهم محميّة بريطانية غير خاضعة لسيطرة الدولة، كما أن رواتبهم في الجيش البريطاني كانت ضعف رواتب الجيش العربي، انظر: Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*, Foreword by A. H. Hourani (London; Boston: Kegan Paul International, 1982).

اتّبعت حكومة حكمت سليمان الذي دعم الانقلاب، مواقف مناقضة لمواقف الحكومة السابقة برئاسة ياسين الهاشمي. أما جماعة الأهالي اليسارية، فخاب أملُها لأن حكومة الانقلاب لم تحقق الإصلاحات الاجتماعية اللازمة، ولم تنظم انتخابات ديمقراطية كما وعدت. وتكررت الخيبة لاحقًا بعد توقعات الحزب الشيوعي من «انقلاب 14 تموز»، على الرغم من وقوفه معه حتى النهاية. وفي عام 1958 لم يكرر كامل الجادرجي خطأ الانضمام إلى حكومة الانقلاب في عام 1936؛ إذ اشترط حزبه الوطني الديمقراطي الانضمام إلى عبد الكريم قاسم في إجراء انتخابات، وعجز الأخير عن تلبية هذا الشرط.

نجد في هذا الانقلاب بعض نَوَيات ما أصبح لاحقًا أنماطًا مكررة في الانقلابات العربية، ومن ضمنها الانقلاب بحجة فشل النظام في الحفاظ على الاستقرار، ومكافحة فساد الأحزاب والسياسيين، والوعد بانتخابات حرة وحكومة مدنية، ثم إقامة نظام عسكري قمعي. ثم ستظهر العلاقة بين العسكرية العراقية ذات المضامين القومية العربية خلال حركة رشيد عالي الكيلاني المدعومة من الحركة العربية السرية التي تألفت من نخب قومية عربية تعمل بشكل متشابك[80]. واعتمدت على ضباط في الجيش هم العقداء الأربعة الذين أُطلق عليهم «المربع الذهبي»[81]. وحدثت هذه الحركة بفعل تداعيات الحرب العالمية الثانية ونشوء إمكانية الدخول في تحالف دولي ضد بريطانيا.

في هذه المرحلة، طُمِس الحدُّ بين الانقلاب والثورة في الثقافة السياسية للفئات الوسطى عمومًا، وللمثقفين المسيّسين أو المنخرطين في أحزاب أو قريبين منها ولحركات الشباب والطلاب خصوصًا. أصبحت الثقافة السياسية النقدية انقلابية شعبوية أكثر منها ديمقراطية، وانجرَّ إليها اليسارُ لاحقًا. واستغلّ

(80) منها نادي المثنى (بقيادة فريد زين الدين وصدّيق شنشل وناجي معروف وصلاح الدين الصباغ)، ومنظمة العمل القومي (يونس السبعاوي وسعيد الحاج ثابت ودرويش المقدادي)، ومعهم الحاج أمين الحسيني وكثير من الشخصيات القومية التي غادرت لبنان وسورية وتوجهت إلى العراق نتيجة الأوضاع السائدة هناك في تلك الفترة. انظر: عزيز العظمة، قسطنطين زريق: **عربي للقرن العشرين** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 55.

(81) هم: صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان.

التفكيرُ الانقلابي عيوب النسق الليبرالي الهش لإسقاط النظم، وليس لتطبيق الديمقراطية أو العمل من أجلها. أخذت هذه الاتجاهات بالتبلور منذ ثلاثينيات القرن الماضي، التي كانت مرحلة جَزْر عام لجغرافيا الديمقراطية في العالم، سواء أكان نتيجة عجز التجربة الليبرالية عن تحقيق آمال المواطنين في قضايا اقتصادية واجتماعية ملحة وأخرى وطنية عامة مثل العلاقة مع الاستعمار، أم نتيجة صعود النزعات الوطنية والقومية الاشتراكية الفاشية والنازية. وفي المنطقة العربية انتشرت حركات الشباب ذات القمصان الملونة، وتأثرت بذلك حتى الأحزاب الليبرالية الكبيرة مثل الوفد (القمصان الزرق) والكتلة الوطنية في سورية (القمصان الحديدية)، ولم يكن الإخوان المسلمون بعيدين عن تأثير هذه الأجواء، فشكلوا فرق الجوالة. ومنها عصبة العمل القومي أيضًا والسوري القومي الاجتماعي ومصر الفتاة (الحزب الاشتراكي). ولاستيعاب النزعة العسكرية للشباب، أدخلت الحكومات في برامجها التعليمية في المدارس مادة الفتوة ونظامها، وهي مادة شبه عسكرية.

جرى لاحقًا المزج بين الانقلابية والثورية أو تفسير الانقلابية كثورية. وأصبح يُنظر إلى الانقلاب باعتباره مقدمة لعملية تغيير اجتماعية - اقتصادية (ثورة). جرى ذلك مع انقلاب تموز/ يوليو 1952 في مصر أولًا، ثم مع انقلابات البعث في سورية والعراق، وإلى حد كبير في انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 (في العراق) الذي اعتبره الشيوعيون ثورةً وليس انقلابًا.

لا يمكن فهم العلاقة بين العسكرية الجديدة بعد نكبة فلسطين في عام 1948 والانقلابات بمعزل عن فهم العيوب البنيوية في النسق الليبرالي النخبوي العربي الهش، الذي أخذ ينفتح نسبيًا أمام ممثلي القوى الاجتماعية الجديدة من الطبقة الوسطى الصاعدة. لكن عوامل أخرى حسمت مصيره في النهاية، ومنها سيطرة أبناء الأرستقراطية عليه، والتضارب بين واجبات أعضاء البرلمانات ومصالحهم الاقتصادية - الاجتماعية، ولا سيما كبار الملّاك منهم، وتزوير الانتخابات والتلاعب بنتائجها، وعدم التزام الغالبية الانتخابية في تشكيل الحكومات (الحالة المصرية)، وتعديل الدستور لأغراض خاصة (السماح لشكري القوتلي بولاية

ثانية زُوِّرت فيها الانتخابات النيابية بشكل فاضح، ويستثنى نسبيًا انتخابات عام 1954 في حالة سورية)، والأخطر منها، عجز البرلمانات والنسق الليبرالي عن حل المشكلة الاجتماعية الموضوعية والحقيقية، وهي المسألة الزراعية ومشكلة الفلاحين مع حضورها بشكل ثقيل على جدول أعمالها كلها، بما فيها برلمان مصر ما قبل تموز/ يوليو 1952؛ وأخيرًا وليس آخِرًا العجز في مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين.

ما عجزت النخب الليبرالية عن حلِّه على مستوى مشكلة الفلاحين، حلَّه الضباط بقرارات «ثورية» فورية. وحدث التحول التاريخي في إدماج الفلاحين والعامة في حركة التاريخ والتحولات الاجتماعية الكبرى في مجتمعات يشكّل الفلاحون معظم سكانها، وتشكّل الزراعة مصدر دخلها الأساس. حصل تغيير كبير في توازن القوى الاجتماعي مع تدفق أبناء الفلاحين والطبقات الوسطى إلى الجيش، وتغيرت بالتدرّج طبيعة القوى الحاكمة.

تعاطفت الأحزاب الليبرالية مع حركات الجيش ضد النظامين الملكيين في مصر والعراق، وتأمّلت منها خيرًا في البداية، ثم تبدّدت آمالها بسرعة. وفي سورية تورطت في الانقلابات الأولى القوى السياسية كلها بما فيها الليبرالية، بانية الآمال على دور الضباط التحديثي، ومن ذلك أنموذج حزب الشعب والانقلاب الثاني في سورية، أي انقلاب اللواء سامي الحناوي[82]. كان قادة الانقلابات الثلاثة الأولى عسكريين من عهد الدولة العثمانية أو من عهد الانتداب الفرنسي. وقد رفض السياسيون الوطنيون الحكم العسكري المباشر للجيش، لكنّهم نظروا بعين الرضا إلى تدخل الضباط في السياسة، ليس لأنهم اعتقدوا أن الحكومة العسكرية تصلح لسورية، بل لأنهم اعتبروا الضباط حازمين وشرفاء ومخلصين ومتعالين على المصالح الفئوية. وربما اعتقد الساسة الوطنيون أن

(82) كان قادة المحافل الماسونية فاعلين في انقلاب حسني الزعيم في عام 1949. وكان وزير خارجيته (عادل أرسلان) منهم. وعرف انقلاب الحناوي فاعلية أكبر للماسونية. هذا غير مدروس في التاريخ السوري الحديث، وبيّنته دراسات زميلنا في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات جمال باروت في ضوء تحليل المؤشرات الوثائقية والتاريخية للمحافل السورية وللشخصيات التي حاولت توطيد الانقلاب الثاني، وتسويقه سياسيًا في وسط النخب المتنورة.

الضباط غير مصابين بلوثة الإثنية أو الطائفية، ذلك بسبب الطابع الوطني والزي الرسمي للجيش.

توقعت القوى الليبرالية والتنويرية والحديثة المتأثرة بالثقافة الغربية أن يؤدي الجيش دورًا تحديثيًا سريعًا يحرق المراحل في التغلب على قوى التخلف والرجعية. لكنه فعل ذلك بطريقته، بما فيها صراعات الضباط على السلطة، وانقلب على القوى التي عوّلت على دوره.

اعتُقد أن أنموذج أتاتورك كان ماثلًا لناحية الثقة بقدرة الجيش على قيادة مجتمع متخلّف تسود فيه ثقافة تقليدية، وتؤدي فيه الحرية من دون تقاليد حديثة إلى الفوضى. فالجيش في نظر هذه القوى قادر على تسريع عملية انتقال المجتمع نحو الحداثة من دون الانزلاق إلى حالة الفوضى التي قد تحدثها الديمقراطية المبكّرة في مجتمعات غير جاهزة لها. ونلاحظ عودة إلى هذا النمط من التفكير بعد الثورات العربية في عام 2011. وبعد هذه الثورات برز أمر آخر هو خوف الطبقات الوسطى ليس من عدم الاستقرار، بل على نمط حياتها من سيطرة الإسلاميين. دفعها هذا الخوف بحد ذاته للمراهنة على النظام القديم والجيش، مع أنها الطبقة التي يفترض أن يراهَن عليها كقاعدة لعملية الانتقال الديمقراطي.

ارتبطت انقلابات الضباط الصغار الراديكاليين المتأثرين بالأيديولوجيات التي افتتحتها ثورة 1952 في مصر بأزمة المرحلة الليبرالية وهشاشتها، وعدم تمكّن النظام التعددي الحزبي من الاتفاق على السقف الوطني المتعلق بطبيعة البلد ونظام الحكم، كي تُدار التعددية في إطار الاتفاق الدستوري، والعجز عن حل المسألة الزراعية وقضية الفلاحين، والفشل في مواجهة الاستيطان الصهيوني في فلسطين الذي تجلى في هزيمة عام 1948. المشكلة هي أن حتى في حالة الإخلاص فعلًا لقضية بناء الدولة الوطنية والتحديث، كما في حالتي عبد الناصر وهواري بومدين، يصعب جسر الفرق بين الطموح والواقع، وبين حجم الأهداف غير المحدود ومستوى القائد وكفاءته والقدرات المحدودة لأي إنسان، بين شعبيته الحقيقية وتمثيله للعموم وضيقه بأي منافس، بين الواحدية المزعومة والنزوات والنزعات الفردية مثل الميل إلى الشعبوية وحب الظهور

وتقديس الشخصية والارتياب والشك برفاق الدرب، وحفظ الضغينة لفترات طويلة عندهم جميعًا[83].

يصعب التوصل إلى نظرية وقانون يضبطان علاقة الجيش بالحكم وتصرفه فيه؛ فالجيوش تختلف باختلاف المراحل التاريخية ودرجة تطور المجتمعات والعقائد السائدة وبنية الجيش الاجتماعية وغيرها. وعلى الرغم من إعجاب أمثال بكر صدقي وحسني الزعيم وحتى عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، وأديب الشيشكلي وإن كان بدرجة أقل، بأنموذج أتاتورك وتقليده في بعض الأمور، فإن الفرق شاسع بين قيادة جيش تقود حملة عسكرية ضد الاحتلال وتؤسس جمهورية حديثة قوامها نخب حديثة صاعدة داخل النظام نفسه كما في حالة أتاتورك، وأخرى مؤلفة من ضباطٍ راديكاليين من الرتب الوسطى والدنيا في انقلابها على النظام الملكي، ثم في سلسلة منازعاتهم وتنافسهم على القيادة والرئاسة.

لكن ثمة سمات مشتركة يجدر بنا توضيحها هنا. لا أعتقد أنها تصل إلى درجة القانون، إلا أنها تمثل أطرًا تفسيرية في فهم دور الجيش في السياسة بصفة عامة وفي الحكم بصفة خاصة، إضافة إلى ما ذكر أعلاه عن درجة تطور مؤسسات الدولة ومدى هشاشتها، والتمييز بين أنواع الانقلابات، هي:

- الجيش بوصفه وسيلة للترقي الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعات فلاحية.

- أخوية رفاق السلاح الرجولية.

- درجة تسييس الجيش والصراعات الحزبية والأيديولوجية.

---

(83) كتب خالد نزار أيضًا: «إن الرئيس بومدين الذي كان رجل دولة من مستوى مماثل لأعظم رجال الدولة في عصره، لم يستطع أبدًا أن يرتفع فوق الحسابات الأنانية، والكراهيات الصغيرة التي جرها معه هواري [...] إن الأحقاد العميقة وعدم الثقة والشك المرضيين سوف تلقي بظلالها القاتمة على خصاله الشخصية النبيلة [...] إن هواري كان يدفع بومدين دومًا للنظر إلى خصم ظرفي كعدو يجب التخلص منه، وهو سوف يدفعه لكي يطحن بدون رحمة أولئك الذين تجرأوا على الوقوف بوجهه، واحدًا بعد الآخر». انظر: نزار ومعارفية، ص 45. وبومدين ليس أسوأ الأمثلة بالتأكيد، وسوف نذكر لاحقًا خصومات شخصية عوّقت التطور، وشكلت محركًا أساسًا في عملية صنع القرار.

- التمييز بين أنواع الانقلابات العسكرية.
- الرهانات الدولية على الجيش في السياسة.
- لا يقوم الضباط بانقلاب من أجل أن يحكم آخرون.
- مصادر جديدة للإعجاب بحكم العسكر.
- فشل بوتقة الصهر العسكرية وبروز الولاءات ماقبل الوطنية في الجيش.
- صراع نفوذ الأجهزة الأمنية تبعًا لصراع المؤسستين المدنية والعسكرية.
- العلاقة بين المصالح الكوربوراتية العسكرية والطموح السياسي للجيش.

وسوف نناقش النقاط الثلاث الأخيرة من خلال تحليل الأنموذجين السوري والمصري في فصول خاصة.

1 - الجيش بوصفه وسيلة للترقي الاجتماعي الاقتصادي في مجتمعات فلاحية

الجيش مؤسسة حديثة من ناحية تأسيسها لغرض، ولعقلانية العلاقة بين الوسيلة والهدف، وإدارة منظومات معقدة، ووضع الاستراتيجيات والتسلّح، والتزام الانضباط والتراتبية ... وغيرها. كما أنها تقوم رسميًا بدور يفترض أنه وطني بحكم تعريفه، هو الدفاع عن الوطن. وفي ظروف دول العالم الثالث، أو في مراحل ما بعد الاستعمار، غالبًا ما يبرز الجيش بصفته جهاز الدولة الأكبر والأقوى والأكثر انضباطًا من بين جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، وهو أيضًا الأحدث لناحية علاقته بمفهومي الوطن والدولة. وسبق أن استخدمت عبارة «تجسيد الدولة من خارج المجتمع» في دول لا تقوم فيها وحدة الدولة على العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الحديثة. كما أنه في حالة الدول المتشكّلة هويةً يحظى الجيش بمكانة لأنه يخاطب المشاعر الوطنية، فهو يمثل السيادة، وبزيه الرسمي وطقوسه يمثّل عزة الوطن وكبرياءه. وتتفاوت مصادره التاريخية بين بقايا جيش الانتداب في حالة سورية، وبقايا الجيش العثماني وجيش الانتداب

وضباط الثورة العربية في حالتي العراق والأردن، وبين أدوار وطنية في حالات التمرد على الإملاءات الإنكليزية في حالة مصر، وجيش تحرير تحوّل إلى جيش وطني في حالة الجزائر، فيبدو كأنه هو الذي أقام الدولة، خلافًا للبلدان التي أقامت فيها الدولة جيشًا. باختصار، كان الجيش كمؤسسة حديثة أسبق على أي مؤسسة أخرى، بل يمكن القول إنه كان أسبق على رسوخ فكرة الدولة الحديثة ومؤسساتها. ففي معظم حالات الانتداب، لم يكن همّ الدول المستعمرة والمنتدبة إعادة تغيير التكوينات الاجتماعية السائدة، بل طوعت هذه التكوينات التقليدية والإرثية القائمة في أنساق متعددة ومتباينة لتحقيق إدارة ناجعة لمستعمراتها. ودخلت في مواجهة مع هذه التكوينات الاجتماعية المحلية فقط حين مثلت خطرًا على انتدابها أو أهدافها. كان الاستثناء الوحيد في جميع البلدان المستعمرة اهتمام إدارة الاستعمار، وبشكل مباشر وسريع، بإنشاء الأجهزة العسكرية والشرطية؛ ففي حين أن إنشاء الدولة الحديثة كان عملية تدرجية وامتدت على عقود عدة، فإن إنشاء الفيالق أو الجيوش كمؤسسة حديثة أنجز في زمن قياسي لا يتجاوز في حده الأقصى بضع سنوات. وتم إنشاء الدولة والجيش في زمن واحد؛ أي لم تقم دولة ناجزة المؤسسات (بغض النظر عن توصيف هذه المؤسسات) بإنشاء جيش. أما التشوّه الثاني في طبيعة العلاقة بين الدولة والجيش، فمصدره أن الدولة احتاجت إلى زمن أطول لبناء مؤسساتها الأخرى، ولفرض شرعيتها على المجتمع والبقعة الجغرافية (خصوصًا في بلدان المشرق العربي التي وضعت حدودها قسرًا) التي أُنشئت عليها، وكان خلالها الجيش، بوصفه مؤسسة حديثة، قد سبقها ونال شرعيته باحتكار أدوات القوة والعنف إلى درجة أن الدولة اعتمدت عليه لفرض شرعيتها عوضًا عن اعتماده على شرعية الدولة. وفي هذه الدول كلها، كان الجيش المؤسسة الأكثر قدرة على التحرك المنظم في حالات الصراعات الاجتماعية والأزمات، وحتى الكوارث الطبيعية.

إضافة إلى ذلك، أصبحت العسكرية في الدول النامية والمستقلة حديثًا المسار الرئيس لتقدّم أبناء الفلاحين وأصحاب المهن صعودًا على السلم الاجتماعي، وذلك بعد أن كانت البنى التقليدية وثقافتها تحدد مسار حياتهم وتقرر مصائرهم سلفًا وتمنعهم من تغيير مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية. كما أن فاعلية

بنى الدولة الحديثة اقتصرت عمليًا على المدينة، وسيطرت عليها الطبقات القديمة متمثّلةً في أبناء الأعيان وأبناء البرجوازية التجارية والطبقات الوسطى الجديدة، التي قلما تسرب إليها أبناء الفلاحين عن طريق التعليم أو غيره؛ فالتعليم لم يكن متاحًا، ولم يصبح أداة للارتقاء الاجتماعي بعد. وعمومًا، يمكن القول إن في الاقتصادات المتخلفة المصابة بالجمود، يجتذب الجيش أبناء المدن الصغيرة والمتوسطة وأبناء الريف الأكثر موهبة، أما في الاقتصادات النامية والمتوسعة باستمرار، فإن من هم أكثر موهبة يتجهون إلى مجالات أخرى لتحسين أوضاعهم (كما نرى في حالة البلدان الغنية بالنفط مثلًا، أو بلدان شرق آسيا في مرحلة نهوضها الاقتصادي). وغالبًا ما يكون هؤلاء الطموحون والموهوبون في البلدان من النوع الأول واعين للفجوة التي تفصلهم عن النخب السياسية والطبقات التي تتحدر منها هذه النخب[84]. وهكذا يسلّح النظام والنخبة السياسية المسيطرة فئةً اجتماعية مغتربة عنه. انفتح مجال الخدمة العسكرية وصولًا إلى سلك الضباط في مرحلة الاستعمار، أو الانتداب، فأصبح أداة الترقي الاجتماعي التي يمكن لأبناء الفقراء، والطبقات المتوسطة، استخدامها بالانضمام إليه، والترقي فيه، ولا سيما بعدما فتحت الأكاديميات العسكرية الوطنية أبوابها لاستيعاب أبناء هذه الفئات. فمثلًا في عام 1936، استخدم النحاس باشا الالتزامات العسكرية التي فُرضت على مصر، بموجب المعاهدة المصرية - البريطانية، كمبرّر لفتح أبواب الكلية العسكرية للضباط الصغار من مواطني الطبقة الوسطى، في حين كانت الدراسة تقتصر فيها على أبناء أصحاب الأملاك وأرستقراطية مصر الزراعية، إذ كان سلك الضباط محصورًا فيهم[85]، ومنها تخرج عبد الناصر وأبناء جيله الذي تنظموا لاحقًا في تنظيم سري هو الضباط الأحرار لغرض القيام بانقلابهم الذي سمي في حينه بـ«حركة الجيش». توسعت الطبقة الوسطى مع تطور بنية الدولة ومعها جهاز

(84) Shils, pp. 16-17.

(85) أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش (1952-1973)، كتاب المحروسة؛ 27، ط 2 (القاهرة: مركز المحروسة، 2005)، ص 57. صدرت الترجمة العربية الأولى للكتاب في عام 1974. انظر أيضًا: عزمي بشارة، ثورة مصر، الجزء الأول: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 24. وانظر الفصل الثالث في هذا الكتاب.

الموظفين في المدن الكبرى والمتوسطة وتطور جهاز الخدمات والتعليم. وارتفع عدد العناصر الشباب من أبناء الطبقة الوسطى الذين التحقوا بالكلية الحربية في مصر، فازدادت نسبتهم بين الضباط. وحصل ذلك في أغلبية الدول العربية في أزمنة متفاوتة.

في سورية، ومنذ عام 1951، أراد أديب الشيشكلي أن يُضعف القوى التقليديّة في سوريّة، فجيّر الدعم الذي محضته إياه القوى الراديكالية لتأسيس دكتاتورية عسكريّة. وبدأ ببناء جيش وطني أصبح ضباطه مشاركين في معظم الانقلابات اللاحقة في سورية. وأسّس الشيشكلي أوّل حزب سياسي علني للجيش، وهو حركة التحرير العربي، هذا قبل أن يؤسس عبد الناصر في عام 1953 ما سُمّي هيئة التحرير. وبعد أن عيّن أديب الشيشكلي الاشتراكي الشعبوي المنحاز إلى الفلاحين الذي تميز حزبه بحمل قضيتهم، أكرم الحوراني، وزيرًا للدفاع، قام الأخير بفتح أبواب الكلية العسكرية المعرّبة والمسيسة لأبناء الفلاحين بشكل خاص، وفيها تخرّج ضباط مثل حافظ الأسد. بل يمكن القول إن الضباط السوريين الانقلابيين عمومًا للمرحلة التي تبدأ بمنتصف الخمسينيات كانوا من خريجي دورات 1950-1952. هذا هو الجيل من أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة المتأثرين بالأيديولوجيات القومية أو اليسارية، أو الإسلامية الذين قاموا بالانقلابات العسكرية في الخمسينيات والستينيات وحتى عام 1970. والحقيقة أنهم نتاج مرحلة الغليان السياسي والاجتماعي والأيديولوجي تلك، والتي انحسرت في ظل حكمهم، فلم ينشأ في عهدهم جيل يشبههم. ويمكن القول إن بعضهم كان مثقفًا ومؤهلًا لاعتباره إنتليجنسيا بثوب الضباط، مثل نمط الضابط الانقلابي الأشهر في تاريخ العسكرية السورية الجديدة منذ عام 1949 وحتى عام 1969 محمد عمران، قائد اللجنة العسكرية البعثية في ما بعد.

ربما ما زال كثير من الشباب، حتى زمننا هذا، يدخل الجيوش العربية لأغراض الترقي الاجتماعي الاقتصادي، لكن عدد المجالات غير العسكرية المفتوحة ازداد. أما الدوافع الأيديولوجية، فخفتت إلى حد بعيد، إضافة إلى أن الدول كلها أصبحت تحرص على انتقاء عناصر منحازة للنظام، أو على الأقل غير مسيّسة، لسلك الضباط.

انتشرت الأفكار السياسية والأيديولوجيات الجديدة مثل اليسار والقومية في أوساط الضباط، وازدادت قابليتهم للأدلجة مع تجربتهم المُحبطة في حرب فلسطين 1948، ما قاد إلى ولادة حركة الانقلابات العسكرية في مصر والعراق وسورية (وسوف نفرد الفصل الثاني من هذا الكتاب لتطور الجيش السوري والصراعات في داخله). وفي العراق كان الضباط الأربعة عشر الذين قاموا بثورة 14 تموز/ تموز 1958 برتبة عقيد أو مقدّم باستثناء محمد السبع[86] الذي كان رائدًا في سلاح الجو، وكان أعلاهم رتبة عبد الكريم قاسم الذي كان برتبة زعيم. الضباط الأحرار جميعهم، باستثناء ناجي طالب، انتموا إلى عائلات فقيرة، أي أنّ الوحيد من بينهم الذي كان ابن مالك للأرض وعضو المجلس النيابي هو تحديدًا ناجي طالب الشيعي. تلقوا جميعهم تعليمهم في المدرسة الثانويّة أو مدرسة عسكريّة في داخل العراق أو خارجه. وكان كثيرٌ من الضباط في المنظمات الفرعيّة للضباط الأحرار والمشاركين في خلاياها من المنتمين إلى المذهب الشيعي، وانتموا أيضًا بدوافع وطنيّة[87]. تأثّر الضباط الأحرار بحادثين كبيرين هما نكبة 1948، وما رواه ضباط الجيش العراقي عن مجريات الحرب وفشل الأنظمة العربيّة، والثورة المصرية في عام 1952 التي قام بها ضباط مثلهم. من المفيد في هذا السياق استعادة وصف المؤرخ مجيد خدوري لتجربة عبد الكريم قاسم في الكلية العسكرية، لأنه يُصوّر العسكرية بصفتها شكلًا من أشكال التقدّم الاجتماعي لأبناء الفئات الفقيرة. وكانت الشجاعة معيار الانضباط والتقدير وليس المنزلة الاجتماعية، أو أصل الطالب وفصله. ففيها تحرّر قاسم من الاتكال على أب فقير يعيله، لأن الكلية العسكرية تقدم إلى الطلاب ما يحتاجونه من مأكل وملبس. «وكان معظم طلاب الكلية من العائلات الفقيرة نسبيًّا، لأن أبناء العائلات الميسورة يؤثرون طلب العلم في الخارج، أو الالتحاق بكليّة الحقوق أو كليّة الطب في بغداد»[88]. ويمكن متابعة هذه السيرة وصولًا إلى تجربته في

(86) وهو الذي بدأ بقتل العائلة المالكة ليلة الانقلاب، وذلك على الرغم من رغبتها في التفاهم والاستسلام، مع أن أكثرية الضباط الأحرار كانت ضدّ قتلهم.

(87) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974)، ص 33.

(88) المرجع نفسه، ص 108.

حرب عام 1948، وأثرها في تكوينه السياسي وموقفه من النظام القائم، وينطبق ذلك على عبد الناصر وغيره.

إن الوعي السياسي للضباط الذين قاموا بالانقلابات العسكرية الأولى كان نتاج سنوات الغليان السياسي والفكري والوطني، ذلك في مرحلة سادت فيها تعددية نسبية في ظل الانتداب وتصدّر نخب ليبرالية محافظة أو محافظة من أبناء الأعيان للمشهد السياسي؛ وكذلك التعرض لتأثير هزيمة الدول العربية في حرب عام 1948 في مثل هذه الأجواء. فتشخيص هؤلاء الضباط لأسباب هذه الهزيمة وردّة فعلهم عليها تقاطعت مع موقفهم من الوضع السياسي - الاجتماعي القائم. وقلّما صدرت مذكرات أو سِيَر ضباط هذا الجيل الناقمين المتمردين على الأوضاع العربية في حينه من دون ذكر تأثير صدمة 1948 فيهم، أشاركوا في ساحات القتال نفسها في فلسطين أم لم يشاركوا.

ارتبط التطور اللاحق بعوامل كثيرة، منها قدرات من برز من هذا الجيل وانعقدت له الرئاسة أو الزعامة، على طرح مشروع سياسي حقيقي، وتمكِنّه من حسم الصراع على النفوذ من زملائه من الضباط، فالذي سيطر وحسم الأمر في النهاية أقام نظامًا معاديًا للتعددية، ومقيّدًا لحرية التعبير والتنظيم وغيرها. فخُنِقت الحياة السياسية التي أنتجت جيلهم من السياسيين والمثقفين والعسكريين. وغالبًا ما تصوّر الأدبيات العربية المعجبة بتلك المرحلة ذلك الضابط الذي برز من بين زملائه الذين شاركوه الانقلاب، وفرض زعامته بالقوة إذا لزم، على أنه صاحب مشروع (عبد الناصر، بومدين، حافظ الأسد، القذافي، عمر البشير)، والحقيقة أنه غالبًا ما يكون صاحب مشروع سلطة فعلًا، ولديه وضوح رؤية بشأن هدفه، وهو الحكم، قد يتقاطع ذلك مع مشروع سياسي حقيقي للبلاد (عبد الناصر، بومدين، صدام حسين الذي صارع ضباطًا مع أنه لم يكن ضابطًا). ما يميز هذا النمط من القادة العرب السير من دون تردد نحو هدف التفرد بالحكم، ولم تثنِ اعتبارات شخصية أو أخلاقية أو أيديولوجية أيًا منهم عن هدفه. فالمشروع هو مشروع سلطة فردية أولًا، وفي حالات نادرة تقاطع مشروع السلطة الفردي مع مشروع اقتصادي سياسي فعلًا.

إن خنق الحياة السياسية العامة التي توقفت عن إنجاب الضباط المؤدلجين والمسيسين هو من أهم أسباب عدم وقوع انقلابات من نوع انقلابات ما قبل السبعينيات. هذا إضافة إلى أسباب كثيرة أخرى ذكرنا بعضها أعلاه، ومنها استقرار بنية النظام بعد حسم الصراع على السلطة، وبناء الجيش النظامي الكبير نسبيًا، والاستخبارات العسكرية التي تتجسس على الضباط ووحدات الجيش[89]، وإقامة الجيوش الخاصة الموالية والحسنة التدريب والتسليح (مثل الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة في سورية وكتائب القذافي)، ومنها دور ثورة أسعار النفط أيضًا في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي في بناء الجيوش الكبيرة التي يصعب تحريكها في انقلاب، وكذلك في تحقيق الاستقرار في الجمهوريات. هكذا توقفت ظاهرة الانقلابات العسكرية منذ بداية السبعينيات، ما عدا في دولتين: السودان وموريتانيا، حتى انقلبت قيادة الجيش المصري على الحكومة المنتخبة في مصر.

2- أخوية رفاق السلاح الرجولية

تنشأ بين الضباط عمومًا، ولا سيما في الوحدات القتالية، وبين خريجي الكليات العسكرية من الدفعة ذاتها، رابطة رفاقية تشبه أخويات الطلاب في الكليات الجامعية في الماضي أو رابطة الخشداشية في الجيش المملوكي. وتتحول هذه الرابطة إلى نوع من الولاء الشخصي للجماعة أو رفاق السلاح في ما هو جماعة أبناء الدورة. ويسهل ذلك تجنيدهم في التخطيط لتحرك أو انقلاب. تسود هذه العلاقات في الميليشيات المسلحة والحركات السرية والكليات العسكرية، وتضعف لاحقًا في الجيوش النظامية؛ إذ من المفترض أن تتجاوزها الهيكلية التنظيمية وتفكّكها التراتبية. لكنها تبقى قائمة، ولا سيما في الوحدات القتالية، حيث يمر الجنود والضباط بتجارب مكثفة مشتركة، من نوع التدريب

---

(89) وهي تشكل حالة بارزة في سورية، وترفع تقاريرها إلى الرئيس مباشرة وليس إلى هيئة الأركان. وفي الجزائر ازدادت قوتها كثيرًا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها في عام 1967 قائد الجيش العقيد الطاهر الزبيري (لم يوجد منصب لواء في الجيش الجزائري في عهد بومدين)، ومنذ تلك المرحلة أصبح الرئيس يعتمد بقوة على جهاز الأمن العسكري. ولاحقًا اشتهر قائده محمد مدين (توفيق) الذي أحاله بوتفليقة إلى التقاعد في عام 2015.

الشاق والمناورات، وحتى المعارك ذاتها. في مثل هذه الأجواء يجري اختصار أسماء الضباط وإطلاق الألقاب الحميمة عليهم.

لهذه الروابط أثر كبير في دوافع المقاتلين، لأن الانتماء يعزّز الاستعداد للتضحية؛ فالجندي ليس مستعدًا غالبًا للموت من أجل مفهوم مجرد للوطن، وهو مستعد للموت دون رفيقه الجالس إلى جانبه في العربة العسكرية أو الطائرة، أو الراقد بالقرب منه في الخندق. كما تهمّه صورته التي ترتسم في أذهان رفاقه، ورأيهم فيه. لكن هذه الرابطة نفسها غالبًا ما تدفع العسكريين إلى التستّر على جرائم يرتكبها أفراد منهم، أو تشارك مجموعة في ارتكابها. وهذه قد تتكتّم على مجازر وأعمال قتل واغتصاب حتى عند التحقيق فيها، فتبقى مجهولة إلى أن يستيقظ ضمير أحدهم.

خلال الانقلابات نفسها، وفي التحضير لها، تتشكّل أخوية، أو زمرة، أو «شلّة» بالتعبير الدارج أيضًا. فالانقلاب العسكري تجربة دراماتيكية مشتركة حقيقية تنكشف فيها نقاط الضعف والقوة لكل شخص. وسرعان ما تتحول الشلة، أو الزمرة، إلى منغّص حقيقي بالنسبة إلى أي قيادة، لأن الجماعة الحميمية تؤسس لشعور من الزمالة، وتمكّن من حرية التعبير بصراحة داخلها، وتدفع إلى رفض فكرة الزعيم المطلق؛ فالأول فيها هو الأول بين متساوين. لذا كانت المجالس العسكرية هي المجالس الثورية التنظيمية الوحيدة التي يُحترم فيها التصويت، لكن حالما تقوم تراتبية ما بعد الانقلاب، تنخر في الجماعة مشاعر غيرة وتحاسد تصل إلى حد الكراهية والشكوك المتبادلة. فالاحتمال وارد أن يطمح كل منهم في الزعامة.

لا يكاد يخلو نظام واحد حكمه الضباط الانقلابيون ذوو الرتب المتوسطة أو الدنيا من صراع شخصي على النفوذ، أو مرارات وحزازات ناجمة عن عدم تولّي المنصب، أو عدم نيل الاحترام الذي يشعر الشخص أنه من حقه. وغالبًا ما فُسِّرَت هذه كصراعات يسار ويمين، وقومي وإسلامي وغير ذلك. ولم تخلُ الساحة من هذه الأخيرة، ولكن الصراعات دارت في الغالب على السلطة والرئاسة، والنفوذ، والجاه والمنصب، وعلى النهج وأسلوب العمل أحيانًا، وإن غُلّفت بادعاءات أيديولوجية من أعرضها اليمينية واليسارية. أدّت النزاعات الشخصية، وموضوعها

غالبًا المنصب والنفوذ، بضباط إلى التحالف مع دول جارة هي أساسًا من الخصوم، مثل مصر وليبيا في حالة السودان، والعراق وسورية في حالات صراعات الضباط في البلدين. وكان هذا الصراع بين الطموحين من الضباط الانقلابيين شاغلًا أساسًا لأنظمة الحكم العسكرية. خذ مثلًا صراع عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف وعبد السلام عارف، وصراع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وجمال سالم وأنور السادات وعلي صبري، وحافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران، بل وصراعات اللجنة العسكرية البعثية طوال أعوام 1963-1970. وخذ شكوك بومدين وريبته وإبعاد زملائه الضباط عن الحكم أيضًا، واعتماده بشكل خاص على من سُمّوا ضباط الجيش الفرنسي، وهم الذين غادروا الجيش الفرنسي، وضمهم إلى جيش الحدود غرب الجزائر، بعد أن رفضت ألوية الثورة الأخرى استقبالهم.

هذه الصراعات من أهم عوامل عدم الاستقرار، قد تنتهي بإبعاد أو تعيين الخصم سفيرًا خارج البلاد، أو التهميش في وظيفة حكومية، وربما تنتهي بالسجن المؤبد والإعدام. وفي حالات كثيرة، دفعت هذه الصراعات المتأذي إلى تحالفات غير وطنية مع قوى أجنبية لأغراض الانتقام. أدّت هذه الصراعات داخل زمرة الضباط، وعدم القدرة على مأسستها، باستمرارها غير الرسمي على الرغم من قيام المؤسسات، دورًا رئيسًا في حالة عدم الاستقرار التي رافقت المراحل الأولى من الانقلابات العسكرية.

ما زالت الصراعات الشخصية على الزعامة والتحاسد والتباغض والغيرة، وغيرها من الدوافع، تؤدي دورًا مهمًا داخل القوى السياسية العربية، والقادة داخل الحزب نفسه، ولا تقتصر على الصراعات بين الضباط المتوسطي الرتب. لكن في الحالة الأخيرة، يبرز العامل الفردي بسبب الشعور بالتساوي في الانقلاب وعدم التساوي في الحكم بعده.

3- الصراعات الحزبية والأيديولوجية

في مراحل تسييس المجتمعات العربية، ولا سيما المرحلة الليبرالية الأولى بعد الاستعمار، التي عجّت بالأحزاب الأيديولوجية والتيارات السياسية المحلية

وتلك المتأثرة بالأفكار التي راجت عالميًا وصراعاتها: الشيوعية والقومية والفاشية ... وغيرها، نجد أن الضباط توزعوا بين هذه التيارات، مثلما انقسمت النخب عمومًا. لكن انقساماتهم تفاوتت في الدرجة، ففي سورية والعراق كانت الصراعات أكثر حدة من مصر. فبعد تخلص عبد الناصر من اليسار (يوسف صديق أولًا، ثم خالد محيي الدين)، وحسم الصراع مع الإخوان المسلمين، بقي الضباط غير الملتزمين بأيديولوجيا محددة، إلا الوطنية المصرية التي اتخذت أيديولوجيًا طابعًا قوميًا عربيًا واشتراكيًا وعالم - ثالثيًا (في إطار تصور الوحدات الثلاث في فلسفة الثورة) يدعم تدخل الدولة في الاقتصاد. ويمكن القول إن في ما عدا حالة البعث، همّش الضباط الحزبية والأحزاب التي دعمتهم (الحزب الشيوعي في حالتي عبد الكريم قاسم وجعفر النميري، واليسار والإسلاميون في حالة عبد الناصر)، واعتمدوا موقفًا وطنيًا ببعد قومي عربي ونزعة تحديثية تعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد اعتبرت اشتراكية. وخاض الجيل الراديكالي من الضباط صراعًا ذا طابع مبدئي في حالات عدة، لكن انتهت ظاهرة العسكر في السياسة غالبًا إلى اعتماد موقف براغماتي موجه للحفاظ على الحكم في ظل التوازنات الاجتماعية الداخلية والإقليمية والدولية.

ساد التوجه البراغماتي فعلًا في النهاية مزوّدًا بـ «المرونة» اللازمة للحفاظ على الحكم، وصولًا إلى تغيير المواقف والتحالفات الدولية. وفي حالات نادرة، لم يبدِ الضباط الذين حكموا فترة طويلة مرونة كافية للتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية. وتكفي مراجعة التغيرات في سياسات صدام حسين بعد غزو الكويت، والتغيرات في مواقف حافظ الأسد وتوجهاته، والقذافي وعمر البشير، ليتضح أن العامل الرئيس كان الحفاظ على الحكم.

لم يكن السلوك الذي بدا متشددًا وغير مرن وغير قابل للتكيّف مع العصر نابعًا من تشدد أيديولوجي، بل من صفات القائد الشخصية، أو من تقديراته الواقعية والبراغماتية، وفحواها أن سياسته التي تبدو متصلبة هي الطريق الفضلى للحفاظ على النظام، وأن المرونة وما يبدو باعتباره إصلاحات في الخارج سوف يطلقان العنان لتفاعلات من شأنها أن تقود إلى خسارة السلطة. ليس هذا موقفًا نابعًا من

أيديولوجية مختلفة، بل من تشخيص مختلف لطبيعة النظام والمجتمع وحسابات براغماتية مختلفة. أحيانًا يعتقد المثقف الإصلاحي أن الحاكم ضيق الأفق في تصلبه، وأن هذا يؤثر سلبيًا في استمرارية نظامه، بينما يرى الحاكم أن المثقف الإصلاحي قليل الخبرة، وساذج، وأنه لو عمل بنصيحته فسوف يقع انفلات يؤدي إلى تدهور لا يمكن ضبطه، فبعض الأنظمة لا تحتمل أقل قدر قليل من المرونة. هذا نقاش براغماتي في جوهره.

في حالة ضباط انقلاب 1958 في العراق، يمكن القول إنهم جميعهم اتفقوا بدرجات متفاوتة على الدعوة للقوميّة العربيّة. وكان عبد السلام عارف أكثرهم حماسةً للوحدة، أمّا عبد الكريم قاسم ومحيي الدين عبد الحميد، فمالا إلى قوميّة أكثر ليبراليّة وإلى التشديد على الوطنية العراقية. وكانت قوميّة عبد الوهاب الشواف مشوبة بصبغة ماركسيّة بحسب مجيد خدوري[90]. وكان الضباط الأربعة عشر من السنّة باستثناء ناجي طالب ومحسن حسين الحبيب الشيعيين، وكانت أم عبد الكريم قاسم شيعيّة، «إلا أنّه لم تبدر منه أي بادرة في حياته العامّة تشير إلى تحيّزه للشيعة»[91]، فلم يؤدِ العامل الطائفي دورًا في مواقفه، مع أن تحالفه مع الحزب الشيوعي في الحكم أسس له قاعدة اجتماعية شيعية، كما أن القومية العربية ذات الصبغة الإسلامية عند عبد السلام عارف أدّت دورًا في تصوير الأمر بشكل مختلف لاحقًا. بدأت عملية بعثنة الجيش بعد انقلاب البعث على حكم عبد الرحمن عارف في عام 1968. ويبدو من مذكرات عبد الوهاب الأمين تحديدًا أنّ مجموعة 14 تموز كانت تؤمن فعلًا بحكم ديمقراطي برلماني، وبالحاجة إلى الانتقال إليه بعد القضاء على النظام الملكي وإقامة حكومة مدنيّة مؤقتة[92]. كما أن تلك المجموعة أيدت سياسة عدم الانحياز خارجيًّا، وفي الواقع تشابهت إلى حدٍّ ما مع الضباط الأحرار في مصر، سواء في إيمانهم (أو للدقة ادعائهم الإيمان) بالديمقراطيّة، أو في تنكرهم لها لاحقًا. لم يكن للضباط أيديولوجيا محدّدة، فبعضهم كان متأثرًا بفكر الحزب الوطني الديمقراطي الليبرالي التوجهات، كما

(90) المرجع نفسه، ص 31.

(91) المرجع نفسه، ص 32.

(92) المرجع نفسه، ص 41-45.

في حالة عبد الكريم قاسم ومحيي الدين عبد الحميد، وبعضهم بالفكر القومي العربي المشرب بالإسلام مثل عبد السلام عارف وناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري (الذي كان شخصية مركزية في تأسيس تجمعات الضباط الأحرار، ومعارضًا للتأثيرات الشيوعية في قاسم)[93]، وكان وصفي طاهر وإسماعيل علي[94] قريبين من الشيوعيين، ووسيطين بينهم وبين عبد الكريم قاسم، أمّا صالح مهدي عماش فكان متأثرًا بفكر البعث[95]. وكذلك في حالة الضباط الأحرار المصريين، كان الصراع الرئيس بينهم صراعًا على الزعامة، مثلما كان الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف، والصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف.

في سورية، ساد حكم الفرد المطلق في المرحلة الثانية من حكم حافظ الأسد بعد تصفية نفوذ أخيه رفعت في الحزب، ولكن شراكة الأجهزة الأمنية في الحكم كانت قوية إلى درجة تعلو على قوة الحزب. أما في العراق، فبعد مرحلة الضابطين الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، وقع انقلاب البعث على شركاء انقلاب 1963، وذلك في 17 تموز/ يوليو 1968. خلال الانقلاب، نسق رئيس الاستخبارات العسكريّة عبد الرزاق النايف وقائد الحرس الجمهوري سعدون غيدان، وإبراهيم الداوود وحمادي شهاب وزير الدفاع مع الضباط البعثيين، وسرعان مع جرى انقلاب سُمّي «الانقلاب المتمم» خلال أقل من أسبوعين، في الثلاثين من الشهر ذاته، واتضحت فيه حزبية الانقلاب تمامًا؛ إذ تخلص البعثيون من هؤلاء الضباط. وجرت تصفية الدور السياسي لصالح مهدي عماش الذي أصبح وزيرًا عقب انقلاب 17 تموز/ يوليو 1968 ونائبًا لرئيس الوزراء. واستُبعد فعُيّن سفيرًا في عام 1971 ثم استبعد، وتوفي في عام 1985 في باريس واغتيل

(93) عن دوره المركزي مع رجب عبد المجيد في تأسيس الضباط الأحرار: حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، ط 2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية 1999)، ص 80.

(94) المقدم وصفي الطاهر معاون الميدان لنوري السعيد. الزعيم الركن إسماعيل علي آمر مدفعية الفرقة الأولى كان مقربًا من الحزب الشيوعي وتنظيمه العسكري «اتحاد الجنود والضباط»، وهو غير المقدم الركن إسماعيل العارف سكرتير رئيس الأركان. المرجع نفسه، ص 103-104.

(95) المرجع نفسه، ص 45-46. لتفصيلات أوفى، يمكن مراجعة ص 88-93.

حردان التكريتي في عام 1971. ويمكن اعتبار «الانقلاب المتمم» بداية الصراع بين القيادة الحزبيّة والقيادة العسكريّة، والذي انتهى بتسلّم صدام حسين السلطة في عام 1979، وقضائه على جميع منافسيه.

أما الضابط أحمد حسن البكر الذي أصبح رئيسًا للعراق في عام 1968 بعد الانقلاب، فأبعده صدام حسين في عام 1979. في عهده استخدم الجيش بنجاح في الحرب ضد التنظيمات الكردية في الفترة 1974-1975. وبإبعاد البكر ظهرت ملامح نهج مثابر في إبعاد الضباط من طرف القيادة الحزبية التي أمسك بها صدام حسين بإحكام. هذه القيادة الحزبية المدنية لم تمدن النظام والمجتمع، بل كانت الأكثر تشددًا في عسكرة الدولة العراقية لناحية القيم العسكرية والعقلية الأمنية، وربما حاولت أن تبدو أكثر عسكرية لأنها ليست عسكرية. ولكن الجيش نفسه خضع للقيادة الحزبية المؤلفة من مدنيين. كما اتخذ قرارات عسكرية تدل على رغبة قيادة مدنية في الظهور بمظهر العسكري صاحب الخطط الاستراتيجية الكبرى. وفي رأيي[96]، لو كان للجيش رأي في اتخاذ القرارات في العراق، لما حصل اجتياح الكويت في عام 1991، حيث كان الجيش العراقي أكثر واقعيّة في تقديره عواقب ذلك.

بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما في مرحلة احتدام الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، غدت الجيوش مسيّسة، فخرجت من ثكناتها بدعوى تحرير فلسطين والتغيير، مع الوعد بالعودة إليها بعد إرساء «ديمقراطية سليمة»؛ لكنها لم تعد إلى الثكنات، بل أعادت صراعات المؤسسات العسكرية السياسية إنتاج انقلاباتها الداخلية، فاتهمت السياسيين التقليديين بالمسؤولية عن النكبة وعن الفساد السياسي والاجتماعي الداخلي. وكان للأحزاب كلها تنظيمات عسكرية في الجيش بعد رواج أنموذج الضباط الأحرار ونجاحه وتحولاته، بما فيها الأحزاب الشيوعية والبعث وقبله العربي الاشتراكي والإخوان المسلمين في مصر وحركة الشباب القومي العربي (حركة القوميين العرب لاحقًا)، والسوري

(96) وهو رأي مبني على حوارات مطولة مع قيادة عسكرية عراقية تبوأت مناصب عسكرية عليا في تلك المرحلة.

القومي الاجتماعي، ومن لم يكن عنده تنظيمات عسكرية كان له ضباط مقربون، مثل حزب الشعب والحزب الوطني في سورية والاستقلال في العراق والحزب الوطني الديمقراطي.

أُسست أجنحة عسكرية للأحزاب الأيديولوجية تعمل داخل الجيش. فبعد نجاح انقلاب 23 يوليو في مصر، وبروز الظاهرة الناصرية بعد تأميم القناة وحرب 1956، أصبحت الأحزاب الأيديولوجيّة كلها تملك تنظيمات عسكرية. وأكثر من ذلك، أصبحت فكرة الانقلاب، باعتبارها وسيلة للتغيير، تراود الجميع. ومن أهم من اتبع استراتيجية الانقلاب تنظيم البعث بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958[97]؛ أما اللجنة العسكرية للبعث السوري، فأقيمت في عام 1960 بوساطة عسكريين سوريين أُوفدوا للخدمة في الإقليم الجنوبي (مصر، وفي سيناء تحديدًا)، وعُرفت داخليًا بتنظيم سيناء، وأصبحت القوة الاستراتيجية في تقرير مستقبل سورية السياسي.

عمّت تنظيمات الضباط الأحرار الوطنية الجيوش العربية في المشرق العربي، ووصلت إلى اليمن. وحملت هذه التنظيمات سمات أيديولوجية سيطوّرها البعثيون والشيوعيون إلى سمات عقائدية.

جرى انقلاب البعث في سورية في 8 آذار/ مارس 1963 بعد انقلاب عبد السلام عارف على قاسم في الشهر الذي تلاه. ومن ضمن 12 وزيرًا في الحكومة التي تشكلت بعد الانقلاب، كان هناك 7 ضباط، وكانت الحكومة ائتلافًا واسعًا من أحزاب قوميّة واشتراكية ووحدوية ... وغيرها. في هذه المرحلة، بدأ يصعد جناح الضباط الشباب الراديكاليين من الأرياف في الجيش، وشكّل حزب البعث الحرس القومي بقيادة صلاح جديد. كان الجناح اليساري الأكثر قوة في القيادة القوميّة للحزب وفي الحرس القومي، هؤلاء قاموا بانقلاب 26 شباط/

(97) يُقال إنّ اللجنة العسكرية لحزب البعث تشكّلت في عام 1957، أي قبل الانقلاب، وشارك فيها فؤاد الركابي وضباط صغار مثل علاء الجنابي. لكنّ الرأي المرجّح هو أنّها تشكلت بعد «انقلاب 14 تموز»، ورأسها صالح مهدي عماش. وربما عمل الأخير أصلًا بشكل حزبي منظم داخل جماعة الضباط الأحرار قبل الانقلاب، لكن اللجنة العسكرية أقيمت بعده.

فبراير 1966. سيطر الضباط العلويون والدروز على اللجنة العسكريّة التي شارك فيها ضباط سُنّة أيضًا، وأنهوا عمليًا عهد البعث القديم بقيادة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني. وشكّلت الانتماءات الجهويّة للضباط قاعدة شعبيّة في هذا التيار بالتحالف مع قوى يساريّة في داخل الحزب مثل يوسف زعيّن وغيره. وأصبحت الأيديولوجيا الأكثر تأثيرًا في هذا التيار هي المستمدة من كتابات ياسين الحافظ، البعثي اليساري الذي تحدّى المواقف الرومانسية القديمة في البعث وطرح تصورات مستمدة من الماركسيّة سماها اشتراكيّة علميّة، بما في ذلك رفضه التجربة البرلمانيّة للبعث وإفراده دورًا تقدميًّا للجيش. وعلى الرغم من أنّ تصورات القيادة الجديدة للبعث اشتراكية وكونية، فإنّ قاعدتها الشعبية وبيئتها الثقافية ريفية، في حين كانت القيادة القديمة من المراكز المدنية. هكذا تحوّل حزب البعث من حزب راديكالي برلماني إلى منظمة تعمل على شكل عصبة سريّة بقيادةٍ معسكرةٍ تتغلغل في النخب السورية وفي الجيش وفي أجهزة الدولة.

كان حزب البعث يخوض الانتخابات البرلمانية. وفي عام 1954 حصل على 15 في المئة من الأصوات و22 ممثلًا في البرلمان من مجموع 142 عضوًا، مشكلًا الكتلة الثالثة من حيث الحجم. وحصل على مقعد واحد في انتخابات عام 1949، وذلك قبل تأسيسه الفعلي بالتحالف مع أكرم الحوارني. حتى في عام 1963 حاز الحزب ربع المقاعد في الانتخابات. إنّه الحزب الذي انضم إليه العدد الأكبر من النخب السورية المثقفة، وكان الأعظم تأثيرًا على مستوى العالم العربي، وله فروع في الدول العربية كلها، وصاحب المشروع والرؤية، إلا أنّه كان يفشل دائمًا في الانتخابات الديمقراطية. ولا يجوز أن يغيب هذا العامل عن بالنا عند مناقشة تزايد اعتماده على دور العسكر وتنامي نفوذهم في الحزب. فالحديث هنا عن حزب صاحب تطلعات لقيادة الأمة وليس الشعب السوري وحده، لكنه يخفق في الانتخابات. وطوّر منظِّروه، وتحديدًا ياسين الحافظ بعد حركة/ انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، مفهوم الانقلابية إلى الثورية، والانقلاب العسكري إلى ثورة، والجيش المحترف التقليدي إلى جيش عقائدي. وضع الحافظ النويات التي عبّر عنها الشيشكلي في أوائل الخمسينيات: ضباط عقائديون انقلابيون يحاولون التحالف مع حركات العمال والفلاحين والمثقفين. وتتلخص صيغة الحافظ

المنظومية بالجيش العقائدي وقوى العمال والفلاحين وصغار الكسبة والمثقفين الثوريين. واعتنق حزب البعث رسميًا أفكار الحافظ من خلال اعتماد نص «بعض المنطلقات النظرية». وجاءت تحولات العلاقة بين العسكرية الجديدة المنحدرة من أبناء الفلاحين والفئات الوسطى ومخرجات نظام التعليم المتوسع، والفكر السياسي، من خلال إعادة تعريف مفهوم الأمة، واعتماد نظرية التلازم العضوي بين النضال القومي الوحدوي والنضال الطبقي الاشتراكي[98].

لا شك في أن هذه التوجهات أثرت في جميع الأحزاب ذات المنحى القومي واليساري. وحصل تنافس بينها على إقامة تنظيمات داخل الجيوش العربية، إدراكًا منها لأهمية الجيش وقدرته على إحداث التغيير السياسي وتسريع التحول.

لا يجوز الخلط بين هذه التوجهات وموقف الجيل الأول من القوميين العرب، الذين تعاونوا مع أنظمة ملكية، لكنهم رحبوا بحماسة الضباط الانقلابيين أيضًا، وتعاونوا مع أي نظام يمكن أن يخدم الفكرة القومية والاتحاد العربي، أو التأثير فيه بهذا الاتجاه. هذا هو سلوك قسطنطين زريق الذي كان مستعدًا أن يكون سفيرًا لسورية في واشنطن، ثم قَبِل تعيين حسني الزعيم له رئيسًا لجامعة دمشق. وهو موقف القوميين العرب من الحكم الفيصلي وغيره، كما هو نسبيًا موقف محمد كرد علي الذي كان من أبرز من هلل للانقلاب الأول في سورية بقيادة الزعيم نكاية بالكتلة الوطنية السابقة. من الأفضل التمييز بين القومية العربية الحزبية البعثية والناصرية ومنظِّريها، والجيل الأول غير الحزبي من القوميين العرب الذي إذا تحدث عن انقلاب قصد به انقلابًا فكريًا يحول الشعوب إلى أمة،

---

(98) أعيد نشر هذه الأفكار في مقالات وفصول كتاب حول بعض قضايا الثورة العربية، الذي كتبه في ستينيات القرن الماضي. وفي تقويمه لثورة يوليو 1952، بيّن أنها ثورة وليست انقلابًا، لأنها فتحت الباب لتغييرات عميقة في النظام السياسي والبنية الاجتماعية الاقتصادية لمصر، لكنه ميّز بصورة واضحة بين ثورة من أعلى، كما اعتبر انقلاب يوليو، وثورة شعبية من القاعدة، واعتبر أن عبد الناصر لم ينجح في تحويلها إلى ثورة شعبية؛ فلم ينظم العمال والفلاحين ولم يشركهم في عملية صنع القرار وحكم البلاد، ما يعيدنا إلى السؤال المتعلق بالديمقراطية. وأعتقد أن ياسين الحافظ كان طليعيًا بين أبناء جيله من القوميين في طرح هذه القضايا، وفي طرح العلاقة بين القومية والديمقراطية. انظر: ياسين الحافظ، «حول بعض قضايا الثورة العربية»، في: ياسين الحافظ، **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 110-204.

وتحديثيًا يهيئ المجتمعات والدول العربية لاستيعاب العلوم الحديثة في الاقتصاد والعقلانية في إدارة الدولة، وعلمانيًا بعيدًا عن الطائفية. لكن أبناء هذا الجيل أنفسهم رحبوا بحماسة الضباط الذين قاموا بانقلابات وتوسموا فيهم الخير. وكان يلزم جيل ثالث من القوميين العرب كي يتجاوز هذا وذاك.

4- الرهانات الدولية على الجيش في السياسة

كُتبت بحوث كثيرة عن هذا الموضوع في سياق أميركا اللاتينية تحديدًا، وذلك منذ بداية القرن العشرين، ولاحقًا في قضايا بلدان مثل تايلند وكوريا الجنوبية. لكن الموضوع مهم في السياق العربي أيضًا.

مع تمدّد الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية والانتصار على النازية، وجاذبية أنموذجه التنموي، وبعد الثورة الصينية، ساد خوفٌ في الدوائر الغربية، ولا سيما الأميركية، من التمدد الشيوعي في العالم الثالث والدول النامية والمستقلة حديثًا. في هذه المرحلة تحديدًا ضعفت القوى التقليدية التي تعتمد عليها فرنسا وبريطانيا في العالم الثالث، وفي الوطن العربي، ونشأت في الدول المستقلة حديثًا قوى جدية راهنت عليها السياسة الأميركية. وبرزت من بينها الجيوش باعتبارها قوة منظمة في الوقت ذاته. وهذه يمكنها أن تمسك بالحكم، كذلك يمكن استغلال ثقافات المجتمعات المحلية في التعبئة ضد الشيوعية. والضباط مؤهّلون في أفضل الحالات لحل المسألة الزراعية، ما يُجهض احتمالات أن تتوسع الشيوعية باسم مظالم الفلاحين، أو الانزلاق إلى الثورات الاجتماعية وقيام تحالفات مع القوى الشيوعية بسبب التخلف والفقر وعدم حل المسألة الزراعية.

كانت الإدارة الأميركية تميلُ إلى تأييد إصلاح زراعي في تلك المرحلة. وطمحت إلى قيام أنظمة تحديثية معادية للشيوعية، ولا بأس أن تكون مستقلة عن الإنكليز والفرنسيين أيضًا. وظلّ العائق المركزي لتحالف أنظمة الضباط من الشيشكلي وحتى عبد الناصر مع الولايات المتحدة هو تحالفاتها الأخرى إبان الحرب الباردة ضد السوفيات (أنموذج حلف بغداد)، وموقف إسرائيل السلبي من دعم أنظمة مثل نظام عبد الناصر في جهده التحديثي و في تسلّحه أيضًا، وموقف الولايات المتحدة والدول الغربية من القضية الفلسطينية.

في تلك المرحلة كانت الولايات المتحدة مهتمة بتحديث مصر في مواجهة خطر نشوء الشيوعية في الشرق، بسبب تخلّف العلاقات الزراعية فيها ونقمة الفلاحين، كما جرى في الصين وبلدان آسيوية أخرى. وآمن بعض المسؤولين في الخارجية والأمن بقدرة الجيش على القيام بدور يجهض احتمالات تكرار ما جرى في الصين. لذلك، اهتمت الإدارة الأميركية بمسألة الإصلاح الزراعي اهتمامًا أكيدًا، وأعدت مسوّدات مخططات لهذا الإصلاح الزراعي، منها كراسٌ صدر عن الخارجية الأميركية في شباط/ فبراير 1952 بعنوان **الإصلاح الزراعي: تحدٍ عالمي**[99] (كان الشيشكلي أول من حاول أن يطبّق برنامجًا للإصلاح الزراعي في أوائل عام 1952 قبل عبد الناصر، ولكن بشكل جزئي وبنجاح محدود). ويبدو أن خبراء وزارة الخارجية درسوا التجربة التركية أيضًا؛ إذ جرى إصلاحٌ زراعي مبكر في عام 1945 من دون خطوات باتجاه الشيوعية[100]. وفي آب/ أغسطس 1952، أرسلت وزارة الخارجية برقية إلى السفارة في القاهرة تُعلم القيادة الجديدة أن أميركا مستعدة لدعم الإصلاح الزراعي. ووجد باحثون شواهدَ على موقف أميركي ضد دعوة محمد نجيب إلى الديمقراطية التعددية (على الرغم من دوافعه الانتهازية بعد فشله في التفرد بالسلطة) لأنها تتضمن مخاطر غير محسوبة، فالتعامل مع مجموعة منظمة من الضباط أسهل[101] من التعامل مع برلمانات منتخبة.

ربما لهذا السبب كتب هلبيرن، الذي تطرقنا إلى نظريته التحديثية سابقًا، في مقالة له (يرد فيها على نقد بيرلموتر) أن موظفين في وزارة الخارجية كانوا مقتنعين تمامًا بهذه النظرية قبل صعود ناصر إلى الحكم بعام واحد، لكن وزير الخارجية لم يعتمدها، وأن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(99) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012), p. 25.

(100) Lewis, p. 474.

(101) Kandil, p. 26.

انظر أيضًا الموقف الأميركي من تكليف السنهوري بتشكيل الوزارة، وقبول الضباط الأحرار بهذا الموقف: بشارة، ثورة مصر، ص 44.

ظلت مهتمة بصعود شخصيات حاكمة وأفولها، أكثر من اهتمامها بالطبقات الاجتماعية[102].

نشأت علاقات بين بعض الضباط وكيرمت روزفلت، مبعوث الاستخبارات الأميركية إلى المنطقة العربية، ومنها إيران وسورية ومصر. وبدأ روزفلت عقد لقاءات مع الضباط الأحرار قبل حدوث الانقلاب، ووضع برنامجًا لتدريب خمسين ضابطًا مصريًا، شارك ستة منهم في تدبير الانقلاب[103]. أما مسألة عِلم السفارة الأميركية بموعد الانقلاب، فقد نُشر حوله ما يكفي.

---

(102) Amos Perlmutter, «Reaffirmations and New Explorations (M. H. reply),» in: Perlmutter, *Political Roles*, p.. 99.

(103) Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics* (New York: Simon and Schuster, 1970), pp. 51-53.

لا يقدم أحد دليلًا على أن عبد الناصر شارك في أي من هذه الاجتماعات قبل الثورة.

وكتب أحمد حمروش عن نشاط كيرمت روزفلت مع الملك فاروق، واستند إلى كتاب كوبلاند أعلاه في عرضه نشاطه في مصر. وعلى الرغم من أن روزفلت لم ينكر اتصاله بالضباط الأحرار، فإنه أكد عدم وجود دليل على حدوث اتصال مباشر مع عبد الناصر شخصيًا: «ولكنه لا يوجد دليل واحد على أن جمال عبد الناصر قد اتصل شخصيًا بكيرمت روزفلت قبل الحركة، ولو أن اتصالات بعض زملائه بالأميركيين قد جعلته يطلب من خالد محيي الدين عدم استخدام عبارة الاستعمار الأنجلو - أميركي في منشورات الضباط الأحرار، والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطاني وكان ذلك في شهر مارس [آذار] 1952، وذلك للتأييد الذي لمسه هؤلاء الزملاء من المسؤولين الأميركيين في المنطقة». انظر: أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، ط 3 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984)، ص 187.

ما كنا لنعتمد على كتاب كوبلاند وحده، لولا أن أحد المشاركين في الاجتماعات أكده في مذكراته. انظر أيضًا: حسين محمد أحمد حمودة، **أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، صفحات من تاريخ مصر** (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985)، ص 88-89. يقول حمودة، الضابط الإخواني الذي شارك في لقاءات في بيت الملحق العسكري الأميركي مع عبد الناصر في الفترة الواقعة بين عامي 1950 و1952، إنها كانت في شأن علاقات الجيش المصري بالولايات المتحدة والخطر الشيوعي على الشرق الأوسط ومساندة الولايات المتحدة أي نهضة في مصر، لأن بقاء الوضع فيها على حاله ينذر بانتشار الشيوعية. وكان للضباط في رأيه مصلحة في منع الولايات المتحدة حدوث تدخّل إنكليزي ضد حركتهم، وأن الولايات المتحدة ساندت الثورة وفتحت أبواب معاهدها العسكرية لتدريب ضباط الجيش المصري بالمئات فور قيام الثورة. واستكمل الضابط حمودة نفسه الدراسة في كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة (حمودة، ص 90). كما يذكر أن عبد الناصر ناهض فكرة التحالف الإسلامي ضد الاتحاد السوفياتي (حمودة، ص 91).

كما روى أنور السادات أن السفير الأميركي اعتبر إعلامه بموعد التحرك «الفتة طيبة منا»، و«بالفعل كان اتصالنا به بداية علاقة طيبة بيننا وبينه»، «وحتى عندما كان الإنجليز يبذلون كل جهدهم لمعرفة من =

وفي خضم الحرب الباردة، أصبح السوفيات الرافضون للانقلابات العسكرية في تراثهم الأيديولوجي يؤيدونها، إذا جاءت بأنظمة تتحالف معهم. وأصبحت هذه الأنظمة تُسمى تقدمية أو سائرة في طريق التطور اللارأسمالي بمجرد اعتماد دورٍ رئيس للدولة في الاقتصاد والتحالف مع المعسكر الاشتراكي. وبعد نجاح انقلاب الضباط الأحرار في عام 1952، في تغيير النظام في مصر، ولو بتضاد مع الشيوعيين، أصبح هؤلاء يؤيدون النهج الانقلابي، وأيّدوا «انقلاب 14 تموز» في العراق، وبمعنى ما شكلوا حزبه السياسي[104]. واستخدموه أيضًا في إدارة صراعهم مع القوميين داخل العراق وإقليميًا ضد النفوذ الناصري.

5- لا يقوم الضباط بانقلاب من أجل أن يحكم آخرون

وقعت قوى سياسية واجتماعية في البلدان العربية مرات عدة ضحية الوهم أن الضباط يقومون بانقلاب في خدمتها. وقد اتضح أن الضباط لا يقومون بالتخلي عن الحكم لمصلحة حزب سياسي إلا نادرًا.

ما يجري غالبًا هو خلع الضباط الزي العسكري وارتداء الثياب المدنية، بحيث يتقلدون مناصب حكومية كمدنيين. هذا ما فعله أتاتورك؛ إذ حرص على ألا يبدو تحركه تمردًا عسكريًا على أوامر السلطة، حيث تبيّن أنه يقوم بعكس تكليفه عند تعيينه مفتشًا عامًا للجيش التاسع، وبدلًا من حل ميليشيات المقاومة المسلحة قام بتنظيمها، فطلب منه وزير الدفاع التوقف عن نشاطه والعودة إلى اسطنبول. وعندها خلع مصطفى كمال الزي العسكري خلال التحرك لكي لا يعصي الأوامر بصفته عسكريًا، وطلب من زملائه فعل ذلك، ثم قام ببناء جيش جديد[105].

= هم رجال الثورة كان السفير الأميركي قد دعانا إلى العشاء في بيته في السفارة فلبينا جميعًا دعوته.. أعضاء مجلس الثورة جميعًا»، انظر: محمد أنور السادات، **البحث عن الذات: قصة حياتي** (القاهرة: المكتب المصري الحيث، 1978)، ص 121.

(104) إلى درجة أن الشيوعيين اعتمدوا لقب «الزعيم الأوحد» في وصف قاسم، ونشروه على أوسع نطاق، بحسب حنا بطاطو. ولا شك في أنهم بذلك رفعوا قاسم في مقابل عارف وعبد الناصر. انظر: بطاطو، ص 119.

(105) Lewis, p. 248.

وهذا أمر مختلف تمامًا عما فعله حافظ الأسد ورفاقه وجمال عبد الناصر ورفاقه بعد الوصول إلى الحكم، مع أن النتيجة تبدو واحدة، وهي اللباس المدني لعسكريين.

لا تحوِّل الثياب المدنية الحكم إلى مدني فعلًا. فالحاكم يحكم غالبًا بلغة الأوامر التي تصبح قوانين، كما لا يقبل بوجود أي معارضة؛ إذ يعتبر أي اعتراض عليه موقفًا من الوطن والدولة. وهذا أصل تخوين المعارضات لهذا النوع من الأنظمة. فهي بموجب العقلية العسكرية ليست معارضة حزب خارج السلطة لحزب آخر في السلطة، فالعسكر ليسوا حزبًا من الأحزاب، وهم يعتبرون معارضةَ حكمهم موقفًا عدائيًا ضد الدولة والوطن. هذا إدراك العسكر الذاتي حتى بعد أن يرتدي لباسًا مدنيًا.

تتكرّرُ هذه الإشكالية في حالة القوى التي لا تحكم بوصفها أحزابًا تملك برامج نابعة من فكر معين، في مقابل أحزاب أخرى لها برامج أخرى. فهناك من يحكم باسم حركات التحرر حتى بعد أن انتهى دورها في تحرير البلاد من المستعمر، ومنهم من يحكم باسم الجيش، أو باسم الدين، وغالبًا ما يميل إلى نشر فهم لأي اختلاف معه، كأنه موقف يتجاوز الاختلاف مع سياسته ومواقفه إلى خصومةٍ مع الوطن أو الدين. وفي هذا يلتقي التخوين والتكفير.

غالبًا ما لا يؤدي خلع الحكام الثياب العسكرية عند تولّي الحكم إلى تمدين العسكر، بل إلى عسكرة السياسة. إذا أخذنا مثلًا حالة قام فيها الحزب بانقلاب عسكري، مثل حالة البعث السوري، حيث نجد أن الحزب نفسه تعسكر تدريجيًا كما هو مبين في الفصل الثاني من الكتاب.

ثمة حالات استثنائية لتخلّي الضباط عن السلطة لمصلحة قوى مدنية بعد انقلاب، ومنها انقلاب البرتغال في 25 نيسان/ أبريل 1974 ضد نظام استادو نوفو (الدولة الجديدة) الفاشي ودكتاتورية سالازار التي باشرت في عهد كايتانو إصلاحات سياسية منذ عام 1969 تخلت عنها في عام 1973. وخلال منتصف سبعينيات القرن الماضي جرت عملية تسييس للجيش. وترافق الانقلاب العسكري الذي قامت به «حركة القوات المسلحة» بثورة شعبية. ومن الجدير بالذكر أن قيادة

الجيش تحركت بفعل ضغط حركة صغار الضباط الثوريين، وشهدت صراعات بين اليمين واليسار، وداخل اليسار بين شيوعيين واشتراكيين، حتى انتهى الأمر إلى انتخابات بحسب دستور جديد وتسليم السلطة إلى نظام ديمقراطي منتخب في عام 1976. ولم يحقق الضباط الذين خاضوا الانتخابات نتائج مرضية في الانتخابات. ومع خطر حركة الضباط الصغار وتسييسهم، اتخذ الجيش موقفًا مهتمًا بفرض النظام بعد تبلور المؤسسات الجمهورية الديمقراطية بموجب الدستور.

كان العامل الحاسم في هذه الحالة تطلّع المجتمع المدني والسياسي في البرتغال والأحزاب والنقابات، وقسم كبير من الجيش، إلى نظام ديمقراطي في بيئة البرتغال الأوروبية. ولدينا من المنطقة العربية انقلاب الفريق عبد الرحمن سوار الذهب بعد انتفاضة نيسان/ أبريل 1985، وهو من نوع الانقلابات التي تقوم بها قيادة الجيش لتخليص الجيش نفسه من الحكم[106]. وتبين أن انقلابه جرى بالتنسيق مع قادة الانتفاضة والأحزاب. وسبقه ضغط أيضًا من ضباط أكثر تسييسًا برتب أدنى تفاعلوا مع الاحتجاج الشعبي. وتخلى عن الحكم لمصلحة السياسيين المنتخبين رئيس الوزراء الصادق المهدي، وأحمد الميرغني رئيس مجلس السيادة، وذلك بعد أن رقّى نفسه إلى رتبة مشير. ولهذا السبب، احتُفي به في الرأي العام العربي، وما لبث أن انقلب التيار الإسلامي على العملية الديمقراطية، مستعينًا بضباط من الجيش، معتقدًا أنهم ينقلبون لمصلحته حتى تبين له أن الجيش لن يتخلى عن السلطة لأحد، وأن عمر البشير سوف يحكم بزي عسكري أو من دونه. ودفع التيار الإسلامي ثمن هذا الأمر. هذا الانقلاب الأخير هو القاعدة؛ فبعد تجاوز استثناء سوار الذهب، كأنه زلة عابرة من زلات التاريخ، عاد الانقلاب إلى قاعدته سالمًا.

---

(106) يتحدث لينز وستيبان عن هذا النمط من الانقلابات لتخليص الجيش (Extrication)، من الحكم. ويعتبر هؤلاء الضباط في قمة الهرم العسكري أكثر قدرة على التفاوض على امتيازات الجيش بعد التحول الديمقراطي والانتخابات. انظر: Linz and Stepan, p. 68.

في البرازيل، تخلى العسكر عن الرئاسة في عام 1985 بعد مفاوضات غير رسمية مكثفة، لم يجر فيها تحدي الامتيازات العسكرية. ففي الفترة 1973-1985 نظم الجيش نفسه وأصبح أكثر قدرة على المناورة داخل السياسة، واحتفظ بامتيازات كثيرة من دون أن يحكم. ويفصل ستيبان هذه الامتيازات: Alfred C. Stepan, *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), pp. 103-110.

ومؤخرًا، في مصر في عام 2011، بدا تحرك وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي ورئيس أركانه سامي عنان والمجلس الأعلى للقوات المسلحة وضغطهم على مبارك للاستقالة، انقلابًا من هذا النوع؛ إذ مكث المجلس العسكري في الحكم إلى حين تسليمه إلى سلطة منتخبة، فهل كان من نمط انقلاب البرتغال نفسه؟ من الواضح أنه في البرتغال بدأ الجيش الثورة وتبعه الشعب، أما في مصر فقد خرج الشعب إلى الشارع، وتحرك الجيش بأمر من رئيس الجمهورية. وثمة تقديرات مختلفة لدوافع تحييده لنفسه في مرحلة ما (بعد ما سمي «موقعة الجمل») بين النظام والشعب. لا شك أنّه مرت لحظات أدرك الجيش فيها قوة المطلب الديمقراطي، ولاحت له فكرة التخلص من مبارك وعملية التوريث لابنه. لكن حتى في هذه اللحظات، جل ما أراده، كان إنقاذ امتيازاته التي رسختها الصفقة التاريخية في عهد مبارك. كذلك فإنّ قدرة الجيش على فرض إرادته كانت متعلقة بحركة الشارع، مصدر الشرعية في تلك الأيام، أي بالمجتمع المدني المصري ومدى إصراره على البرنامج الديمقراطي، وتحقيق الوحدة على أسسِه الديمقراطية، والاختلاف على غيرها تحت سقفها.

عندما سنحت الفرصة عاد الجيش واستغل عدم قدرة القوى السياسية على الاختلاف تحت سقف مؤسسات منتخبة ديمقراطيًا، ومحاولات عدد منها كسبه لصفّها ضد أخرى. في الحقيقة، استغلها كلّها ليغدو المؤسسة المجمَع عليها من القوى السياسية غير المتفقة على أي شيء آخر. في تلك الأيام العصيبة التي مرت بها مصر بعد انتخاب رئيسٍ للجمهورية في عام 2012 بدا الجيش الثابتَ الوحيد بين قوى سياسية، متغيرة وغير قادرة على الاتفاق، تلجأ جميعُها إليه ليكون إلى جانبها. وقام بخطوته بعد أن حرّك الجماهير كي تطالبُه بذلك.

في رأيي، فإن الانقلاب المصري الذي حدث في تموز/يوليو 2013 وشكّل نقطة تحول سلبية في تاريخ الثورة العربية من أجل الديمقراطية، يشبه انقلاب أوغستو بينوشيه، أي انقلاب جيش النظام على العملية السياسية، أكثر مما يشبه الانقلابات الراديكالية. جاء انقلاب بينوشيه على زعيم منتخب هو سلفادور أليندي بعد أن عيّنه الأخير في عام 1973 قائدًا عامًا للقوات المسلحة بعد أن كان

رئيسًا للأركان منذ عام 1972. وعيّنه في 23 آب/ أغسطس وانقلب عليه في 11 أيلول/ سبتمبر[107]. ومن الواضح أن الانقلاب على حكومة الاتحاد الاشتراكي الشعبي ما كان لينجح لولا دعم الإدارة الأميركية ومخابراتها، ولم يكن ليصمد في الحكم من دون هذا الدعم. وقد نفذ بينوشيه سياسات نيوليبرالية، ورفع الحماية عن الإنتاج المحلي، ومنع النقابات وأوقف الدعم على السلع، وخفّض نفقات الحكومة بخصخصة الخدمات الاجتماعية. وخلال التسعينيات كانت تشيلي، بحسب البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أفضلَ اقتصاد في أميركا اللاتينية، أو ما عُرِف بمعجزة تشيلي (نحن لا نرى أن ثمة وجهًا للشبه بين الاقتصاد المصري ومشكلاته البنيوية واقتصاد تشيلي، ولا نتوقع معجزة اقتصادية من عبد الفتاح السيسي على الرغم من أنه يقوم بخطوات شبيهة).

إنه انقلاب النظام القديم على العملية السياسية التي تتجه نحو تغييره، في محاولة للحفاظ على امتيازاته من جهة، وعلى النظام الحاكم الذي صمد بعد أن قُطِعَ رأسُه من جهة أخرى. ليس هذا تحركَ ضباطٍ صغارٍ يسعون إلى الحكم ويجرون تجارب على نظام الحكم الأفضل، وينتقلون من اليسار إلى اليمين، ومن اليمين إلى اليسار وينفذون إصلاحًا زراعيًا ويعممون التعليم، بل هو انقلاب قيادات الجيش العليا ومؤسسة الجيش. إنه انقلاب بالمعنى الضيق للمصطلح، انقلاب من داخل النظام للحفاظ على النظام ممن يعتبره الجيش تهديدًا له، وليس من نوع الانقلابات التي تتحوّل إلى إقامة نظام جديد، فتطلق على نفسها غالبًا تسمية ثورة: «ثورة 23 يوليو»، و«ثورة 14 تموز» ...إلخ.

يتميز هذا النوع من الانقلابات بالاستقرار الداخلي، للأسف، فلا مجموعة أو شلة، أو أخوية ضباط هنا، بل الجيش النظامي ذاته؛ ولا تدور صراعات الضباط بعد الانقلاب، فالهرمية التراتبية واضحة تمامًا، وقائد الجيش يصبح رئيسًا. وجُلّ ما يمكنه أن يحققّ إجراءات اقتصادية اجتماعية لا تجرؤ حكومة منتخبة على القيام بها وعيناها على الرأي العام ونتائج الاستفتاءات الشعبية. لذلك حققت تشيلي

(107) في السابقة السورية وقع الأمر نفسه؛ إذ عين شكري القوتلي حسني الزعيم قائدًا للجيش بعد أن كان مديرًا للشرطة، لينقلب عليه الزعيم بعد شهور عدة.

استقرارًا ملحوظًا، ونموًا اقتصاديًا في مرحلة بينوشيه، واستمر الحكم فترة زمنية طويلة نسبيًا انتهى بانفتاح تدريجي وإتاحة المجال للأحزاب والنقابات للعمل، واستفتاءات قادت إلى تحول ديمقراطي. قد لا يكون هذا ممكنًا في مصر. إذ لا يتّسم انقلاب السيسي بصراعات الضباط الداخلية، وكذلك لا يبدو قادرًا على تحقيق استقرار اقتصادي اجتماعي.

في هذه الحالة، الجيش مؤسسةٌ تعمل وفق مصالحها، وتميل إلى تصوير هذه المصالح في مراحل الانتقال كأنها مصالح وطنية عامة، ولا تعمل هذه المؤسسة بموجب نظام أفكار؛ إنها مؤسسة منظمة أعلى من حزب أو حركة تحمل أفكارًا، فهل يجب في مرحلة التحوّل الديمقراطي اعتبارها قوة داخلية أم سيبقى النظر إليها على اعتبار أنها مؤسسة تدافع عن حدود الوطن؟ على دروس الانتقال الديمقراطي أن تتعظ بالانقلاب العسكري الأخير في مصر، وأن تأخذ الجيش في الاعتبار. وقد يضطر الديمقراطيون إلى قبول مراحل انتقالية في ما يتعلق بمصالح هذه المؤسسة وامتيازاتها، مقابل خضوعها للحكم المنتخب، والعمل على دمقرطة ثقافة الجيش للوصول إلى الاستغناء عن هذه المساومات.

من ناحية أخرى، ثبت في تركيا، في المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/ يوليو 2016، كما في مصر، أن الانقلاب يحتاج إلى التحالف مع قوى مدنية وسياسية لكي يتمكن من فرض نفسه على المجتمع. فهو يفشل من دونها، هذا ما وقع في تركيا حيث فشل الانقلاب، ولا سيما أن انقسامًا وقع بين مؤيدي الديمقراطية ومؤيدي الانقلاب، فلم يجد الانقلاب التركي قوى مدنية حليفة. أما في مصر، وعندما انقسم المجتمع بين مؤيدي حزب سياسي بعينه (مثل الإخوان المسلمين) ومعارضيه (وليس بين الديمقراطية ومؤيديها) نجح العسكر، وبموجب هذا الفرز وجد الانقلابيون حلفاء كثيرين يساندونهم من منطلقات ودوافع مختلفة، ضد الإخوان أو أي حركة سياسية أخرى تقسم المجتمع «إما معي وإما ضدي».

يقابل هذه النظرية المبنية المستقرأة من تجارب عينية، نظرية أخرى مقابلة مستقرأة من تجارب عينية أيضًا، وهي: لا تنجح ثورة على نظام إذا لم تنجح في تحييد الجيش أو اجتذابه إلى جانبها، بغضّ النظر عن دوافعه.

فكما يُفترض أن يشق الانقلاب المجتمع السياسي، ويجد له حلفاء، يُفترض أن تشق الثورة النظام، وتحيّد الجيش على أقل تقدير. فإذا وقف جيش الدولة الحديثة الكبير في وجه انتفاضة شعبية وتظاهرات كبرى، وثابر في استخدام العنف ضدها من دون أن يتوقف عند حد، فيقف على الحياد أو ينحاز إليها، فإن الثورة لا تصمد أمام جيش نظامي مصمم على مقاومتها وتفشل وتنسحب أو تتحول إلى السلاح، أي تتحول إلى الحرب. وتتعلق نتائج مثل هذه الحرب بعوامل كثيرة أخرى لا علاقة لها بديناميكيات الثورات الشعبية السلمية.

هكذا نجحت ثورة 25 يناير في إجبار الرئيس على التنحي في مصر، حتى انقلب الجيش على الرئيس سلميًا، ونجحت الثورة التونسية في المسعى ذاته بعد تحييد الجيش أو وقوفه على الحياد لأسبابه الخاصة. وفشلت الثورة السورية السلمية، وحلت الحرب مكانها لأن الجيش السوري ظل منحازًا إلى النظام ومثابرًا في استخدام العنف. وفي إيران فشلت انتفاضة 1961-1962 لأن الجيش ظل مواليًا للنظام واستخدم العنف في قمعها، في حين انتقل الجيش من القمع إلى الحياة خلال ثورة 1979 في إيران نفسها. وليس هنا المجال لتحليل الأسباب، ولذلك نكتفي بتحديد هذه المعادلة الأخيرة بإيجاز:

- لا ينتصر انقلاب عسكري وتستقر له الأمور من دون حليف سياسي مدني، أي من دون شق المجتمع السياسي.

- لا تنتصر ثورة شعبية سلمية إلا إذا نجحت بشق النظام بما يضمن وقوف الجيش على الحياد أو إلى جانب الثورة. قد يحصل ذلك بسبب حجم المشاركة الشعبية الضخمة وطبيعة الجيش الوطني، وقد لا يحصل ذلك بفضل الثورة، بل بسبب ارتباك المستوى السياسي نفسه، وتردده وعدم قدرته على توجيه أوامر واضحة ومثابرة إلى درجة فقدان الجيش ثقته بها[108].

(108) وهذا ما حصل في حالة الجيش الإيراني مثلًا بعد ارتباك الشاه بين التشدد والتساهل وحتى معاقبة الضباط الذين أمروا بإطلاق النار على الجنود، والتردد بين الانفتاح والإصلاح، والقيام بذلك كتراجع أمام المتظاهرين، وغيرها من العوامل التي أدت إلى فقدان الجيش ثقته بالنظام خلال صيرورة استمرت سنة كاملة تقريبًا. في شان هذا الموضوع، انظر تحليل زولتان براني: Zoltan D. Barany, *How Armies Respond to Revolutions and Why* (Princeton; Oxford: Princeton University Press, 2016), pp. 56-62.

6- مصادر جديدة للإعجاب بحكم العسكر

تطرقنا إلى نظرية التحديث وتقويمها لدور العسكر التاريخي في البلدان النامية، واتفقنا مع بعض عناصرها، واختلفنا مع أخرى. وتناولنا تعويض العسكر عن هشاشة الدولة ومؤسساتها وعملية فرض العموم وتجسيد الدولة من خارج المجتمع ومؤسساته، وصنّفنا الانقلابات أنواعًا، وتناولنا صعود طبقة وسطى جديدة تشمل المثقفين والعسكر، وبرزت أوساط منها في بعض الانقلابات الراديكالية في الخمسينيات، فتحالفت وتصارعت.

عرضنا بالتحليل أعلاه فشل النخب السياسية والحزبية في الاتفاق على قواعد المجال السياسي، والمبادئ التي تضبط التعددية، واللجوء إلى العسكر خوفًا من الفوضى وعدم الاستقرار. واستعادت تجربة توق بعض المثقفين والسياسيين إلى العسكر بعد الثورات العربية، بعد عام 2011، وتبريره بالخوف من الحرب الأهلية وتهديد القوى الإسلامية المتطرفة لنمط حياة فئات واسعة من الناس. ولا يسعنا أن نقفل هذه الباب من دون إضافة مصدر اجتماعي نفسي لا يجوز إهماله.

إضافة إلى أن إعجاب المثقف بشخصية الضابط، وتقديره أهمية انبهار الناس العاديين بالجيوش، يقوم على عناصر واقعية، وعلى خلط بين الواقع والخيال، فإن الضباط ما عادوا يشكلون ثقافيًا وتعليميًا صفوةً، قياسًا ببقية المجتمع. وحتى في الماضي كانت نخبويتهم قائمة على الانضباط والتنظيم وإدارة المنظومات الكبرى، على أساس الطاعة وتوجيه الأوامر، وليس على أساس التفكير النقدي الحر، وهذا غير متوقع في الجيوش بالطبع؛ أما الإبداع في القيادة فوجِد في حالات نادرة.

في العصر الحاضر ما عاد ممكنًا اعتبار الضباط أنموذجًا للنخبة، حتى في دول العالم الثالث؛ فقد انتشر التعليم، وما عاد سلك الضباط هو السبيل الوحيد، ولا حتى المفضل، للترقي بالنسبة إلى الأكثر موهبة وكفاءة، هذا من جهة. وانتشرت في ظل أنظمة الطغيان ظواهر الفساد والمحسوبية واعتبارات الولاء وغيرها في

الجيوش نفسها. وما عادت الموهبة الإدارية والقيادية، أو الكفاءة القتالية معايير الترقية، من جهة أخرى.

غالبًا لا يلمح المثقفُ الأكاديمي المصاب بعقدة النقص أمام «الرجال الأقوياء»، والمفتون بمظاهر الزي الرسمي والمارش العسكري، الشخصيةَ المربعة القابعة في الزي الرسمي، والغباء الذي قد يكون مستترًا خلف الوجوه العابسة والأوامر القاطعة والجمل القصيرة. وقد تعمل في نفسه آلية إنكار للخوف فتحول الخوف من الحاكم العسكري إلى حب. فيجد صعوبة في الضحك حتى عندما يظهر ضباط ينظِّرون في مجالات مدنية اقتصادية وتعليمية واجتماعية مختلفة بعد الانقلابات. وحال المثقف هذا مثل حال العصبويين القوميين والوطنيين الذين تبدو لهم القومية والوطنية متجسدة في مظاهر القوة الجسدية والسطوة المعنوية والرجولة بمعناها الذكوري.

أعاد أداءُ الفريق أول عبد الفتاح السيسي رئيسًا لمصر منذ عام 2013 إلى البال، ذكريات عن قادة ضباط، من أمثال القذافي وعيدي أمين ... وغيرهما، جسّدوا كاريكاتير العسكري الحكيم الذي يدّعي المعرفة في سائر المجالات، وتتداخل في شخصيته صفات الهزل والتهريج والقسوة. وفي ما عدا تعيين ضباط في مناصب مدنية، أصبحت حكرًا عليهم، مثل حكام المحافظات، عيّن السيسي ضباطًا كبارًا في مناصب بعيدة تمامًا عن العسكرية، ومنها مثلًا إدارة دار الأوبرا.

مرد الأمر في الحالة المصرية إلى تأسيس دستوري جاء مع تولّي الضباط الأحرار حكم البلاد، وتكرس مع حكم السادات في دستور 1971 بمادة كانت تمنح مزايا للمحاربين القدامى في تولّي الوظائف المدنية، جرى التوسع فيها وإخراجها تمامًا عن مرادها الذي أراد تكريم المقاتلين بعد انتهاء الحرب، إلى أن صارت أداةً لضمان الولاءات للنظام من كبار عسكرييه (أو العكس بالتخلص الناعم من العسكريين ممن يشك في ولائهم لرأس النظام)، وكذلك للسيطرة على الإدارة المدنية، خصوصًا في جانبها المتعلق بالوزارات المؤثرة، وبالإدارة المحلية. وفيها تُسند الوظائف بالأمر المباشر، الصادر من أعلى النظام السياسي،

دونما أي مراجعة تتعلق بكفاءة المسنَد إليه المنصب، أو اعتماد إجراءات تنافسية بين المؤهلين والكفاءات، الأمر الذي كدّس شريحة الإدارة العليا في الحكومة المصرية بـ «زرافات» من غير الأكفاء والفاسدين ممن لا يطالهم قانون. واستفحل الأمر مع بروز معادلة التوازن بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية التي اعتمدها مبارك، وأصبح هناك ما يشبه الحصة الثابتة للعسكريين، تتمركز في الشريحة العليا للوزارات المؤثرة، الاقتصادية منها والخدمية، فضلًا عن المحافظين والقيادات العليا بدواوين الحكم المحلي. من اللافت تسرّب العسكريين إلى المناصب القضائية وحتى في الوزارات التي يبعد عملها تقليديًا عن مجال اهتمام هذه السياسة، كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والثقافة والأوبرا، بما يعضد الزعم بوقوع جهاز الدولة المدني في القبضة العسكرية. مع الانقلاب، تضاعف الأمر حتى وصل إلى حدود تفوق ما حدث بعد هيمنة المجلس العسكري على الحكم في إثر إسقاط مبارك، بل فاق بمراحل أيضًا ما كان في جمهورية يوليو الأولى من هيمنة عسكرية على القطاعات المدنية للحكومة، بتقنين يحابي هؤلاء العسكريين حمل عبارة «الكفاءات الخاصة» التي منح حق تعيينها لرئيس الجمهورية. وامتد الأمر لمنح مزايا في الحصول على الوظائف لأبناء العسكريين في تحطيم تام لمعنى المساواة ومبادئه الدستورية. هذا فضلًا عن حجة الطوارئ وأمن البلاد التقليدية التي يقوم عليها خطاب استدعاء العسكر للمناصب المدنية. تزداد الصورة قتامة إن أضيف إليها دور القطاع المدني لاقتصاد القوات المسلحة في الهيمنة على أعمال الحكومة، ومقاولاته التي يستفيد في التربّح منها من وجود عناصر له في الوزارات تدير أعمال المقاولات والتوريدات العامة، ويصل الأمر إلى حالات هزلية بالتدخل في بعض السياسات الحرجة جدًا، مثل سياسة مكافحة أمراض الكبد، المتفشي بين المصريين بمعدلات مقلقة، وحتى دخول قطاعات عسكرية واستخبارية غير كفوءة للهيمنة على عقود هذه البرامج، وهي بالمليارات، وقيامها بالتوريدات والمقاولات الخاصة بهذه القطاعات الحساسة، سواء كمقدم خدمة، أو مورد لأدوية وأجهزة، وبلا أي درجة من درجات الشفافية أو إعمال لقوانين المنافسة، وكذلك من دون أي صورة للرقابة على هذه الأعمال.

برزت ظواهر «تراجي - كوميدية» مثل الضابط «العالم» إبراهيم عبد العاطي الذي ادعى على شاشة التلفزيون أنه اكتشف دواءً شافيًا لأمراض الكبد ومرض الإيدز.

لا يمكن تخيّل ما هو أبعد من صورة الضابط لدى أساتذة نظرية الحداثة، التي تجمع بين مهمات الطبقة الوسطى وطهرانية الأخلاق البروتستانتية وتقديسها لقيم العمل.

الفصل الثاني

فشل بوتقة الصهر العسكرية
وبروز الولاءات ما قبل الوطنية في الجيش
الحالة السورية

أولًا: جذور تطييف الجيش وعسكرة الحالة الطائفية

ورث المجتمع السوري ظاهرة الطائفية من التاريخ غير البعيد؛ من أزمنة احتكار الشرعية الدينية في عهد الدولة العثمانية، واتهام الأقليات المذهبية في دينها، واضطرارها إلى إخفاء شعائرها الدينية، أي إخفاء هُويتها المذهبية، ما أورث بعض الطوائف روح المظلومية. يُضاف إلى ذلك الفعل الاستعماري داخل الدولة العثمانية بحجّة حماية «الأقليات»، والامتيازات الاستعمارية التي تعللت بذلك.

تشكل حوادث حلب في عام 1850 ودمشق في عام 1860 مثالًا واضحًا على الموروث الطائفي في التاريخ غير البعيد، وتضافرت كلّها مع عوامل خارجية. فحوادث حلب بدأت بانتفاضة أطلقها فقراء المدينة ضد نظام الضريبة والتجنيد العثماني، فهاجموا بيوت وجهاء المدينة المسلمين والأحياء المسيحية الغنية. ثم انحرفت صيرورة هذه الانتفاضة إلى حوادث طائفية بعد هجوم البدو من خارج المدينة، واستهدافهم الأحياء المسيحية قتلًا ونهبًا، ما أطلق دعوات خارجية لحماية المسيحيين بعد أن صُوِّر الصراع على أنه طائفي بحت[1]، وكان كذلك فعلًا في وعي الناس. أما حوادث دمشق، فكانت امتدادًا لحوادث العنف الطائفي الذي شهده جبل لبنان؛ إذ استهدفت الهجمات الطائفة المسيحية بشكل خاص، وقُتل في أثنائها نحو 20 ألف إنسان من المسيحيين، ودُمِّرت 380 قرية مسيحية، و560 كنيسة، و400 دير في مجمل بلاد الشام، علاوة على ما تكبّده المسلمون من خسائر وضحايا[2].

---

(1) محمد جمال باروت، حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر: حلقة حلب. دراسة ومختارات، قضايا وحوارات النهضة العربية؛ 17 (دمشق: وزارة الثقافة، 1994)، ص 30-31.

(2) سيار كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث (عمان، الأردن: دار الشروق، 1997)، ص 433.

تشير المصادر كلها إلى تدخّل عدد من وجهاء مدينة دمشق لوقف حملات العنف، من بينهم الأمير عبد القادر الجزائري شخصيًا، بوصفه بطلًا جزائريًا له مكانته الاجتماعية والرمزية في المجتمع الدمشقي. لكن شواهد عدة، ومن ضمنها خطب تأليبية في المساجد، ومعارضة المؤسسة الدينية في سورية لإصلاحات التنظيمات العثمانية، أشارت إلى أن هذه المؤسسة التي يدعمها التجار المتضررون من المنافسة الناجمة عن دخول التجارة الدولية، ساهمت في التأليب، مثل ردة فعل مُحافِظة ضد إصلاح الدولة الذي عُرف تاريخيًا بالتنظيمات العثمانية، والتي أدخلت مفهوم المواطنة بدلًا من ثنائية المسلم والذمي. وأدركت الدولة العثمانية مخاطر استخدام القوى الأوروبية العظمى هذه المذابح حجةً للتدخل في شؤونها، فبذلت جهدًا في إزالة آثار هذه الحوادث ومعاقبة مرتكبيها.

مع تخطّي هذا الموروث، في إطار بناء الدولة الحديثة، كانت الثورة العربية الكبرى على الحكم العثماني في بلاد الشام مقدّمة تبلور سورية الطبيعية باعتبارها كيانًا سياسيًا، حامله الأيديولوجي القومية العربية التي شارك مثقّفون ومفكّرون من أبناء الطوائف والمذاهب كافة في حملها وبلورتها، واستمدّت أفكارها من حراك الجمعيات العربية التي نشطت لإنتاج واقع مخالف وقطيعة تاريخية مع الدولة العثمانية، وبناء الدولة العربية المستقلة. وانتصر المجتمع السوري لنفسه مرة أخرى في مواجهة الانتداب الاستعماري الفرنسي الذي سعى إلى إنتاج كانتونات جغرافية سياسية ببعد طائفي؛ أي تقسيم سورية إلى دويلات. وجاءت الثورة السورية الكبرى في عام 1925 ردة فعل شعبية منظّمة ضدّ محاولة التقسيم هذه. وتبنّى المجتمع السوري بعدها مبادرات لإنتاج هُوية جامعة ضد سياسات التقسيم الفرنسية التي حاولت عزل المنطقة الساحلية عن سورية باعتبارها كيانًا سياسيًا، بذريعة أن أقلية علوية متمايزة دينيًا تقطن هذه المنطقة. وعمل الحاكم الفرنسي لمنطقة العلويين، نيجر، في عام 1920 على الحصول على وثيقة من القاضي الشرعي الإسلامي لمدينة اللاذقية الشيخ محمد العجّان تؤيد فصل العلويين عن الإسلام باعتبار العلوية مذهبًا خاصًا، وعمل على إقامة محاكم

مذهبية خاصة بهم[3]. لكن مؤتمر علماء أهل السُنّة الذي عُقد في شباط/ فبراير 1939 رفض قانون الأحوال الشخصية الفرنسي، وأكد المجتمعون فيه وحدة المسلمين[4].

كما رفض وجهاء العلويين ومشايخهم في العام ذاته أن يكون لهم قانون أحوال شخصية مستقل يُميّزهم من الدين الإسلامي[5] (مع وجود أقلية بين وجهاء العلويين أيّدت الانفصال)، بينما رفضت فرنسا هذه القرارات وأصرّت على التعامل بقانون الأحوال الشخصية الفرنسي[6]. ومن الواضح أن الموضوع بالنسبة إلى المؤسسة الدينية الإسلامية في حينه لم يكن مجرد خلافات تفصيلية أو غير تفصيلية مذهبية، بل كانت هذه المؤسسة على أتم الاستعداد للتعالي على الخلافات المذهبية بدوافع سياسية وطنية في مواجهة المستعمِر.

كان العداء للاستعمار عاملًا موحِّدًا وجامعًا لمختلف فئات الشعب السوري، وكان له شأن كبير في تكوين الهُوية الوطنية، لكنه لم ينتج تكاملًا وطنيًا جامعًا نتيجة ضعف التواصل بين أنحاء سورية، وأحوال المعيشة الصّعبة، وضعف الواقع التنموي، وانعزال المدينة في سورية عن الريف، ونتيجة ممارسات الاحتلال ذاته في التعامل الرسمي مع الناس بصفتهم تابعين لطوائف.

ظهرت بعد الاستقلال، مجددًا، قضية بناء الدولة على أسس مدنية، وعلى أساس التكامل الوطني. وأثّر بناء الدولة الوطنية في مجالات عدة، منها التنموية، مثل تقليص الفوارق المجتمعية والتعليمية والسياسية، وظهور تنظيمات وطنية جامعة سمحت بتمثيل جميع فئات الشعب وتمثيل المواطنين المنتمين إلى أقليات

(3) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسيّ، ذكريات؛ 17، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1983)، ص 41 و68.

(4) ستيفن همسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص 295.

(5) محمد جمال باروت، «الطّائفية: الصّناعَة والوَعي الزّائف»، ورقة قدمة في الندوة العلميّة «الثورة العربيّة والديمقراطية: جذور النّزعات الطائفيّة وسبل مكافحتها»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 28 كانون الثاني/ يناير 2012.

(6) لونغريغ، ص 295.

دينية في لوائح الأحزاب القومية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب السوري القومي والحزب الشيوعي، إضافة إلى كتلة المستقلّين والعشائر. ولم تظهر في دولة الاستقلال إرهاصات فتنة طائفية إلّا في زمن العقيد أديب الشيشكلي في خمسينيات القرن المنصرم[7].

أدّى التفرّد بالحكم بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة عقب الانقلاب العسكري في 8 آذار/ مارس 1963 إلى عسكرة الحزب تدريجًا. جرى ذلك في البداية عبر «الحرس القومي»، ثم عبر إخضاع الترفيع في مراتب العضوية من نصير إلى عضو عامل لشرط الخضوع لدورة عسكرية سُمِّيت دورات العمل الفدائي، ثم دورة ممارسة قتالية على الجبهة. وتوقفت هذه العسكرة خلال السبعينيات، ثم عادت في عام 1980 من خلال تشكيل الفصائل المسلّحة في المنظمات الشعبية والحزب، وعسكرة منظمة الشبيبة وفق منهج فاشي. وأدّى ذلك إلى تحكّم نخب اجتماعية سياسية تعتبر الجيش وسيلتها الرئيسة للحراك الاجتماعي، بمعنى الصعود في السلم الاجتماعي. وكانت هذه حال الأطراف المهمشة والفقيرة والأقليات الدينية، وكان الجيش هو المسار الذي يمكن أن يسلكه شاب من أسرة في هوامش البلاد لتوفير وظيفة وللتقدم اجتماعيًا من حيث المنزلة. فتح الجيش أبوابه في مرحلة الانتداب لهذه الفئات. وينبغي ألا ننسى أن التمثيل النسبي المرتفع للمتحدّرين من هذه الفئات لم يُغيّر حقيقة أن الجيش هو التنظيم الأقوى والأكثر حداثة في دولة ما بعد الاستقلال. لكن استئثار حزب البعث بالحكم وتقييد الحريات، بما في ذلك حرية التعبير والتنظيم السياسي وغيرها، أدّيا في النهاية إلى اعتماد الحزب على

(7) شهد المجتمع السوري إرهاصات فتنة طائفية بعد مواجهة عسكرية بين قوات من الجيش السوري وأهالي جبل العرب في عام 1954، راح ضحيتها مئات من السوريين الدروز. وحصلت المواجهات العسكرية عندما أصدر الشيشكلي أمرًا باعتقال قائد الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش بسبب موقفه المعارض لإجراءات ألغت امتيازات شيوخ القبائل والشخصيات الوطنية، بغية دمج الأقليات مثل الأرمن والأكراد والدروز في المجتمع السوري بالإكراه والتعسف (وكان الأطرش رمزًا وطنيًا كبيرًا في سورية وجرى العرف أن يطلب الرؤساء السوريون تأييده). انظر: كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر: من الإنتداب الفرنسي إلى صيف 2011 (بيروت: دار النهار، 2011)، ص 131.

الأمن وما يرتكز عليه من فئات اجتماعية، وتقليص قدرة الفئات الاجتماعية والسياسية الأخرى على التأثير سياسيًا.

لكن الأثر الأهم كان سيطرة العسكر على حزب البعث، ثم على السلطة بشكل عام بعد معارك مفصلية حُسمَت في داخل الجيش والحزب. ويمكن القول إن عملية تحزيب المؤسسة العسكرية السورية وتطييفها مرّت بخمس مراحل أساسية:

1- مرحلة الاحتلال والانتداب الفرنسي على سورية حتى الجلاء (1920-1946)

اتّسمت هذه المرحلة ببروز الوحدات الإثنية الطائفية والأقوامية في داخل الجيش. وقامت السياسة الفرنسية خلال هذه الفترة، كما في سائر المستعمرات الفرنسية، على تجنيد وحدات محلية في الجيش الفرنسي دُعيت في سورية ولبنان بجيش الشرق. ووفق دراسة حديثة نسبيًا، فإن نسبة إجمالي عناصر السُنّة في جيش الشرق أعلى من نسبة المتحدّرين من أصول دينية وأقوامية اعتبرت «أقليات» بالتسمية الفرنسية. لكن تلك السياسة قامت على تركيز بناء أفواج أو وحدات أو مفارز ذات تركّز إثني طائفي أو أقوامي[8]، مثل الفَوْجين «الكلدو-آشوريين» في الجزيرة السورية، أو ما دعي بـ «المجتمع الدرزي» بالنسبة إلى الدروز، أو مفارز ووحدات الخيّالة الشركس والعلويين، بينما كان الأكراد والإسماعيليون ثم بعض الشيعة الاثني عشرية (المتاولة) موزّعين على هذه الوحدات كلّها.

لم ينشأ جيش سورية المستقلة من فراغ، بل ورثت الدولة الوطنية بعد الجلاء (17 نيسان/ أبريل 1946) جيش الشرق. وبلغت حصة سورية من الوحدات المسلّحة نحو 17 ألف رجل، بينما كانت حصة لبنان 7 آلاف رجل[9]. غير أن

(8) N. E. Bou-Nacklie, «Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment, 1916-46,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 4 (November 1993), pp. 645-660.

(9) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسيّ المعاصر، 1920-1950 (دمشق: دار طلاس، 1997)، ص 195.

وزارة الدفاع السورية قلّصت عديد الجيش في منتصف عام 1948 إلى ما يُقارِب 7 آلاف رجل فحسب[10]، بدعوى تفكيك «التكتلات العنصرية» في الجيش السوري[11]. وأدّت عملية وراثة الدولة الوطنية جيش الشرق إلى ظهور تمييز بين ما دعي شفويًا بضباط الجيش السوري وضباط الجيش الفرنسي (الذين كانوا أصلًا في الجيش الذي تسلّمته الحكومة السورية من الفرنسيين). وبدأ تخريج ضباط الجيش السوري وفق هذا التمييز مع الدورة الأولى لخريجي مدرسة حمص العسكرية في عام 1945، حين انتشرت في أوساطهم الأفكار السياسية والأيديولوجيات الجديدة مثل اليسار والقومية العربية. وازدادت قابليتهم للأدلجة مع تجربة معظمهم المُحبِطة في حرب فلسطين، وولادة أولى حركات الانقلابات العسكرية. ولم يكن «ضباط الجيش الفرنسي» كتلة متجانسة، بل كان بعضهم قريبًا من الضباط الجدد، وكان أبرزهم أديب الشيشكلي المتحالف حتى عام 1952 مع أكرم الحوراني، زعيم حزب الشباب وأحد القادة الثلاثة التاريخيين لحزب البعث العربي الاشتراكي. وولد في مرحلة التحالف أول تنظيم عسكري عقائدي سري في داخل الجيش، وشكّل سابقة للجنة العسكرية البعثية اللاحقة في فترة الوحدة السورية - المصرية، التي يتحدر بعض أعضائها من تنظيم الشيشكلي - الحوراني السابق. وحاول الشيشكلي (الكردي الأصل) تسنين الجيش وتعريبه وتفكيك النفوذ الكردي فيه، غير أن إجراءاته الفعلية كانت جزئية وشملت المسيحيين أكثر من غيرهم. وبسبب قصر فترة حكمه، لم يستطع مواصلة هذه السياسة. دخل الجيش السوري مع الانقلاب الأول في مرحلة التسييس والخروج من الثكنات من دون العودة إليها. وساهم احتدام الحرب الباردة وتحوّل سورية إلى حلبة مهمة من حلبات هذه الحرب في رفع وتائر التحزب والتكتلات العسكرية العقائدية والجهوية في الجيش السوري في الخمسينيات، ولا سيما بعد إسقاط دكتاتورية الشيشكلي (أواخر عام 1951 - شباط/ فبراير 1954).

---

(10) عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947-1952، ج 2 (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، 1956)، ص 349 و358.

(11) أحمد الشراباتي (وزير الدفاع)، الجلسة الثانية في 28 آب/ أغسطس 1948، في: الجريدة الرسمية (دمشق) (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948).

2- مرحلة الكتل العسكرية العقائدية والجهوية المتصارعة (1963-1954)

تمتد هذه المرحلة من إسقاط الشيشكلي في عام 1954 إلى 8 آذار/ مارس 1963. وفيها انقسم التنظيم العسكري العقائدي الذي شكّله تحالف الشيشكلي - الحوراني إلى كتلتين كبيرين: الكتلة التحريرية (نسبة إلى حركة التحرير العربي التي أسّسها الشيشكلي) والكتلة الاشتراكية (التي كان الحوراني أبرز الفاعلين فيها)، يضاف إليهما الجناح العسكري للحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة العقيد غسان جديد، ومجموعة الضباط اليساريين المتأثرين بالحزب الشيوعي السوري. وانبثقت كتلة ثالثة كبيرة في سياق هذا الاستقطاب، أقرب إلى المهنية العسكرية من غيرها، هي كتلة «الضباط الشوام» التي التفّت حول العقيد عدنان المالكي، واستقطبت بعض الضباط المستقلين والمحافظين. تعرّضت الكتلة السورية القومية الاجتماعية (غسان جديد) لعملية اجتثاث بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي (نيسان/ أبريل 1955)، وبعد العدوان الثلاثي على مصر. واعتُبر أن الشقّ السوري لهذا العدوان يتمثل في ما سُمّي يومئذ المؤامرة العراقية على سورية. وبعدما فقد «الضباط الشوام» المحافظون ركنهم الأبرز، أي العقيد عدنان المالكي، حصل الاستقطاب باتجاه الكتلتين الكبريين: الاشتراكية والتحريرية (ضباط الشيشكلي). وهدد احتدام الصراع بين هاتين الكتلتين في أواسط الخمسينيات الجيش السوري بالانشطار الداخلي المكشوف في سياق تفكّك النخب السياسية والاجتماعية السورية.

شكّلت الوحدة بين سورية ومصر في عام 1958 المخرج من هذا التفكك. وقبلت هذه الكتل مبدأ عبد الناصر في عزل الجيش عن الحزبية والعمل السياسي. لكن هذا القبول كان موقتًا؛ فما إن شرع عبد الناصر في تفكيك تلك الكتل وإحالة رموزها إلى مواقع مدنية، أو إلى مواقع أخرى في الجيش الثاني في مصر، حتى تكتّلت ضده من جديد. وكان أبرز المتكتّلين تنظيم البعث الذي شكّل بعضُ ضبّاطه في مصر «اللجنة العسكرية» السرية التي تحدَّر معظم مؤسسيها من الطائفتين العلوية والإسماعيلية. ونشير إلى هذه الحقيقة مع أنه لم يكن للعوامل

الطائفية في هذه الفترة أي شأن فاعل ملموس في قيام هذه الكتل، بل كان الانقسام يجـري على قضايا السلطة والسياسة في مرحلة الحرب الباردة.

نجت كتلة «الضباط الشوام» من التفكيك بسبب مهنيتها وبُعدِها عن التحزّب بالمعنى العقائدي أو التورّط في المؤامرات والاصطفافات الانقلابية في الخمسينيات، فاعتمد عليها عبد الناصر. لكن من هذه الكتلة بالضبط خرجت مجموعة الضباط التي قامت بحركة الانفصال في 28 أيلول/ سبتمبر 1961، وتشكّل منها ما عُرف بضباط «ثورة الثامن والعشرين من أيلول». حاولت هذه الكتلة تفكيك من تبقى من الضباط البعثيين، لكن، كانت لهؤلاء شبكتهم التنظيمية والسياسية القوية العاملة في الجيش، وتيارها الفكري الواسع في المجتمع. وتحالفت «اللجنة العسكرية» البعثية مع تنظيمات عسكرية سرية أخرى اتسمت بالوحدوية أو الناصرية ونادت بالعودة الفورية إلى الجمهورية العربية المتحدة. تحلّقت هذه الكتل نفسها حول العقيد جاسم علوان. لكن هذا التحالف كان هشًّا بسبب محاولة كل طرف خداع شريكه والتسابق معه على الاستيلاء على السلطة. وتفجر ذلك في انقلابات 28 آذار/ مارس – 1 نيسان/ أبريل 1962، إذ وقع انقلاب «الضباط الشوام» (ضباط حركة 28 أيلول/ سبتمبر) على الحكم المدني الذي قام في البداية برعايتهم؛ وانقلاب الكتلة الوحدوية بقيادة جاسم علوان؛ وانقلاب الكتلة البعثية (اللجنة العسكرية) الذي تمخّض عنه قيادة جديدة للجيش انبثقت من مؤتمر عسكري عُرف بـ «مؤتمر حمص». حتى تلك اللحظة كانت الانقسامات الجهوية والسياسية ومحاولات مجموعات الضباط التنافس في السيطرة على السلطة هي المهيمنة على سائر المستويات الأخرى. لكن ظهر لاعبان جديدان فاعلان قياسًا على اللاعب البعثي السابق الذي يعود بروزه إلى الخمسينيات، وهما اللاعب الوحدوي الناصري واللاعب الشامي.

لأسباب اجتماعية وطبقية وحزبية – سياسية كانت نسبة الأعضاء العلويين والدروز والإسماعيليين غالبةً أو بارزةً في اللجنة العسكرية البعثية، بينما كانت نسبة السُنّة بارزة في تشكيلات الضباط الشوام المحافظين والوحدويين أو الناصريين. أمّا نسبة الضباط المسيحيين، فكانت بارزةً في شبه تحالف مع

الضباط الشوام، ومال كثيرٌ من الضباط المستقلين إلى أحد الأطراف وبدرجات من التقلّب وتغيير التحالفات. لكن لم يطرح أي من قادة هذه الكتل نفسه (أو كتلته مجتمعة) على أساس طائفي، بل على أساس أيديولوجي أو سياسي أو مهني. وكان لعوامل القرابة العائلية والمحلية والجهوية وروابط «إخوة الدورة» شأن في إيقاظ العصبيات، وفي الاصطفاف والتكتل. وتُذكّر «أخوة الدورة» برابطة الجنود المماليك التي تحدث عنها ابن إياس في تاريخه، مثل عصبية المجموعة المهنية أو الحرفية أو الطوائفية، أي مجموعة فئوية أخوية، وليس مجموعة طائفية مذهبية. ومع تضعضع نفوذ كتلة «الضباط الشوام» ومعهم عدد كبير من الضباط المسيحيين بين نيسان/ أبريل 1962 وآذار/ مارس 1963، وإخفاق بقايا كتلة الضباط الشوام في التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين في حركة انقلابية فاشلة في كانون الثاني/ يناير 1962، أُخليَ المسرح للكتلتين الأساسيتين البعثية والناصرية، ومن كان يدور في فلكهما من المستقلّين. وقامت حركة 8 آذار/ مارس 1963 الانقلابية على خلفية ترنّح الحكم الانفصالي، ووصول التعاون بين الوحدويين والبعثيين إلى أعلى مستوياته في الشهور الستة التي سبقت سقوط نظام الانفصال، أكان ذلك في السياسة أم في المجتمع أم الجيش في شكل حركة بعثية - ناصرية يساندها الوحدويون. وأدّى الصراع على السلطة بين البعثيين والناصريين، بعد إخفاق ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في نيسان/ أبريل 1963، إلى وقوع الصدام الدامي في 18 تموز/ يوليو 1963 (انقلاب جاسم علوان الفاشل) الذي أفضى إلى سير البعث حزبًا ولجنة عسكرية في الطريق القاتلة، طريق احتكار السلطة.

خلال فترة تموز/ يوليو 1963 - شباط/ فبراير 1966 انفرد البعث بالحكم. وانتقل الصراع إلى داخل المجموعة البعثية العسكرية - المدنية، وأدّى احتدام الصراع إلى زيادة وتائر التكتل والتجمّع والاصطفاف، واستثمار العوامل الجهوية والشخصية والطائفية في الاصطفاف. وفي سياق الصراع البعثي - البعثي الداخلي اتهمت مجموعات الضباط والمدنيين الموالين للقيادة القومية للحزب اللجنة العسكرية بممارسة الطائفية لتحشيد الأنصار وتقويض شرعية الحزب، بينما كانت اللجنة تشهد بدورها صراعًا داخليًا على قيام بعض أعضائها بعملية التنظيم

العسكري على أسس طائفية بدعوى تجانس الولاء، ما تسبّب بنفي رئيسها اللواء محمد عمران في عام 1964.

بحلول عام 1965 أزكمت الروائح الطائفية الأنوف، وبات الخطاب الطائفي علنيًا في الجيش نتيجة استثمار الضباط الجدد الذين استُدعوا إلى الخدمة أو انضموا إلى الجيش على أساس بعثي. وكانوا في معظمهم ينتمون إلى «الأقليات»، أو إلى منطقة درعا. واتخذ الصراعُ شكل مواجهة بين الفريق السُنّي، أمين الحافظ، واللواء العلوي، صلاح جديد. وحُسِم هذا الصراع في انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966 الذي شقَّ التنظيم البعثي أول مرة على المستوى القومي، وجرى تطهير الجيش من القادة الموالين للقيادة القومية البعثية. ولمّا كانت «المصادفة» أن معظم الضباط الناصريين والمستقلين الوحدويين الذين تمت تصفيتهم في عامي 1963 و1964، ولا سيما بعد انقلاب 18 تموز/ يوليو 1963، ومعظم الضباط البعثيين (الموالين للقيادة القومية) الذين جرت تصفيتهم في شباط/ فبراير 1966، كانوا من السُنّة، فإن معظم الضباط القدامى والجدد ممن يتحدرون من الأقليات الأخرى، ولا سيما العلويين والدروز والإسماعيليين، غدوا في الجيش بنسب أعلى كثيرًا من نسبتهم بين السكان. وعبّرت حركة 23 شباط/ فبراير 1966، على الرغم من خطابها اليساروي الذي يصوغ الخلاف بتعابير يميني ويساري، عن استقطاب ريفي - مديني، وعلوي - إسماعيلي - درزي، يضاف إليه وزن فلاحي درعاوي في مقابل المتحدرين من المدن السورية الرئيسة، وهو صراع شديد التركيب، ليس طبقيًا ولا طائفيًا أو جهويًا أو أيديولوجيًا أو سياسيًا محضًا فحسب، بل هو هذه العناصر كلها معًا، لكن جرى صبّه على سطح السياسة والأيديولوجيات باعتباره صراعًا بين اليمين واليسار. لكن خصوم حركة 23 شباط الذين قوّموها من زاوية طائفية وصفوها بتحالف «العدس»، وهي الحروف الأولى من العلويين والدروز والإسماعيليين. أما المدن السُنية الداخلية المهمشة، فباتت تضع سيطرة مجموعات «العدس» في إطار سيطرة أشمل، وهي سيطرة الريف أول مرة في التاريخ السوري الحديث منذ نهاية الدولة العثمانية على المدن السورية، وتحويل «أعزّتها» إلى «أذلّة».

هذه المدن لم تكن متجانسة؛ إذ اخترقها الخطاب اليساري وسلسلة التحوّلات الاجتماعية - الاقتصادية المتمثلة في نشوء القطاع العام، وتوسّع طبقة

العمال، مسنودًا بالتطور الاجتماعي - الطبقي الحقيقي الأشد تأثيرًا، وهو إنشاء طبقة الفلاحين الصغار والمتوسطين نتيجة تطبيق الإصلاح الزراعي بشكل واسع والذي وصل إلى ذروته بين عامي 1966 و1969، أي في الفترة التي تميزت باللغة السياسية اليسارية الصاخبة. وأكمل هذا التطور حلقة تاريخية بدأها عبد الناصر في سورية في عام 1958 في تحرير الفلاحين من الملكية الإقطاعية الكبيرة، وأدرجها في حقل السياسة العامة، بينما رفعت وتيرتَها إلى الحد الأقصى الحقبة الشباطية بقيادة صلاح جديد.

لاحقًا، وبدءًا من الأعوام الأولى لمرحلة حافظ الأسد، وتحديدًا منذ عام 1974 فصاعدًا، سيتوقّف تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في إطار تخفيف وطأة السياسات اليسارية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بالتزامن مع الانفتاح الواسع نسبيًا على القطاع الخاص، الذي كان يعني نوعًا من إنعاش المدينة السورية، أي مركز هذا القطاع وقاطرته. وكلها إجراءات معتدلة اتخذها حافظ الأسد، وكانت تُدمغ بالنزعات اليمينية في مرحلة السبعينيات التي انتشرت فيها اللغة الأيديولوجية اليسارية. ومما لا شك فيه أن مرحلة حافظ الأسد اعتمدت هذه الاتجاهات الموصوفة باليمينية في تلك الفترة.

3- المرحلة الأولى للجيش العقائدي

يُمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مراحل فرعية عدة متداخلة. لكننا سنركّز عليها في فترتها التكوينية والمؤسسية نظرًا إلى ما لها من دور مؤثر في التطوّرات اللاحقة للمؤسسة العسكرية السورية وعلاقتها بالمجتمع، ونظّر لها التقرير العقائدي للمؤتمر القومي السادس للبعث في عام 1963 تحت اسم «بعض المنطلقات النظرية» وكان ياسين الحافظ قد كتب التقرير باعتباره دليلًا نظريًا منهجيًا للحزب بعد حسم الصراع مع الناصريين واحتكار السلطة. وجرى تجسيد هذه الصيغة النظرية بشكل مؤسسي في ما عُرف بـ «تبعيث الجيش» وفق عقيدة رسمية قومية يسارية جديدة من الناحية الرسمية. أما الضباط المهنيون الذين رفضوا الانضواء الحزبي، فاعتُبروا «رفاق سلاح» لا «رفاق عقيدة». وفُكِّكت مجموعات «رفاق السلاح» بشكل متسارع، أو أُحيلت إلى مواقع مكتبية وتدريبية هامشية. وبحلول

النصف الأول من الثمانينيات، لم يبق منهم إلّا عدد محدود للغاية. وبين عامي 1966 و1970 احتدمت ديناميات الانقسام والاستقطاب في المجموعة البعثية العسكرية القيادية للحزب والجيش العقائدي، فأدّت محاولة سليم حاطوم القيام بانقلاب لمصلحة القيادة القومية في أيلول/ سبتمبر 1966 إلى تصفية معظم الضباط المتورّطين معه، وكان معظمهم من الضباط الدروز، فتراجعت نسبة الضباط الدروز في الجيش، ثم تراجعت نسبة الضباط الإسماعيليين جراء صراعات ما بعد الخامس من حزيران/ يونيو 1967 التي تكلّلت بانتحار العقيد عبد الكريم الجندي، رئيس مكتب الأمن القومي، في سياق حمّى الصراع المستعر بين الفريق حافظ الأسد (وزير الدفاع) واللواء صلاح جديد (الأمين القُطري المساعد).

تركّز الاستقطاب في هذه الفترة من ناحية الشكل الطائفي، وبعد تراجع نسبة الضباط الدروز والإسماعيليين في الجيش العقائدي في ثلاث مجموعات ضاربة، يشكّل الضباط المتحدرون من الطائفة العلوية قادتها، **الأولى** مجموعة اللواء صلاح جديد، **والثانية** مهندس عملية تبعيث الجيش منذ أن شغل منصب مدير شؤون الضباط في عام 1963، وهو المنصب الذي كان يسيطر منه على مفاصل أساسية في الجيش والأمن؛ ومجموعة اللواء المعتقل محمد عمران الذي لم يفرج عنه إلا بعد الخامس من حزيران/ يونيو 1967، وهي المجموعة التي كانت تمتلك تنظيمًا عسكريًا سريًا قويًا مؤلفًا من الضباط الصغار ومتوسطي الرتب الذين جلب محمد عمران معظمهم إلى الجيش في عامي 1964 و1965، ثم في عام 1966، بُغية الاستفادة منهم في تشكيل النواة الأولى للجيش الخاص بحماية الثورة، والتي ستتطور بعد سنوات معدودة من مجموعة صغيرة إلى جيش داخل الجيش العام حمل اسم «سرايا الدفاع»، **والثالثة** مجموعة اللواء حافظ الأسد التي كانت الأضعف لكنها استمدت قوتها من اصطفاف جماعة عمران والضباط البعثيين السنّة والضبّاط المسيحيين والمستقلين خلفها، إذ وجدوا أنفسهم أقرب إلى الأسد في صراعه مع صلاح جديد بسبب كراهية هذه المجموعات لصلاح جديد وسياسته التبعيثية اليسارية العاتية للحزب والمجتمع والجيش والدولة، ومحاولته تحطيم ما بقي من قوة اقتصادية واجتماعية للمدن الداخلية السورية لمصلحة الأرياف، وبنائه جهاز استخبارات أرعبَ حتى مؤسّسه الأكبر عبد الكريم الجندي.

على خلاف مجموعتَي جديد والأسد المختلطتين طائفيًا ومذهبيًا والممتدتين في الحزب، كانت مجموعة عمران مؤلفة برمّتها من الضباط العلويين وأقرب إلى مجموعة عسكرية ضعيفة الامتداد في الحزب، ويحكمها الولاء الشخصي لعمران، لكنها قوية عسكريًا من حيث إنها تمسك بقيادة الوحدات. وتحالف عمران مع صلاح الدين البيطار الذي كان قد ترك البعث بعد حركة 23 شباط/ فبراير 1966 متهمًا الضباط البعثيين «اليساريين» بالفاشية، وحاول أن يعمل على بناء «الحركة العربية الواحدة».

كانت أطروحة «الجيش العقائدي» تموّه هذه الانقسامات. وكان جميع الضباط المنخرطين في الصراع بعثيين. وتطوّرت مجريات صراع معقدة بين جناحي جديد والأسد في مرحلة ما بعد الخامس من حزيران/ يونيو 1967 على مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع واستراتيجية الصراع ضد إسرائيل والعلاقات العربية والدولية والسياسة الاقتصادية - الاجتماعية تجاه المدن الداخلية السورية، والموقف من المقاومة الفلسطينية الناشئة، ثم دخول العامل الأخطر، وهو عامل الصراع على السلطة الذي مثّل فيه جناح الأسد التيار المعتدل والأقرب إلى البراغماتية والمرونة، بينما مثّل جناح جديد التيار الأقرب إلى الراديكالية والمبدئية والتصلّب. وتمكّن الأسد بيسر من الوثوب إلى السلطة، وإعلان ما عُرف بـ «الحركة التصحيحية» في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 ضد ما وصفه بـ «العقلية المناورة»، فدخل المعجَم البعثي السياسي السوري السلطوي الجديد مصطلحٌ جديد، هو مصطلح «العقلية المناورة» بعد دخول مصطلح «اليمين المشبوه» في وصف تيار الأسد.

4- المرحلة الثانية للجيش العقائدي وتحوّلاته في أثناء إعادة بناء الجيش السوري (1970-1983)

يمكن تفريع هذه المرحلة الرئيسة إلى مرحلتين:

- **الأولى** هي مرحلة (1970-1973) التي كان الأسد يُحضّر فيها مع أنور السادات لحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وانتهت بتطوّر قوة الجيش السوري،

ثم تحويله سورية إلى دولة إقليمية بعد التدخل السوري في لبنان في عام 1976.
وعلى مستوى التطور الداخلي الاجتماعي الخاص للمؤسسة العسكرية، كان التجنيد في هذه المرحلة يشدّد على دفع العلويين إلى التطوّع في الجيش. لكنه كان حذِرًا في داخل الطائفة نفسها، ولا سيما عند تجنيد أبناء عشائر الحدادين، وبدرجة أقل عشائر الخياطين بصفتهم محترفين، إذ جرى التأكد أولًا من ولاء المجندين قبل تفريغهم في الجيش، والسبب أن صلاح جديد يتحدر من عشيرة الحدادين، ومحمد عمران يتحدر من عشائر الخياطين، كما استُبعد الحيدريون (أو المواخسة) المنتشرون في مناطق متعددة، أكثفها سكانيًا المنطقة الممتدة من دمسرخو شمال اللاذقية حتى لواء الإسكندرون. وهم يشكلون مذهبًا علويًا يُعرف بهذا الاسم، وظلت نسبتهم في الجيش والأمن محدودة جدًا منذ ذلك الوقت. ويعود أمر استبعادهم إلى أن الحيدريين شكلوا أحد مواقع قوة صلاح جديد. بينما تم فتح الباب أمام تجنيد أبناء طائفة المرشديين الذين خضعوا لاضطهاد شديد طوال فترة البعث في الستينيات (1963-1970)، في نواة الجيش الخاص الذي كان ينشئُه رفعت الأسد شقيق الرئيس حافظ الأسد. وشكّل هؤلاء المرشديون المهمّشون والذين اضطهدتهم بالفعل العشائر العلوية الأخرى، إحدى أهم القوى الضاربة في فرقة «سرايا الدفاع»، وهي الفرقة التي أسس نواتها اللواء محمد عمران لـ «حماية الثورة». وتمت الصفقة على أن يقدم المرشديون الولاء لحافظ الأسد مقابل رفعه الاضطهاد عنهم، وتمكينهم من أداء صلاتهم بحرية من دون تطبيق قانون العقوبات الذي كان ساريًا عليهم حتى عام 1969 على الأقل. وعلى الرغم من أن قضايا الصراع بين الأسد وجديد لم تكن طائفية قط، كما أن من غير الممكن تقويم هذين الرجلين بمعايير الضابط الطائفي، فإن حسابات السلطة والولاء تحكّمت بتهميش الحدادين والحيدريين، وبنسبة أقل الخياطين، لمصلحة التوسع في جذب الموالين من فخذ «النميلاتية» من عشيرة المتاورة ذات الميراث التاريخي المحارب، ومن أفخاذ عشيرة «الكلبية» التي يتحدّر منها الرئيس حافظ الأسد. فشهدت هذه المرحلة نهاية عصر الزعامات العشائرية العلوية التقليدية، بل نهاية عملية تحطيمها لمصلحة ما سيظهر لاحقًا؛ أي حلول الضباط العلويين الكبار الجدد في مكانهم. وفي الواقع حطمت العسكريتاريا العلوية العقائدية بشكل كبير سلطة قادة العشائر العلوية.

- في المرحلة الثانية صدر مرسوم جمهوري بتأسيس الحرس الجمهوري، لكنه لم ينفّذ بشكل ملموس يستحق الاهتمام به. في المقابل بنى رفعت الأسد «جيشه الخاص» في إطار الجيش العام بشكل مدروس. وكان هذا الجيش متنوع الأعضاء، لكن نوياته المقاتلة والصلبة كانت طائفية وعشائرية وفق مراتبها العليا على أساس منطق الولاء. وكان رفعت الأسد يحمل في جيشه الخاص اسم «القائد»، بينما كان حافظ الأسد يحمل اسم «السيد الرئيس»، أما باسل الأسد الذي سيبزغ نجمه لاحقًا فسيحمل اسم «المعلم». تغري هذه الأسماء بتحليل سيميولوجي لديناميات العلاقات ما بين العائلات والسياسة والسلطة. وحاولت ليزا وادين في كتابها **السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، الرموز في سورية المعاصرة**[12] دراسة ذلك، لكنها درستها من باب السيميولوجيا الطقسية والشعارية الخارجية الظاهرة للعيان والتي يعرفها أي سوري متوسّط، ولم تستطع قط فهم السيميولوجيا الأهم، وهي الداخلية.

في إطار تطوّر مقولة «الجيش العقائدي»، تبنّى رفعت الأسد خطابًا يساريًا يقطع في الظاهر مع أفكار أخيه الرئيس وسياساته، وسوّقه بعض أقطاب الحزب الشيوعي السوري المتحالف مع البعث في الجبهة الوطنية التقدمية بوصفه «كاسترو» سورية، وذلك في ضوء العلاقة بين رفعت الأسد والسوفيات، التي ظهر تأثيرها بوضوح في لقاءات حيدر علييف معه لتهدئة حركته الانقلابية[13]. وفي

(12) ليزا وادين، **السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة**، ترجمة نجيب الغضبان (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2010).

(13) زار حيدر علييف دمشق إبان احتدام الأزمة، وشكلت زيارته دعمًا للرئيس حافظ الأسد، وقام في إطار هذه الزيارة بالاجتماع إلى رفعت الأسد مستفيدًا من العلاقات الوثيقة بين السوفيات وبينه لتهدئته، وجعله يتراجع عن عمليته الانقلابية. وكان رفعت الأسد ينتظر هذا اللقاء للخروج من الورطة الانقلابية بعد تضاؤل إمكانات نجاحها. وساهم علييف في التسوية التي عينت رفعت الأسد نائبًا للرئيس مع كل من زهير مشارقة الأمين القُطري المساعد وعبد الحليم خدام، وتسفير الضباط الكبار المنخرطين في الأزمة إلى موسكو، حيث كان برفقتهم فاروق الشرع وزير الخارجية. ولجمع معلومات موثقة عن هذه اللحظات يمكن العودة إلى شهادات مسجلة في أرشيف المركز مع بعض القادة الأساسيين الذين كانوا في زيارة حيدر علييف لرفعت الأسد، أجراها محمد جمال باروت مع بعض أبرز مساعدي الرئيس حافظ الأسد. وانظر أيضًا: محمد جمال باروت، «حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية... من «الحركة التصحيحية» الى تصفية مراكز الجنرالات، إنشاء «الجبهة الوطنية» لا يمنع أحزابها من =

السبعينيات تمكّن رفعت الأسد من أن يكون العنوان الأبرز لما يُعرف بيسار البعث لفظيًا باعتماده لغة الشباطيين لمنح البُعد الريفي الطائفي بُعدًا أيديولوجيًا يساريًا، بينما كان التحالف الفعلي لرفعت الأسد مع الأمراء السعوديين. وتعزّزت هذه العلاقة على الطريقة الشرقية بتصاهر الأمير عبد الله بن عبد العزيز مع إحدى العائلات العلوية. وكان في الواقع يواصل في ذلك خطًا بدأه الملك سعود بن عبد العزيز، حين صاهر العلويين وتزوج إحدى العلويات.

في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي بدأ تنظيم «الطليعة المقاتلة» المنشق عن جماعة الإخوان المسلمين عملياته في شكل اغتيالات ضد شخصيات علوية لمجرد انتمائها العلوي، وذلك لأن هذه المجموعة كانت ترى في النظام نظامًا طائفيًا. وتكلّلت هذه العمليات بمجزرة مدرسة المدفعية (حزيران/ يونيو 1979)، حين أُخرج منفذو العملية من يسمونهم بـ «أبناء السُنّة» من «حفلة الإعدام»، بينما أُبقي على العلويين لقتلهم رميًا بالرصاص، واستخدم ذلك الأمر للتسعير الطائفي المجنون الذي يمتلك نويات مفهومة، بينما كان تعبيره السلوكي فظًا ووحشيًا[14]. ولاحقًا تورّط تنظيم الإخوان نفسه في العمل المسلح بعد أن لوحق مثلما لوحق تنظيم الطليعة المقاتلة. وفي هذه الفترة، أي قبل مجزرة مدرسة

= الانشقاقات ... وعمليات «الطليعة» الإسلامية تسابق التدخل في لبنان (2 من 3)»، الحياة (لندن)، 15/6/2000.

(14) شكلت مجزرة مدرسة المدفعية مناسبة لإعلان مجموعة أطلقت على نفسها اسم «الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين» مسؤوليتها عن العمليات التي وقعت منذ عام 1976 وحتى تاريخ المجزرة. وأضافت عبارة «الإخوان المسلمين» إلى تسميتها (وهي في الأصل «الطليعة المقاتلة») لتوريط الإخوان ونفّذت المجزرة في «الندوة»؛ وهي كافيتريا عسكرية. وخط منفذو العملية على حائط «الندوة» العبارة التالية: «نفّذت العملية كتيبة الشهيد مروان حديد انتقامًا لروح الشهيدين موصلي وعطار»، وهما كادران من الطليعة سقطا قبل أيام عدة من المجزرة. وكان بيان الطليعة ذلك أول إعلان رسمي عن هذه المجموعة. وتضمن البيان اللعب الواضح على التوتير الطائفي بين السُنّة والعلويين. انظر في شأن المعطيات التي أدّت إلى اتخاذ الطليعة قرارًا لا مجزرة: محمد جمال باروت، «سوريا: أصول وتعرجات الصراع بين المدرستين التقليدية والراديكالية في الأحزاب والجماعات الإسلامية»، في: فيصل درّاج ومحمد جمال باروت (منسقان)، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين، ج 1، ط 4 (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص 279.

المدفعية، وضعت سياسات تجنيد الشبان، وكان أبرزها المعسكرات الجامعية لطلاب الجامعات مقابل الإعفاء ستة شهور من الخدمة العسكرية الإلزامية. كان التدريب العسكري مادة يتوقف التخرج على النجاح فيها، مع أنها لا تدخل في حساب المعدلات. فكانت دينامية سلطوية بحتة، لكنها حوّلت مؤسسة التدريب الجامعي إلى «مكب نفايات» لكل من ليس مرغوبًا في بقائه في القطعات العسكرية. فكان معظم الضباط المفرزين إلى مؤسسة التدريب الجامعي ممن ينتمون إلى السُنّة والمسيحيين والأرمن، وممن هم من أصحاب الخطاب اليساري أو المستقلين وغير الحزبيين، وحتى «الكسالى» الذين رغبوا في هذا النوع من الخدمة. ومع ذلك، فإنها تُعتبر مؤسسة عسكرية ذات نمط تعيينات يعكس سياسة مضمرة لتجنب الانقلابات والتخلص من غير الموثوقين، بينما اعتُبر الضباط العلويون موثوقين، فكانت نسبتهم متدنّية في الندب إلى هذه المؤسسة، وهذا هو الجوهر.

مهما يكن الأمر، ففي نهاية هذه المرحلة، وتحديدًا في نيسان/ أبريل 1983، تم تفكيك «سرايا الدفاع»، أقوى جيش خاص، بسبب إخفاق محاولة رفعت الأسد الانقلابية (أواخر عام 1982 - آذار/ مارس 1983)، وتفكيك معظم مراكزها في الحزب والأمن، وذلك بعد أن سيطرت كتلة رفعت الأسد على القيادة القُطرية المنبثقة من المؤتمر القُطري السابع (1979-1980). لكن هذه القيادة وقفت مع الرئيس حافظ الأسد واصطفّت ضد رفعت إبان محاولة الانقلاب. ودشّن ذلك مرحلة جديدة في تطوّر مؤسسات الجيش السوري.

5- مرحلة «قائدنا إلى الأبد ... الأمين حافظ الأسد» (1983-2000)

بعد تحطيم انقلاب رفعت الأسد بشكل نهائي، قاد وزير الدفاع مصطفى طلاس (الذي أصبح العماد مصطفى طلاس) عمليتين: **الأولى**، زيارة جميع الوحدات شخصيًا فور تداعي المحاولة الانقلابية، وتسطير رُقع ممهورة بدم الضباط والجنود عربون وفاء للرئيس، وعليها شعار «قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد». ومنذ ذلك الوقت ساد هذا الشعار رسميًا في سورية. وانتشرت ظاهرة

التوقيع بالدم لاحقًا في تظاهرات الولاء بين المدنيين، وهي سيميائيًا كناية عن تأكيد الاستعداد للتضحية وبذل الدم، وربما تعني هنا التأكيد الرمزي لعلاقة دم بديلة من أخوة الدم الحقيقية مع رفعت. والثانية، تحويل القرار القديم المهمل بإحداث الحرس الجمهوري إلى مؤسسة فعلية. فقام طلاس بإحداث الحرس من خلال إعادة هيكلة بعض الفرق، وتحوّل الحرس إلى «جيش خاص» حلّ مكان سرايا الدفاع المقوّضة[15]، فبدأت مرحلة جديدة في تطوّر الجيش السوري.

في مرحلة 1983-2000، قام اللواء علي دوبا، رئيس شعبة الأمن العسكري، بهندسة نفوذ الضباط في جهاز الأمن وفق أصولهم العشائرية العلوية بشكل نسبي وتحاصصي للحفاظ على التوازن بينها. وطُبِّق ذلك بشكل منهجي أو وفق سياسات (بمعنى Policy) في شعبة الأمن العسكري. لكنها امتدّت إلى المجتمعات المحلية العلوية، حتى على مستوى محاصصات أعضاء مجلس الشعب وقادة الفرق والشعب الحزبية، ولا سيما في محافظة اللاذقية، بينما ظلت محافظة طرطوس بعيدة عنها، وإن جرت محاولات لمد المحاصصة العلوية الداخلية إليها. في هذه المرحلة تكرّست المحاصصات في الهيئات القيادية للدولة، الحزبية والمدنية والتمثيلية (مثل أعضاء مجلس الشعب والإدارات المحلية ...إلخ) وعلى مستوى المجموعات الإثنية كلها وليس على مستوى قوى الطائفة العلوية وحدها، حتى وصلت إلى درجة التركيب العمودي من قمة مجلس الوزراء إلى مجالس البلدات والشعب الحزبية في المدن المتوسطة والصغيرة.

تخصّصت محافظة إدلب بكونها الخزان البشري لقوى الشرطة والأمن الداخلي، بينما ظل جبل العلويين والعشائر البدوية في محافظات مختلفة، مثل حمص وحلب ودير الزور وحوران، وبعض العائلات الكبيرة الموالية في محافظة درعا، المعين البشري الأكبر في تجنيد الضباط، ومثيلها من العائلات والعشائر الموثوقة في المحافظات الأخرى.

في عام 1986 انتهى الصراع مع رفعت الأسد، لكن، في المقابل، سادت مرحلة بريجنيفية، اتسمت بالطقوس الحزبية الرتيبة التي لا يصدقها أحد كما في

---

(15) مصطفى طلاس، ثلاثة أشهر هزت سوريا، ص 25-27.

الاتحاد السوفياتي، وبافتعال شعبية لشخصية غير كاريزمية[16]، وبتضخيم عدد الجيش لتحقيق نظرية «التوازن الاستراتيجي»، ليستقر عدده العامل على نصف مليون رجل. وشكّل الجيش المتضخم أكبر رب عمل في سورية، واستوعب عشرات الآلاف من الشبان في صفوفه، وكان معظمهم من المناطق التي تُعتبر موالية للنظام، وفي مقدمها المناطق الجبلية العلوية والبدوية في البادية السورية التي تتبع في معظمها محافظة حمص. فهنا كان تذرر ملكية الأرض بسبب نظام الإرث، علاوة على ضعف عائدية الزراعة، ومواسم الجفاف وانهيار النظام الزراعي - الرعوي في البادية، وكان ذلك مصدرًا أساسًا لضخ الشبان إلى الثكنات التي تضخمت مع عملية التضخم العسكري للأجهزة الأمنية، حيث بات كل منها يشتمل على عشرات الفروع، وارتفعت موازنات جهاز المندوبين والمخبرين الذين تغلغلوا في المؤسسات الحكومية والاجتماعية من أعلاها إلى أدناها. وتحوّلت الأجهزة الأمنية إلى أجهزة موازية لمؤسسات الدولة ووصيّة عليها؛ ففي كل جهاز أمني كانت هناك شُعَب للتربية والتعليم العالي والاقتصاد وحتى للأديان. أما المحافظات فتكرّس هيكلها القيادي من خلال اللجنة الفرعية التي تضم رؤساء أجهزة الأمن المحلية والمحافظ وأمين فرع الحزب.

أدّى الوجود العسكري السوري في لبنان دورًا خطرًا في تعميم الفساد في المؤسسة العسكرية جراء نشوء شبكات التهريب، وتحوّل «الخط العسكري» بين لبنان وسورية إلى خط للتهريب أكثر منه للمقتضيات العسكرية. وانتشر الفساد في الجيش والأجهزة الأمنية والحكومية والقضائية التي باتت تعيش على الدولة، ولا تعيش من أجلها. وانتشرت في الجيش ظاهرة «التفييش»، وتعني منح إجازات شبه مفتوحة لبعض المجندين (خدمة إلزامية) في مقابل رشوة محددة أو مجموعة هدايا للضابط. ودخلت سورية في مرحلة جمود دورة النخب، فتعطّل عقد المؤتمر القُطري حتى عام 2000، وتمثلت حالة الجمود البيروقراطي في استمرار حكومة محمود الزعبي (1987-2000)، واستمرت كذلك القيادة القُطرية والقيادة

(16) ربما أدّى الحكم الفردي المطلق والإمساك بخيوط الحكم كلها، وعدم الظهور العلني في الأعوام الأخيرة إلى نشوء حالة من الغموض الكاريزمي في شأن الشخص، وهو ناجم عن السطوة والغياب أكثر منه عن سحر الظهور أو الحضور الآسر. لكن الشخصية ظلت غير شعبية في أي حال.

العسكرية الأخرى على رأس مواقعها. وبلغة العلوم الاجتماعية، استكمل النظام السياسي السوري بنيته الزبونية في هذه المرحلة.

اتخذت عملية هجرة الريف إلى المدينة في هذه المرحلة شكل انضمام واسع لأبناء الطائفة العلوية إلى الجيش والأجهزة الأمنية. وخرّجت مدارس الضباط دورات فيها أغلبية واضحة من العلويين، واتخذ الولاء الأمني شكلًا طائفيًا. وامتدّ التطييف إلى التعيينات في داخل مؤسسات الدولة عمومًا. وبعد أن ارتهنت الحياة الاقتصادية كلها للعلاقات الزبونية بالدولة، أصبحت شبكات الفساد عابرة للطوائف، لكن من الواضح أن الطرف الأقوى فيها كان الطرف الأمني المعرّف طائفيًا لدى السكان.

لذلك اتخذ النقد شكل مرارة طائفية عند المواطن المتضرر، وحتى عند الرأسمالي أو التاجر المستفيد من هذه العلاقة، الذي بات يشعر بالمرارة جراء اضطراره إلى مشاركة أصحاب النفوذ الأمني في مصالحه وأرباحه. وتطوّرت فئة من الأثرياء الجدد بالتدريج، من أبناء الضباط والسياسيين العلويين الذين وُلدوا في المدينة، والذين ذهبوا إلى مدارس أبناء العائلات السُنية والمسيحية الغنية التي تعاملت مع الأجهزة الأمنية من منطلق مصلحي من جهة، ونظرت إلى الحزب باستعلاء من جهة أخرى. وهنا نشأت القاعدة الاجتماعية لمرحلة حكم بشار الأسد، وهي القاعدة التي تستخف بالحزب وتتعامل ببراغماتية مع الأجهزة الأمنية باعتبارها نظامًا حاكمًا، تتصدّرها «الذئاب الشابة» من أبناء المسؤولين الأمنيين والسياسيين، وأبناء العائلات الغنية القديمة والأغنياء الجدد.

ثانيًا: القاعدة الاجتماعية للبعث وعملية التريف

كُتب الكثير عن تاريخ الطوائف في سورية في العهد العثماني وفي ظل الحكم الفرنسي. كما كتب الكثير عن محاولات المرحلة الاستقلالية تجاوز هذا الإرث، ولن نحلل هنا مدى نجاح هذه المحاولات. لكن الواضح أن مرحلة البعث والعسكرة أدخلتنا عاملًا جديدًا هو ترييف الجهاز الإداري للدولة. والحقيقة أن لا مشكلة في ذلك حين تكون دولة حديثة قوية منطلقة ونامية وقادرة على استيعاب

هجرة الريف. لكن المشكلة تبرز حين لا تكون الدولة قد تحدّثت بما يستوعب هذه الهجرات، وحين يترافق ذلك مع حزب أيديولوجي وعسكريتاريا. عرضنا حتى الآن تأثير العسكر، وسوف نعرض تأثير القاعدة الاجتماعية للحزب والعسكر، وسنعتمد أساسًا معطيات مصدر مهمّ هو كتاب المؤرخ الفلسطيني حنا بطاطو[17].

استند حزب البعث في انقلابه في عام 1963 إلى نخبة عسكرية تنتمي في جذورها إلى الريف السوري، وتجمعهم توجّهات ريفية متشابهة. كانت هذه النخبة التي يحصرها بطاطو في ضباط اللجنة العسكرية البعثية الذين تقلّدوا مناصب قيادية في الحزب والدولة بين عامي 1959 و1968 من طوائف مختلفة، ومن محافظات مختلفة، لكن أغلبيتها متحدرة من أصول ريفية، أكانوا ملّاكًا كبارًا أم متوسطين أم فلاحين صغارًا[18]:

الجدول (2-1)

أعضاء اللجنة العسكرية ومنابتهم الاجتماعية والطائفية

الاسم	المنشأ	الطائفة	الطبقة
مزيد هنيدي	ريف السويداء	درزي	فلاحية (ملّاك صغار)
محمد عمران	المخرم الفوقاني في ريف حمص	علوي	فلاحية (ملّاك صغار وأعيان دينيون)
بشير صادق	دمشق	سُني	تجارية متوسطة
عبد الغني عياش	حماة	سُني	صناعية متوسطة

يتبع

(17) حين كتب هذا الفصل ونشر الكتاب لم يكن كتاب حنا بطاطو عن فلاحي سورية قد تُرجم إلى العربية؛ إذ دفعته إلى الترجمة في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات بعد ذلك، وتُرجم وصدر فعلًا عن المركز: حنا بطاطو، فلّاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي؛ مراجعة ثائر ديب، سلسلة ترجمان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1991). وأبقينا الاقتباسات كما هي من النسخة الإنكليزية حفاظًا على الفصل كما نشر. (المؤلف)

(18) Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 146-149.

تابع

صلاح جديد	جبلة	علوي	فلاحية متوسطة (أعيان)
أحمد المير	مصياف - حماة	إسماعيلي	من أصول إقطاعية (أعيان دينيون)
حافظ الأسد	القرداحة - جبلة	علوي	فلاحية (ملّاك صغار)
عبد الكريم الجندي	سلمية - حماة	إسماعيلي	فلاحية (ملّاك متوسطون أعيان)
عثمان كنعان	لواء الإسكندرون	سُني	فلاحية (ملّاك صغار)
منير الجيرودي	جيرود - ريف دمشق	سُني	فلاحية (ملّاك صغار)
حسين الملحم	سرمين - إدلب	سُني	فلاحية (ملّاك صغار)
حمد عبيد	السويداء	درزي	فلاحية (ملّاك متوسطون أعيان)
سليم حاطوم	ريف السويداء	درزي	فلاحية (ملّاك متوسطون)
محمد رباح الطويل	اللاذقية	سُني	طبقي وسطى مدينية (أعيان دينيون)
مصطفى الحاج علي	خربة غزالة - درعا	سُني	فلاحية (ملّاك صغار)
أحمد سويداني	نوى - درعا	سُني	فلاحية (ملّاك متوسطون)
موسى الزعبي	المسيفرة - درعا	سُني	فلاحية (ملّاك متوسطون)
مصطفى طلاس	الرستن - حمص	سُني	فلاحية (ملّاك متوسطون)
أمين الحافظ	حلب	سُني	طبقة مدينية وسطى

نُلاحظ أن أغلبية أعضاء اللجنة العسكرية من الفلاحين المتوسطين والصغار، والقليل منهم، مثل عبد الغني عياش وبشير صادق، ينتمي إلى طبقة التجار أو الصناعيين، وهؤلاء تفرغوا للمهمّات والأمور الدبلوماسية في الخارج[19]. وكما أسلفنا، شهدت اللجنة العسكرية البعثية تغيرات عدة في قيادتها، وعمليات إقصاء متكررة لأعضائها؛ فمنذ عام 1960 تسلّم محمد عمران قيادة اللجنة خلفًا لمزيد

(19) Ibid.

هنيدي، واستمر في منصبه حتى آب/ أغسطس 1962 عندما تسلّم صلاح جديد القيادة، وقاد حركة 8 آذار/ مارس 1963 التي أدّت إلى استيلاء حزب البعث على السلطة. وبعد نجاح الحركة مباشرة أُعيد محمد عمران إلى منصبه في قيادة اللجنة العسكرية، واستمر فيه حتى تموز/ يوليو 1963. ثم استُبعد عمران وتولّى أمين الحافظ قيادة اللجنة العسكرية، أما صلاح جديد فتسلّم في تموز/ يوليو 1963 منصب مدير شؤون الضباط في الجيش السوري، وهو عمليًا أهم المواقع القيادية. وذكر بطاطو أنه بعد عام 1963 أصبحت عناصر القوة ضمن اللجنة العسكرية بيد عمران وجديد وحافظ الأسد[20].

كان لانتماء ضباط اللجنة العسكرية إلى طبقة فلاحية زراعية (ريفية) آثارٌ غير محدودة في المجتمع السوري؛ إذ بدأت طبقة الفلاحين تتوسع ويزداد تأثيرها وترتقي اقتصاديًا واجتماعيًا بخلاف العهود السابقة، لتُوازِن طبقة سكان المدن، وتتحكّم بها في مراحل لاحقة. وبالطبع اتبعت اللجنة العسكرية سياسات اقتصادية واجتماعية لمصلحة الريف. فعلى سبيل المثال، ساهمت سياسات التأميم والإصلاح الزراعي في ارتفاع نسبة ملّاك الأراضي (الصغار والمتوسطون) والذين يملكون بين 10 و100 هكتار إلى 58.7 في المئة بين عامي 1960 و1971 بعد أن كانت 36 في المئة في عام 1955، و33 في المئة في عام 1940[21]، ما جعل فئة القرويين تفرض حضورها على المجتمع السوري، كونها تعتمد على مواردها الاقتصادية الذاتية، وباستقلالية نسبية عن المدن، وأصبحت هذه الفئة تتحكّم ببيروقراطية الدولة. يقول بطاطو: «إن أعضاء هذه الطبقة قاموا بجلب أقاربهم أو معارفهم أو أبناء طوائفهم من أجل التوظّف في مؤسسات الدولة، وبالتالي أصبح سكان الريف (حوران وحماة وجبال اللاذقية وإدلب) هم الشريحة الأكثر حضورًا في بيروقراطية الدولة». ويقتبس بطاطو من وزير الإعلام السوري السابق سامي الجندي قوله: «بدأت قوافل القرويين من السهول والجبال تتدفق على دمشق لدرجة أنك تسمع القاف

(20) Ibid., p. 155.

(21) Ibid., p. 155.

في الشوارع والمقاهي وغرف الانتظار»[22]. ويذكر بطاطو أن عدد سكان دمشق زاد من 529 ألفًا في عام 1960 إلى 836 ألفًا في عام 1970، بسبب حركة الهجرة من المناطق الريفية (من الطوائف كلها) إلى دمشق، واختراقهم الجهاز الإداري للدولة، أي إن نسبة الزيادة السنوية في سكان دمشق بين عامي 1960 و1970 بلغت 46.7 في المئة، بينما كانت 26.3 في المئة بين عامي 1970 و1981، بمعنى أن كثافة حركة الهجرة الريفية كانت في ستينيات القرن الماضي أعلى منها في السبعينيات[23]. وإضافة إلى تفسيرات بطاطو الذي قرن الزيادة بعامل الهجرة الداخلية، فإن المحدد الأساس لهذه الهجرة نتج من الخدمة العسكرية الإلزامية أو المهنية وتمركزها في المنطقة الجنوبية، وكذلك تمركز أجهزة الدولة وتوسّع كوادرها في دمشق.

كتب بطاطو: «مما لا شك فيه أن أبواب البيروقراطية فُتحت في عهد البعث لسكان الريف خصوصًا بعد عام 1964، تزامنًا مع تأميم الشركات الصناعية الكبرى حيث توافرت وظائف لكثير من القرويين، وفي عام 1965 أيضًا نتيجة حركة التأميم الثانية وازدياد دور الحكومة في الحياة الاقتصادية. وأدّى ذلك إلى تضخّم مطّرد في عدد العاملين في القطاع الحكومي الذين ينتسبون إلى حزب البعث من 33979 في عام 1960، إلى 198097 في عام 1971، فإلى 546146 في عام 1981، ثمّ إلى 717387 في عام 1992»[24]. والجدير بالذكر، أن شريحة الموظفين في القطاع الحكومي كانت الأكبر عددًا بين الأعضاء الكاملي العضوية في حزب البعث في عام 1968، وأن شريحتي الفلاحين والطلاب كانتا الأكبر عددًا بين الأعضاء المرشحين لنيل العضوية باعتبارها مدخلًا للوظيفة في مؤسسات الدولة (انظر الجدول التالي):

---

(22) يشير استخدام حرف «القاف» أو «الكاف» أو «الغاف» في سورية إلى سكان الريف السوري، فعلى سبيل المثال يستخدم أبناء ريف حماة وحمص وإدلب وطرطوس واللاذقية «القاف المفخمة» في حديثهم، في حين يستخدم أهالي حوران «الكاف»، أما أبناء ريف دير الزور والرقة وحلب فيستخدمون «الغاف»، وهذا يميزهم في حديثهم من سكان المدن الذين يستبدلون حرف القاف بالهمزة «أ».

(23) Ibid., p. 160.

(24) Ibid.

الجدول (2-2)

التركيبة الاجتماعية لحزب البعث في عام 1968

الفئة الاجتماعية	العضوية (عضو عامل) (في المئة)	المرشحون (نصير) (في المئة)
العمال	12	14
الفلاحون	16	28
الطلاب	20	32
الموظفون	32	7
المعلمون	16	4
آخرون	4	4

يذكر بطاطو تذمّر سكان المدن أيضًا، خصوصًا طبقة التجار المدينيين لاضطرارهم إلى التعامل بشكل متكرر مع جهاز بيروقراطي من أصول فلاحية لا يعرف المعاملات التجارية ويفتقر إلى خبرة إدارة المؤسسات، أو يضمر العداء لسكان المدن والتجار، ما أدى إلى عرقلة أعمالهم، والتضييق عليها. وضاق تجار سورية وصناعيوها ذرعًا بالسياسات البعثية، ولا سيما تأميم الشركات والمصانع، وباختراق الفلاحين والريف للجهاز الإداري وتحكّمه بمؤسسات الدولة. وضمن هذا الإطار نفهم لماذا ساند تجار حلب ودمشق حافظ الأسد في انقلابه على صلاح جديد في ما عُرف بـ «الحركة التصحيحية» في عام 1970؛ فحافظ الأسد كان يدعو إلى تفعيل القطاع الخاص وإعطائه دورًا في الاقتصاد الوطني والحد من السياسات الراديكالية اليسارية «الانتقامية» التي طبقها صلاح جديد. ويذكر بطاطو كيف أن تجار حلب ودمشق أرسلوا المتظاهرين إلى شوارع المدن الكبرى حاملين لافتات تقول: «طلبنا من الله المدد، فأرسل لنا حافظ الأسد»[25].

على الرغم من انفتاح حافظ الأسد على سكان المدن ونسجه علاقات مع تجارها ورجال الأعمال فيها، وتعهّده تأمين التسهيلات التي تضمن ازدهار

(25) Ibid., p. 175.

أعمالهم، إن هم محضوه الولاء السياسي، فإنه لم يحدث قطيعة مع سياسات البعث في الستينيات، فاستمرت الهجرة الريفية إلى المدن، واستمر تضخم الجهاز الإداري للدولة الذي شكل الحاضنة لسكان الريف. وظل حزب البعث العربي الاشتراكي حتى مطلع التسعينيات من القرن المنصرم الأداة الأهم للنظام في السيطرة على تفصيلات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثمّ كان لا بدّ من تعزيز دوره من خلال ربط التوظيف والترقي الوظيفي في مؤسسات الدولة، بالانتساب إلى الحزب، الأمر الذي ساهم في تضخم القاعدة الحزبية[26].

في غياب المؤسسات المدنية والرقابة الاجتماعية وتداخل الأمني بالسياسي، ساهم توسع القطاع العام، وتحسن أحوال القطاع الخاص، وتدفّق المساعدات الخليجية بعد حرب 1973 إلى ظهور «طبقات برجوازية طفيلية» اغتنى أفرادها من الصفقات والرشاوى والفساد والتهريب. وأصبحت هذه الطبقة وتفرعاتها مكوّنًا لقاعدة النظام الاجتماعية إلى جانب الفلاحين والعمال والموظفين في الدولة. ونلاحظ هنا كيف تحوّل القادة البعثيون الريفيون من قادة حزبيين وعسكريين في الستينيات إلى موظفين تابعين في السبعينيات والثمانينيات ليصبحوا «برجوازية جديدة» إلى جانب «البرجوازية المدينية»، وتحديدًا برجوازية دمشق وحلب التي ضَمِن حافظ الأسد مصالحها لقاء الولاء السياسي. وأدّى ذلك، علاوة على التغيرات الدولية التي تمثلت في تفكك الاتحاد السوفياتي وتراجع التحالفات الدولية في مرحلة الحرب الباردة، إلى تقليص دور الحزب باعتباره أداة تحكّم وسيطرة على المجتمع، وحاضنًا للقواعد الاجتماعية التي كان النظام يرتكز عليها (فلاحون وعمال وموظفون) لمصلحة الطبقة الجديدة. وبدأ النظام إجراء تغييرات لملاءمة الواقع الجديد، حيث أعطى مجالًا أوسع، ونسبة تمثيل أكبر لأصحاب المصالح والشركات ورجال الدين وزعماء العشائر في المقاعد المستقلة في مجلس الشعب، وشكل هؤلاء نحو 33.2 في المئة من مجلس الشعب منذ عام 1994[27]، لكن تمثيلهم كان غير سياسي، مثلما هو معروف.

---

(26) Ibid., p. 177.

(27) Ibid., p. 277.

منذ ذلك الحين، بدأت الطبقة الجديدة تتوسع ويزداد تأثيرها على حساب القواعد الاجتماعية الرئيسة لحزب البعث. وشهدنا في نهاية عهد حافظ الأسد تراجع دور الحزب وحضوره بشكل كبير في المجتمع السوري. وصار النظام غير معني بالحزب إلا في ما يتعلق بالشق الدستوري؛ إذ إن الدستور السوري الدائم لعام 1973 ينص على أن تقوم القيادة القُطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بتقديم مرشح من الحزب لرئاسة الجمهورية إلى مجلس الشعب من أجل الموافقة عليه، وذلك قبل عملية الاستفتاء الشعبي. وبناء عليه نظر النظام إلى الحزب على أنه وسيلة، إما للتجديد للرئيس حافظ الأسد، وإما لتوريث الحكم لابنه بشار الأسد.

ورِث بشار الأسد عن والده قواعد اجتماعية في حالة تغير، وطبقة طفيلية متعفنة في داخل جهاز الدولة، وفي المساحة الواقعة بين جهاز الدولة ومجال الأعمال. لكن مرحلته أتمت عملية الانزياح في التحالفات الاجتماعية التي بدأت في ظل الفساد والاستبداد، لتنقلب قواعد النظام القديمة ضده. كنا قد تناولنا هذه المرحلة في الفصل الأول من كتاب **سورية درب الآلام نحو الحرية** عند الحديث عن خلفية الثورة الاجتماعية والسياسية في مرحلة بشار الأسد. في هذه المرحلة الجديدة تلاشى دور الحزب بشكل شبه كامل، في ما عدا بعض الوظائف التسييرية. ودمّرت السياسات النيوليبرالية القواعد الاجتماعية التي ارتكز عليها الحزب في لحظة تولّيه السلطة في عام 1963، وزادت سنوات الجفاف (2005-2009) من مآسيها، خصوصًا في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية، ونتج منها أكثر من مليون نازح إلى المدن السورية بحثًا عن فرص عمل جديدة[28]، ما شكّل عبئًا جديدًا على المدن السورية، فتضخّمت أحزمة الفقر والبناء العشوائي التي ناءت بحملها المدن المريَّفة أصلًا، وازداد انتشار الجريمة واتساع أنماط التديّن المتطرّفة.

من ناحية أخرى، زوّدت الهجرة الريفية المدينة السورية بالشريحة المؤهلة للاحتجاج، إضافة إلى العوامل المساعدة له. وبالطبع يختلف وعي الشريحة الريفية التي استقرت في المدن عما كان وعيها قبل أربعة عقود؛ إذ أدّى انتشار

---

(28) «مليون سوري يواجهون خطر سوء التغذية بسبب الجفاف»، بي بي سي عربي، 2/ 10/ 2008، شوهد في 5/ 12/ 2016، في: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7647000/7647931.stm.

التعليم، ولا سيما التعليم العالي، إلى زيادة الوعي لدى الشرائح التي توطّنت في المراكز المدينية أو مراكز الأطراف؛ الأمر الذي جعلها ناضجة ثقافيًا وسياسيًا، ومتذمّرة من أوضاعها وراغبة في التغيير. وتلقفت هذه الشريحة انطلاق الربيع العربي للخروج على النظام والمطالبة بالإصلاح في البداية، وفي مرحلة لاحقة راحت تطالب بـ «التغيير الكامل» لأن النظام رفض القيام بالتغيير بنفسه.

بدأت علاقة بشار الأسد بقيادة الجيش في حياة والده لتسهيل التوريث. ويمكن تقسيم مرحلة حكم بشار الأسد من زاوية العلاقة بالمؤسسة العسكرية إلى مرحلتين: تميزت المرحلة **الأولى** (2000-2005) بمسايرته هذه المؤسسة شكليًا وتوازنيًا وفق الدورة الطبيعية، باسم تطبيق قانون الجيش. بينما تميّزت المرحلة **الثانية** (2005-2010) بقيامه بمحاولة إعادة الهيكلة. في هذه العملية أفرغ الأسد الابن الجهاز القيادي القديم من الضباط الذين ورثهم عن والده، وسلّمه إلى الضباط الذين نشأوا معه، واعتمد على الحرس الجمهوري الذي يدين بالولاء له. وتضخّمت سلطات شقيقه العقيد ماهر الأسد في الفرقة الرابعة التي ورثت سرايا الدفاع المنحلة منذ عام 1984، وبات ماهر (المتورط مباشرة في مجال الأعمال والعمولات) مركز قوة كبيرة صاعدة تحاول أن تمتد إلى الألوية في الفرق العسكرية الأخرى كلها، وتربط ولاء ضباطها به مباشرة. بهذا الأمر، جرت محاولة جديدة تذكّر بسلطة رفعت الأسد القديمة لكن بدرجات وشروط مختلفة؛ إذ سادها في بعض الشروط حالات توتّر بين الأخوين لكنها لم تصل قط إلى مستوى التوتر بين رفعت وحافظ؛ إذ ورث بشار الأسد منصبًا رئاسيًا أقوى كثيرًا من منصب حافظ الأسد الذي استقر أخيرًا بعد صراعات داخل المؤسسة وخارجها، وبعد قمع شامل لخصومه السياسيين وصل إلى حد إرهاب فئات واسعة من المجتمع واضطهادها، إلى أن استقر الحكم على مجتمع خائف وفَزِع. في السنوات الأخيرة من حياته فحسب، بانت معالم سلطاته التي لا يحدّها حد في داخل سورية، ولا توجد أي فقرة في الدّستور تحد من سلطة الرئيس، فهو دستوريًا «كلي القدرة»، أي إن هنالك أساسًا دستوريًا لتقديس الحاكم، وهذا ما ورثه بشار الأسد.

في المرحلة الثانية (2005-2010) التي اتّسمت بالتخلّص من مراكز القوى القديمة التي اعتمد عليها الأسد الأب في حكمه، اعتمد الأسد الابن على إحكام السيطرة على مؤسسات الجيش بالتدريج بوساطة تعيين من يثق بهم من ضباط الحرس في المناصب التي تخلو. **وغدت وحدات الحرس الجمهوري نوعًا من «جيش خاص» لرئيس الدولة في إطار الجيش العام، كما كُرّست أول مرة شكليات عمل الجيش باعتباره مؤسسة لمصلحة عائلة رئيس الدولة، حيث صور رئيس الدولة على صدر كل ضابط وجندي في زيّه الرسمي، وانتشرت على بعض السيارات الصورة الثلاثية: حافظ الأسد وبشار الأسد وماهر الأسد وتحتها عبارة: «هكذا تنظر الأسود»؛ وهذه الصورة أبرزت بشكل واضح مظاهر الإفصاح عن «عائلية النظام».**

كانت حصيلة ما قام به بشار الأسد خلال هذه الفترة التخلّص من الطاقم القديم لحافظ الأسد، وهو ما نجح فيه على الرغم من تبجّح الحرس القديم باستحالة ذلك. كما أنه وَضَعَ الحزب في مكان هامشي بعد رفض قيادة الحزب ورئيس مجلس الوزراء مشروع فصل الحزب عن سلطة الدولة وفق آلية مرحلية. وسرّع ديناميات التحرير الاقتصادي التي فكّكت تحالفات النظام البعثي بوتيرة خطرة مع قواعده الاجتماعية التقليدية الموالية له، والتي هي خزان سلطته. وكانت النتيجة تدعيم سلطات بشار الأسد والنخبة المؤلفة من رجال الأعمال والأقارب والأمنيين الذين يعتمد عليهم على حساب المؤسسات التي تعرّضت للإضعاف الشديد في ما عدا المؤسسة الأمنية.

ثارت أسئلة كثيرة وشائعات عن مدى قوة الرئيس الشاب، وسيطرته على مؤسسات الدولة، وشغل الإعلام الغربي والعربي بالتشكيك في قدراته. وكان رأي مؤلف هذا الكتاب حتى في تلك المرحلة أن هذا الرئيس أقوى بدرجات من والده عندما تسلّم الرئاسة؛ ذلك أن والده احتاج إلى أكثر من عقدين لبناء هذا المنصب بسلطاته المطلقة، بينما ورث بشار الأسد هذا المنصب القوي والمطلق جاهزًا، بغض النظر عن صفات من يتقلّد المنصب وتواضع قدراته وكفاءته الشخصية.

برزت بالفعل سلطات الفرد بشكل جلي بحسب قرارات مؤتمر حزب البعث في عام 2005 الذي كان بشار الأسد سيّده المُطلَق، وكان يفترض القيام بخطوات إصلاحية مرحلية ملموسة، لكن بشار الأسد جمّدها كلها بسبب قناعته بأن اللبرلة الاقتصادية والاندماج بحركة الأسواق عبر رأس المال الخليجي والمغترب، بل والأجنبي، هما الحل، فسار على خطى زين العابدين ومبارك حرفيًا، بينما عطّل أي مسار انفتاحي سياسي ومدني مواكب إلى درجة أن مشروع قانون الجمعيات الجديد تم حصره في قنوات سرّية مشددة. وساهم بشار الأسد نفسه في إطالة أمد إقراره للتوقف عند الملاحظات، بينما تمثلت الحقيقة في رفض أي مشروع على هذا المستوى البسيط من التحديث. وكان نتيجة ذلك مشروع قانون استغرق النقاش فيه نحو أربع سنوات من دون التوصل إلى صوغه. وحين لمعت شرارات الثورة كانت هذه الصيغة ما زالت محل أخذ وجدل. وفي الحقيقة، كان بشار الأسد عائقًا أمام أي إصلاح، وهو الذي جاء بخدعة إنه رجل الإصلاح لتمرير التوريث.

في عام 2011 كانت المحصلة انخراط القواعد الاجتماعية التقليدية والنمطية للسلطة في الثورة على النظام، وكانت أشد الحركات المقاوِمة للنظام هي التي شكّلت في الماضي القواعد التاريخية للبعث؛ إذ شارك في الثورة عشرات الآلاف من العمال والفلاحين والمثقفين الذين كانوا أعضاء في حزب البعث. ولوحظ ذلك في محافظة درعا التي كانت تُعتبَر، باللغة السياسية السورية الدارجة، «خزان البعث»، كذلك شاعت طرفة تقول إن معظم الأنصار والأعضاء العاملين في فرع إدلب للحزب هم محرّكو الثورة ومؤججوها. ولهذه الطرفة نصيب كبير من الصحة؛ فالبعثيون في حزب من ملايين الأعضاء القسريين غالبًا، هم من أبناء الشعب المتضررين مثله من سياسة النخب الجديدة التي تتصدّرها «الذئاب الشابة»، في حين أصبح أعداء البعث التاريخيون، من قطاعات رجال الأعمال ودعاة الاستقرار وتوثيق العلاقات مع السعودية ودول الخليج بشكل عام والداعمين لفكرة السلام مع إسرائيل، هم حلفاء النظام. أما قواعده الاجتماعية القوية، فاقتصرت على العصبية الطائفية.

ثالثًا: صعود فئة «الذئاب الشابة» ونظام «التشبيح والتشليح» أبناء الأغنياء القدامى والجدد والنخبة الأمنية والسياسية

من المفيد أن نذكر هنا، أن المقارنات مع نظام البعث بقيادة صدام حسين في العراق غير مُجدية دائمًا. صحيح أن النظامين استبداديان أمنيان، إلا أنه لم يجر تطييف واضح لأجهزة الأمن في العراق في أي مرحلة؛ فالدولة العراقية دولة ريعية توزّع ريع النفط على مرافق البنية التحتية والخدمات التي تُقدّمها الدولة، وعلى المجتمع مباشرة في بعض الحالات، وتكاد لا تجبي منه أي دخل فعلي، والنظام يقمع من يُعاديه، أما من يحالفه فيمكن أن يستفيد. لكن النظام السوري ليس ريعيًا، فهو يجبي من المجتمع معظم ما يُعيل الدولة. لكن الفساد يؤدي إلى قيام جهاز الدولة بجباية غير رسمية، لا تلبث أن تؤدي إلى إعفاءات من الضرائب لقاء رشاوى وأتاواى وحتى شراكات مع قادة الأجهزة الأمنية وأبنائهم والمقرّبين منهم. هذا يعني، خلافًا للعراق، أن حلفاء النظام أنفسهم لا يسلمون منه؛ فرموز النظام ترغب في مشاركتهم في ثروتهم وفي أمور أخرى، ما يحوّل النظام في سورية إلى نوع من حكم السارقين أو «كليبتوقراطيا»، وبالعامية السورية «نظام تشليح»، والتشليح باللهجة العامية السورية يعني السرقة.

لكن الجباية المالية غير القانونية لمصلحة شبكات الفساد تجلب معها شبكات عنف غير رسمية من خارج جهاز الدولة، وهي شبكات وعصابات «الشبّيحة»، ما يجعل النظام السوري في مراحله النهائية «**نظام التشليح والتشبيح**»، وهو عكس الدولة الريعية التي توزّع المال وتكسب الولاءات. و«نظام التشليح والتشبيح» هذا حالة فذة ونظام فريد في الحكم.

لم يُعترف في هذه المرحلة بالعلويين طائفةً مستقلةً؛ ففي محاولته حكم أغلبية السكان كان على بشار الأسد أن يهمش الحدود الفارقة بين الأقلية والأكثرية، حيث لا تظهر الأقلية باعتبارها جماعةً طائفيةً، وبالتالي أقلية. فقُضي على مصادر معيشتها الأصلية بتحويل اعتماد أفرادها على الجيش والأمن ووظائف الدولة الأخرى. وتطوّرت عملية طحن الطائفة العلوية باعتبارها كيانًا خارج الدولة وتحولت إلى الاعتماد الكامل على النظام والتماهي معه كأنه نظامها. وجرى قمع

عنيف لأي محاولة لتنظيم معارضة سياسية في داخل هذه الطائفة. وبالتدريج، توجّهت الطاقات السياسية النقدية فيها إلى مجالات ثقافية وفنية غير مضرّة بالنظام، ولا تشكّل خطرًا سياسيًا عليه.

في ميدان لبرلة النموذج التسلّطي السياسي اقتصاديًا، جرت عملية إعادة بناء شريحة رجال الأعمال الجدد الذين اندمج قسم كبير منهم برأس المال السوري والخليجي المغترب في مرحلة بروز فوائض مالية ضخمة في الدول النفطية العربية تبحث عن مطارح استثمارية. وكانت هذه الوتيرة نتيجة التوجه الجديد واستمرارًا لعملية تحديث التشريعات والقوانين التي بدأت في عام 2000، لكن ارتفاع هذه الوتيرة خلال عامي 2005 و2006 ارتبط بمحاولة جذب تلك الفوائض، فصدر في عامي 2005 و2006 ما يقارب 160 مرسومًا تشريعيًا وقانونًا، يتعلق أكثر من 50 في المئة منها بتحديث مناخ الأعمال وبيئة الاستثمار. أما مجموع المراسيم والأوامر الإدارية خلال الفترة نفسها، فتجاوزت 1200 مرسوم وقرار[29]. وأُعيد بناء شريحة رجال الأعمال على وجه التحديد في هذا السياق للشراكة مع هذه الاستثمارات، وتهيئة استقبالها من النواحي كلها، وتحوّلت هذه الشريحة وفق المنهجين التونسي والمصري التسلّطيين المتلبرلين اقتصاديًا إلى نوع من «قاطرة» لعمليات الاستثمار التي تناسبت طردًا مع تراجع دور الدولة[30]، وتركزت هذه الاستثمارات، كما كان متوقعًا وكما حدث بالفعل، في قطاع الخدمات، ولا سيما في المجالات العقارية، ما سرّع تفكيك ما يمكن تسميته تجاوزًا العقد الاجتماعي - السياسي التقليدي السابق بين نظام الدولة وقواعده الاجتماعية التقليدية المرتكزة على الفلاحين المستفيدين من الإصلاح الزراعي والريف عمومًا وعمّال القطاع

---

(29) محمد جمال باروت، «التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، محور الاقتصاد والإنتاجية: مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (1970-2005)»، الجمهورية العربية السورية. هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. [د. ت.]، ص 265.

(30) في ما يخص الحالة في تونس انظر: عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 15-35.

العام. وكان نشوء التحالف بين بيروقراطية النظام الأمني بدرجة أولى وهذه الشرائح، من أبرز علامات التحول.

نعتبر، في هذا الكتاب، أن بيروقراطية النظام هي النقيض التام لبيروقراطية مختلفة من حيث النوع عن نمط الدولة الريعية الصافي أو الأنموذجي كونها تعتاش على الجباية المشوّهة وليس على التوزيع. فبيروقراطية الدولة الريعية توزّع الريوع على المجتمع وتعتاش من الدولة. أما بيروقراطية الفساد والأمن السورية فتعتاش من الدولة بوساطة استغلال الجبايةَ لنفسها وليس للدولة، بما يشبه الإقطاع «الأمني - البيروقراطي» الذي يستخدم القوة في جباية القيمة الفائضة. لهذا كان لكل خدمة ثمن إضافي مشوّه يُفرض على تأديتها، وهو ما تُعرف درجاته البسيطة بالرشوة.

يقوم اقتصاد سورية على فائض العمل الزراعي والخدمي والصناعي، وهي ليست دولة ريعية، وتعتاش الدولة عمومًا من فائض القطاع العام. لكن هذا الفائض لا يسمح لها بإعالة جهازها الضخم إلا بشق الأنفس. ومن هنا، فإن دخول الموظفين الصغار والكبار منخفضةٌ، ويتولّى الفساد الصغير سدّ النواقص للموظفين الصغار والمتوسطين، بينما يتولّى الفسادُ الكبير تكوين رسملة كبيرة في ما عرف بِـ «البرجوازية البيروقراطية»، والأكثر دقة التراكم الرأسمالي الناتج من استغلال حيازة الدولة، أو تحكّم السلطة بالدولة. أما القطاع الخاص، فقلما تُجبى منه الضرائب وينتشر فيه التهرّب الضريبي. ويعتبرُ الفساد من أهم وسائل التهرّب الضريبي، بل إن كل تهرّب ضريبي، أكان صغيرًا أم كبيرًا، محكومٌ بصفقة فساد، ولسخرية التاريخ وعلم الاقتصاد، ليس الفساد إلا جباية، لكنها جباية مباشرة يقوم بها أصحاب النفوذ لمصلحتهم وليس لمصلحة الدولة. فبدلًا من التزام الدولة والمصلحة العامة يلتزم رجل الأعمال، والمواطن البسيط أيضًا، ويكون الدفع مباشرة للمسؤول الكبير أو الصغير الذي يُسهّل له إجراءاته والحصول على حقوقه في حالة المواطن، والحصول على امتيازات وتراخيص وخرق القانون والتهرب الضريبي في حالة رجل الأعمال. ويفوق المقابل الذي يتلقّاه المسؤولون الفاسدون الدخول الرسمية أضعافًا مضاعفة. وفي حالات الخدمات والجمارك

والحدود والشرطة، حيث العائد من الرسوم والمخالفات يبلغ أرقامًا خيالية، تقوم «شبكات إقطاعية بيروقراطية» أو «إقطاعية أمنية» بتوزيع العائد الناجم من الفساد، من أصغر شرطي يجبي مخالفة سير أو رشوة جندي علي الحدود حتى الضابط الكبير الذي وظّفه في مكانه، فيبدو الأمر وكأن المسؤولين أقطعوا مجالات لنهبها.

تغلغل الفساد في سورية في مجالات الحياة كافة حتى غدا بنيويًا، ويكاد يستحيل تمرير أي إجراء روتيني من دونه، وانتشرت معه منظومة قيمية ومعيارية جديدة تُعلي من شأن الشطارة والفهلوة والتحايل والتلاعب بالقانون، وتُعطي من يتّصلون بالمراكز العُليا أو من يسمون «المفاتيح»، ومنهم من تُطلق عليهم صفة «كسّاب وهّاب»، قوةً اجتماعية في النفوذ والتأثير. ووصلت هيمنة هذا الأنموذج إلى درجة تفاخر أولئك بعلاقاتهم مع تلك المراكز باعتبارها علامة على القوة. وسمحت اللبرلة الاقتصادية المتسارعة للبيروقراطية الأمنية والسياسية العليا التي تكوّنت رسملتها من نهب الدولة أو «التعيش منها» بأن تندمج بالسوق من خلال شبكتها العائلية، أو من خلال أبنائها أو أصهارها، ولهذا ما كان ممكنًا أن تجد مطعمًا في جبل قاسيون على سبيل المثال لا يعود إلى أحد أقوياء تلك البيروقراطية[31]. من هنا، ما إن بدأت الاستثمارات الجديدة بالتدفق، حتى اندمج أقوياء هؤلاء البيروقراطية من خلال أبنائهم أو أصهارهم بالشركات الجديدة القابضة التي شكّلتها تلك الشريحة، وكان من أهمها شركة «شام القابضة»، والشركة «السورية القابضة»[32]. ونظّمت استثماراتها بتعاون وثيق مع الحكومة التي أقرت الأماكن

(31) أكد مدير مشروعات الاستملاك في محافظة دمشق، محمد مالو، في تصريحات صحافية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 أن: «لا مطاعم مرخصة في قاسيون سوى ثلاثة (دوميانا - لامونتانا - أحلى طلة). أما الطاولات غير المرخصة فقد تم قمعها». وهذه المطاعم يملكها رجالُ الأعمال النافذون في الدولة. انظر: «ثلاثة مطاعم مرخصة على جبل قاسيون فقط ... والبقية برسم المخالفة»، دي برس، 21/ 11/ 2010، شوهد في 4/ 12/ 2016، في: http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=63454.

(32) شركة شام القابضة: أسسها 71 رجل أعمال برأس مال قدره مليار و350 مليون دولار أميركي. وكان رامي مخلوف ومحمد كامل شرباتي صاحبي أكبر حصة فيها، بينما رئس مجلس الإدارة رجل الأعمال الدمشقي محمد نبيل الكزبري المغترب في النمسا. أما المساهمون في شركة شام القابضة، فهم: نبيل رفيق الكزبري - محمد كامل صباغ شرباتي - أسامة قرواني - شركة صندوق المشرق الاستثماري ممثلها رامي مخلوف - محمد صباغ - محمود فرزات - هاني عزوز - إيهاب =

الاستثمارية، ووافقت على خطط الاستثمار ومشروعاته التي لم يذهب سوى جزء محدود جدًا منها إلى الصناعة، بينما ذهب الباقي إلى الخدمات والعقارات. أما الزراعة التي كان يقوم عليها الاقتصاد السوري وقواعد النظام الاجتماعية، فكانت الغائب الأكبر. وقدّر رامي مخلوف في تصريحات نشرتها صحيفة **الاقتصادية** حجم نشاط مؤسسي شركة شام القابضة وحدها بـ 60 في المئة من النشاط الاقتصادي السوري[33].

تنتشر شائعات لا تُحصى عن الشراكات وتوزيع الوكالات وصفقات الفساد في المدن السورية، ولا سيما بين رجال الأعمال. والأمر اللافت أن الشائعات

= مخلوف - سنيح غزال - محمد رستم - سعد الله كردي - نادر قلعي - خالد علبي - مالك خضير - رامي كويفاتي - موفق أحمد القداح - شركة فرست ممثلها هاني الرفاعي - شركة الأجنحة ممثلها محمد عباس- محمد عمر شورى - سمير حسن - عصام خير الله انبوبا - عماد الغريواتي - شكري شاهر صقال - شركة الزين للاستثمار ممثلها وليد الزين - محمد مرتضى - محمد الدندشي - أديب الفاضل - أحمد غسان بنشي - نزار جميل أسعد - نقولا انتقلي - غسان مهنا - عمر ميشيل كركور - محمد غياث الحبال - حسان عبد القادر العلي - الشركة الوطنية للتأمين ممثلها حسان عبد القادر العلي - وهيب مرعي - محسن شيخ الأرض - صخر التون - مازن الطباع - مجموعة كحالة الدولية: رياض كحالة - محمد عماد بولاد - أيمن محمد القلعي - نظريت يعقوبيان - أيمن جابر - سامر الدبس - المكتب الفني للهندسة والمقاولات: أبو خاطر أخرس وعارف الأخرس - خالد عيد سماوي - محمد ماجد عيد سماوي - هيثم الأتاسي - شركة أوراسور: عبد الرحمن العطار - علي حسان العلي - وائل الطباع - ناجي شاوي - أحمد عبد القادر فحل - أنس سيفي - منذر البزر - جوزيف مارينا - منصور مارينا - عبد القادر عبد الله صبرة - رهيف أتاسي - لبيب وفريز إخوان - ليلى صفا جانودي - خليل جرجي طعمة - ماهر محمد جميل الرفاعي - بسام غراوي - عمار البردان - فارس بن أحمد الشهابي - أيمن بن أحمد الشهابي - حسام بن أحمد الشهابي - سليمان محمود معروف - ماهر محمد دسوقي - معاوية ظبيان. أما أهم المساهمين في شركة سورية القابضة، فهم: سعيد الزعيم، ريم عبد الغني ناصر، عبدو منير، حسّان الدبس، سعد الله كردي، رامي حورية، غياث الحبال، كريم خوندة. أما شركة «سورية القابضة» فأسَّستها مجموعة من رجال الأعمال (23 مساهمًا برأس مال قدره 4 مليارات ليرة سورية). ويعتبر هيثم جود رجل الأعمال اللاذقاني أبرز المساهمين فيها. لمزيد من التفصيلات انظر: محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 72.

(33) رامي منصور، «توظيف الآلاف خلال السنوات القليلة القادمة: أكبر شركة مساهمة خاصة في سورية `شام القابضة` برأسمال 350 مليون دولار»، **الاقتصادية**، العدد 276، شوهد في 27/ 5/ 2013، في: http://www.iqtissadiya.com/archives_detail.asp?id=1446issue=276&category=local.

غالبًا ما يكون لها أساس من الحقيقة. وينتشر على مواقع الإنترنت كثير من هذه القصص والروايات التي يصعب تعقبها. أما الأسماء في الشركات القابضة الرئيسة، فهي أسماء رسمية، وهي لا تدين أصحابها، فليس بالضرورة أن يكون كل مستثمر فاسدًا؛ فهناك الفاسدون الذين اغتنوا، والمغلوبون على أمرهم الذين لا يُمكنهم الاستثمار إلا بالتحالف اقتصاديًا، على الأقل مع أصحاب النفوذ، والمتهربون من الضرائب الذين لم يكن بإمكانهم مُراكمة ثروات بهذا القدر لولا التهرب. وقد انضم جزء من رجال الأعمال إلى دعم الثورة، وهذا الانضمام بحد ذاته ليس بالضرورة أن يكون حكمًا قيميًا إيجابيًا. ونحن لم نقصد أن نقوم بمحاكمات أخلاقية، بل أردنا تجسيد بنية قطاع الأعمال السوري وتداخلاته بالأمن والسياسة، وهو بحد ذاته معرّض لسيطرة طغمة من المقربين.

نشرت مجلة الاقتصاد والنقل السورية في عام 2010 قائمة بأسماء أهم مئة رجل أعمال في سورية، مع أن المجلة لم تتجرّأ على نشر أسماء عدد من رجال الأعمال الذين ينتمون إلى الكتلة العائلية لآل الأسد والمتمثلة في كتلة مخلوف – شاليش وعائلات خدام وطلاس والشهابي وسليمان ...إلخ. فإذا توقفنا عند أسماء «الكبار»، فإن القائمة التي نشرتها المجلة تمثل الوضع العام بشكل معقول. ويُبيّن تحليل هذه العيّنة التي يمكن اعتبارها تمثيلية أن 23 في المئة هم أبناءُ مسؤولين أو شركاؤهم أو واجهاتهم، و48 في المئة رجال أعمال جدد، لكن لمعظمهم علاقات وطيدة ولولبية بأجهزة الدولة، و22 في المئة من عائلات تجارية كانت موجودة قبل التأميم واستعادت دورها عبر شراكاتها مع قيادات الدولة، ونحو 7 في المئة هم رجال أعمال يتمركز نشاطهم الرئيس خارج سورية. وكان من اللافت أن معظم رجال الأعمال السوريين يتركز نشاطهم في سورية وحدها. وبتحليل العيّنة نفسها، بحسب المذهب، تبيّن أن نحو 69 في المئة منهم سُنّة، ونحو 16 في المئة علويون، لكن عددًا من الأخيرين هم الأكثر ثراء بين رجال الأعمال وبفارق كبير (أي إنهم قلة من رجال الأعمال، لكنها تمتلك الحصة الأكبر من الثروات)، ونحو 14 في المئة مسيحيون، و1 في المئة شيعة، بينما لا يوجد أي درزي أو إسماعيلي أو كردي.

تأتي دمشق في المقدمة من حيث تمركز هذه المجموعة، ثم حلب فاللاذقية، ثم المنطقة الوسطى، أي حمص وحماة، بينما لا يوجد في المحافظات الشرقية (الرقة ودير الزور والحسكة) إلا مجموعة واحدة بين أكبر 100 مجموعة أعمال في سورية. وبالطبع، إذا أخذنا أهم 10 رجال أعمال في داخل سورية، فإن معظمهم علويون. والمثال الأشهر في سورية عائلة مخلوف التي تنشط في قطاعات عدة، خصوصًا احتكار قطاع الهاتف الخليوي والأسواق الحرة وقطاع النفط (كومسيون شركات الإنتاج والبيع والشراء)، وتُساهم في عدد غير قليل من المصارف وشركات التأمين الخاصة، إضافة إلى المقاولات والتجارة ومئات الوكالات وغيرها[34]. وليس لدينا شك في أن هذا التوزيع استغلته البرجوازية السورية التي لم تُستوعَب في هذه التحالفات في التعبئة الطائفية ضد النظام.

قامت المنافسة هنا كما في سائر النُظُم التسلّطية المتلبرلة اليمنية والمصرية والتونسية على ما يمكن وصفه، بلغة محمود عبد الفضيل، بـ «المنافسة الاحتكارية»، أو احتكار القلة (Oligopolies) في القطاع الخاص[35]. ولعل المثال الأبرز لهذه «المنافسة الاحتكارية» التي يخرج من مصفاتها «احتكار القلة» هو تخصيص شركتي الخليوي لعائلة مخلوف وشريكهم نجيب ميقاتي في لبنان، واستبعاد الشركات الأخرى التي شاركت كلها في الإعلان المتعلق بمشروع الهاتف الخليوي في سورية، على الرغم من أن عائلة مخلوف لم يكن لها أي نشاط في قطاع الاتصالات، ولا يمكن تأهيلها. لكنهم استخدموا نجيب ساويروس (موبينيل) في البداية، وبعد نيل رخصة المشروعين، تم التخلص منه بطريقة فجة. وأدّى تصدّي عضو مجلس الشعب رياض سيف لهذه الصفقة الفاسدة إلى اعتقال عشرة معارضين، من بينهم رياض سيف وعارف دليلة ووليد البني ورفاقهم في أيلول/ سبتمبر 2001. إضافة إلى ما تقدّم، قام الرئيس بشار الأسد

---

(34) سمير سعيفان، «سياسات توزيع الدخل ودورها في الانفجار الاجتماعي في سورية»، في: آزاد أحمد علي [وآخرون]، خلفيات الثورة: دراسات سورية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

(35) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000)، ص 195.

بإصدار القانون 10 لعام 2009 الذي يقضي بتحويل مؤسسة الاتصالات الحكومية إلى شركة مساهمة تخضع لقوانينها الخاصة وليس لقانون الدولة، ومنحها سنتين لتكييف أوضاعها والاستعداد للتحول إلى شركة مساهمة. كان هذا القرار تمهيدًا لاستيلاء عائلة مخلوف عليها[36]. وكان امتياز الشركتين «بقرة مقدّسة» لا يجوز المساس به، أما ثمن هذا المساس حين يحدث فهو الاعتقال والسجن، بما يعنيه ذلك من أن المسافة غدت شديدة الضيق بين رجال الأعمال وقرارات السلطة وإجراءاتها، لتتحول السلطة إلى نوع من أداة بيد هؤلاء ضد كل من يهدد مصالحهم أو يثير الأسئلة عنها.

ينتشر نمط إجبار رجال أعمال ناجحين على مشاركة أبناء الأسر الأمنية والسياسية الحاكمة، إما لتسهيل معاملاتهم في الدولة، وإما للحصول على إعفاء ضريبي، أو لِـ«الحماية» (أي التهديد للحصول على أتاوى على شكل حصص في الشركة)، ثم الاستيلاء على هذه الشركات أو الوكالات، والتخلص من الوكيل الأصلي أو من صاحب الشركة الأصلي.

هذه الشريحة الاجتماعية - الاقتصادية المتداخلة بالأمن والسياسة والمستفيدة من النظام، والمستفيدون مباشرة منها، هي نواة النظام الصلبة التي تشمل الأمن والأسرة الحاكمة. ومن نافل القول إن هذه الفئة حرصت على علاقات ممتازة بدول الخليج والدول الغربية وتركيا، وأيدت «عملية السلام مع إسرائيل». وللحفاظ على مصالحها، فإنها لا تولي أي اعتبار لقضايا مثل المقاومة والممانعة وقضية فلسطين. فالنظام بالنسبة إليها ليس ممانعة ولا مقاومة ولا حتى طائفة، بل مصالح اقتصادية ونفوذ اجتماعي واقتصادي ونفوذ أمني وسياسي في خدمة هذه المصالح. ومن الواضح أنها تفضل نمط حياة ليبراليًا غربيًا ومنفتحًا في سورية، لكنها كانت مستعدة دائمًا لأن تساير اعتبارات النظام، وأن تكتفي بنمط حياة يُشكّل نوعًا من الثقافة الفرعية الخاصة بها في بيوتها وفنادقها ومرافقها التي أتاحها النظام في ظل حكم مَن ينتمي إليها أكثر من انتمائه إلى الحزب، وهو بشار الأسد. ومن

(36) سعيفان، «سياسات توزيع الدخل»؛ وللمزيد من التفصيل، انظر: **تجربة رياض سيف: هموم في الصناعة والسياسة** (دمشق: [د. ن.]، 1999).

الواضح أن هذه الفئة باعتباراتها الخاصة ليست المركّب الوحيد في النظام، فثمة مركّبات أخرى لديها اعتبارات أخرى، وهناك أجهزة أمنية وجهاز دولة وقاعدة اجتماعية طائفية. لكن فئة رجال الأعمال من الذئاب الشابة المتداخلة بالأمن أصبحت في مرحلة حكم بشار الأسد الفئة الاجتماعية الأكثر تأثيرًا في النظام.

ليس بشار الأسد قريبًا من إيران أو حزب الله في مواقفه أو نمط حياته، هو يشبه في هذا الأمر الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها. لكن الدفاع عن نظامه في وجه الغرب مرة، وفي وجه شعبه مرات، دفعه إلى ترسيخ تحالفاته مع الشيعية السياسية التي تتبنّى خطاب المقاومة.

الفصل الثالث

تحولات الجيش المصري[1]

(1) نشر هذا الفصل في: عزمي بشارة، ثورة مصر، الجزء الأول: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 24.

في غياب طبقة متوسطة قوية منظمة وأيديولوجيا خاصة بها، أحلّ انقلاب 1952 العسكريين في مكان هذه الطبقة لتغيير العلاقات الزراعية وإلحاق هزيمة بالأرستقراطية الزراعية الحاكمة، والتصدي للوصاية البريطانية وفساد العرش. وبتولي هذه الوظيفة التاريخية بعد حراك نقابي عمالي وحراك ملحوظ للطبقة الوسطى في المدن تجلّى بانتفاضات شعبية، طرح الضباط أنفسهم ممثلين لوحدة الأمة وحماتها. وربما يختلف الباحثون على تأويل هذا التطور تاريخيًا: هل كان انقلاب 1952 إجهاضًا لثورة شعبية أم تتويجًا لها؟ هذا الأمر يذكّر بالنقاش الذي يدور حاليًا في تقويم دور الجيش في 10 و11 شباط/ فبراير 2011.

في أي حال، شكّل الضباط الأحرار المصريون في ما سمي آنذاك «حركة الجيش» حالة أنموذجية للادعاء العالم ثالثي المعروف عن الجيش كقوة منظمة وحيدة قادرة على الاضطلاع بمهمات التحديث (Modernization)[2]. فبين خمسينيات القرن الماضي وسبعينياته، سادت نظرية التحديث، لا في تعامل الدول الاستعمارية مع العالم الثالث فحسب، إنما في تعامل نخب المُسْتَعْمَرين مع نفسها أيضًا؛ إذ ساد الاعتقاد أن الجيش يقوم بدور تقدمي لأنه يتميز بقدرات تنظيمية

(2) وهو أنموذج مختلف عن أنموذج تصدي الجيش لمثل هذه المهمات في مصر بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011. فالحديث في هذه الحالة ليس عن ضباط صغار ذوي أحلام وطنية تحديثية، بل عن قادة في الجيش من ذوي الرتب العليا كما هي قائمة في ظل النظام، وذلك بعد أن ظهرت قوى اجتماعية مدنية كثيرة قادرة على التصدي لمهمات ما عادت قاصرة على التحديث. فلا حركة الجيش المصري منذ عام 2011 هي حركة ضباط أحرار، ولا المجتمع المصري الراهن هو مجتمع تلك الفترة. وعلينا أن نتذكر دائمًا أن ثمة فارقًا كبيرًا بين انقلاب عسكري يقوم به ضباط من أعلى التراتبية العسكرية ضد النظام الحاكم، كما في حالة انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، وآخر يقوم به ضباط من الرتب الدنيا ضد التراتبية العسكرية القائمة، كما في حالة انقلاب 1952. ومن ضمن ذلك فوارق على مستوى السلوك العسكري بإحلال الولاء الشخصي (أو الأيديولوجي - السياسي في بعض الحالات) محل الخبرة العسكرية كأساس للترقية؛ هذا في البدايات على الأقل.

وشعور بالرسالة تجاه الدولة والمجتمع ومشاعر وطنية. من هنا فهو يشكل أداة مثالية للقيام بمهمة التحديث.

أقام العسكريون في الدول المستقلة حديثًا بعد مرحلة الاستعمار مجتمعات خاصة معزولة، وقوّموا أنفسهم كنوع من الأخويات المغلقة في مقابل المدنيين، وطوّروا سرديات تؤكد تفوقهم وانضباطهم وعدم ميوعتهم في مقابل فوضى الحياة المدنية. فهم يمثلون المؤسسة الوحيدة الحديثة التنظيم على مستوى الدولة، التي تشمل أعدادًا كبيرة نسبيًا من المواطنين في مقابل المؤسسات الأخرى، وفي مقابل تخلف المجتمع.

في ما يأتي، نعرض تطور المؤسسة العسكرية في مصر وعلاقتها بالسياسة والمجتمع في ثلاث مراحل:

أولًا: هيمنة العسكر وتداخل سلطات الجيش والرئيس

أصبح اللواء محمد نجيب العسكري الثاني في تاريخ مصر الذي يتولى منصب رئيس الوزراء في 7 أيلول/ سبتمبر 1952، بعد محمود سامي البارودي الذي تولاها في أيام ثورة عرابي قبل سبعين عامًا من هذا التاريخ. وفور توليه المنصب، نشأ صراعٌ بين نجيب وشباب ضباط التنظيم من أصحاب الرتب العسكرية الدنيا والمتوسطة. وبعد انقلاب يوليو مباشرة، أصرّ عبد الناصر على نجيب أن يكون أول أمر ترقية يصدره هو ترقية الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر، صديقه ومدير مكتب نجيب، ليكون قائدًا عامًا للقوات المسلحة. وكانت هذه المؤشرات الأولى لدأب ضباط يوليو في تقديم الولاء السياسي على الكفاءة والأهلية القيادية، وهو ما دفعت مصر ثمنه غاليًا في ما بعد.

في عام 1954، اعتصم ضباط المدرعات في ثكناتهم بعد استقالة محمد نجيب في 23 شباط/ فبراير 1954، وعقدوا اجتماعًا عامًا، وتوجّه إليهم عبد الناصر فطلبوا حلّ مجلس الثورة وعودة أعضائه إلى الثكنات، وتعيين قائد عام بالأقدمية، لأنّ عامر كان برتبة صاغ ثم رُقّي مباشرة إلى رتبة لواء، كما طالبوا بعودة الحياة النيابية. لم ينجح عبد الناصر في إقناعهم بعكس ذلك، ويقدّر

صلاح نصر أنها كانت تكتيكات للشيوعيين استخدموا فيها محمد نجيب أداةً مرحلية[3]. قرر مجلس قيادة الثورة آنذاك تسليم السلطة إلى محمد نجيب باعتباره رئيسًا للجمهورية، وخالد محيي الدين (الضابط المنتمي إلى المنظمة الشيوعية «حدتو») رئيسًا للحكومة. أُرسل خالد محيي الدين وعباس رضوان لعرض الأمر على محمد نجيب فوافق[4]. ومن الواضح أن ذلك كان تراجعًا تكتيكيًا من الضباط للحفاظ على وحدة الجيش، استعدادًا للانقضاض مجدّدًا على السلطة في مرحلة لاحقة. أمر صلاح نصر سلاحَ الجو بالتحليق فوق مبنى المدرعات، بحسب رواياته، فخرج الضباط وسلّموا أنفسهم. توجه البكباشي عبد المحسن أبو النور (قائد الحرس الجمهوري) إلى بيت محمد نجيب في حلمية الزيتون وجمع أسلحة الحرس، وصحب كمال رفعت محمد نجيب إلى الصعيد حيث حُدِّدت إقامته[5]. والمستغرب أنه بقي حتى عام 1982، أي قبيل وفاته في عام 1984، في منزل في المرج، شمال القاهرة. وحين عُيِّن عبد الحكيم عامر في 23 تموز/ يوليو 1953 قائدًا للقوات المسلحة، كان مديرًا لمكتب القائد العام محمد نجيب. وقبل أن يُعين في منصبه الجديد، طلب من صلاح نصر أن يصبح مديرًا لمكتب القائد العام، وظل نصر في هذا المنصب حتى 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1956[6]، حين عينه عبد الناصر نائبًا لرئيس الاستخبارات العامة.

تولى عبد الناصر منصب وزير الداخلية في وزارة 18 تموز/ يوليو 1953، وأصبح منذ 19 أيار/ مايو 1953 نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وأصبح في عام 1954 رئيسًا للوزراء، وبقي في منصبه إلى أن استُفتي الشعب عليه رئيسًا للجمهورية في عام 1956. وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، أُلغي مجلس قيادة الثورة، وخلع الضباط الأحرار بزاتهم العسكرية وظهروا باللباس المدني باعتبارهم مسؤولين أصحاب وظائف حكومية ورسمية في الدولة.

(3) عبد الله إمام، **مذكرات صلاح نصر**، ج 1 (القاهرة: دار الخيال، 1999)، ص 51.

(4) المرجع نفسه، ص 50.

(5) المرجع نفسه، ص 52.

(6) المرجع نفسه، ص 50.

من 18 حكومة شُكِّلت بين عامي 1952 و1970، تولى رئاسة الأولى التي دامت شهرين فقط مدني هو علي ماهر. وباستثناء هذه الحكومة، وحكومة نجيب التي ضمّت مثقفين ومهنيين مدنيين، تألفت باقي الوزارات من ضباط (36.6 في المئة) ومدنيين (64.4 في المئة)، مع تولي الضباط الحقائب المهمة كلها[7].

لم يهدف عبد الناصر إلى إقامة دكتاتورية عسكرية، بل أراد حكمًا جمهوريًا شعبويًا مسنودًا من الجيش. ولأنه أدرك من تجربته الخاصة أهمية الجيش السياسية ودوره الانقلابي المحتمل، رغب في إبعاد الجيش عن التدخل المباشر في السياسة. أما الضباط الذين انتقلوا إلى العمل السياسي من مجموعة الضباط الأحرار، فطَلَب منهم خلع بزاتهم العسكرية. لكنه، خلافًا لمحمد نجيب، لم يرغب في عودة كاملة للجيش إلى الثكنات وإقامة حكم مدني تمثيلي. ويلخص هذا الموقفُ المركّب التناقضَ التاريخي الرئيس لعلاقة الجيش بالسياسة في مصر منذ ثورة يوليو. بقي السياسيون في عهود يوليو عسكرًا بثياب مدنية، لكن الجيش كمؤسسة يفترض ألا يتدخل في السياسة، بل يبقى على ولائه لهؤلاء العسكر السابقين، فهو الضامن الرئيس لاستقرار النظام. وانعكس هذا التناقض في شكل صراعات قادت العسكريين السابقين في الحكم إلى محاولة تأسيس قواعد شعبية من خارج الجيش تشبه الحزب السياسي للنظام. فأقام الضباط الأحرار «هيئة التحرير» التي حلّ محلها الاتحاد القومي في عام 1957، الذي حلّ محله الاتحاد الاشتراكي العربي في عام 1962. وأقام العسكر حزبًا للنظام، كان في الوقت ذاته جهازًا لتحشيد المجتمع وضبطه ومراقبة فاعلياته، خلافًا لحالة البعثَين السوري والعراقي؛ إذ استولى العسكر على حزب مدني قائم، ولم ينشئوا حزبًا. وفي الحالتين السورية والعراقية، كما في الحالة المصرية، يمكن القول إن الجيش كان خاضعًا للحكام المدنيين من أصول عسكرية، لكنه في العراق وسورية مسيّس وحزبي، ويضيف إلى ذلك مهمة أخرى هي تسليح قاعدة النظام الاجتماعية في تنظيم جماعات ترتبط بالقادة العسكريين بروابط

(7) Imad Harb, «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2 (Spring 2003), p. 278.

ولاء جهوية وعشائرية، عُرفت لاحقًا كجماعات مذهبية مع أنها لم تكن كذلك في البداية.

عيَّن عبد الحكيم عامر صلاح نصر مديرًا لمكتب القائد العام للإرشاد السياسي، ثم عُين نصر في وقت لاحق مديرًا للاستخبارات التي أسسها زكريا محيي الدين، وتلاه في منصب مدير مكتب القائد العام عباس رضوان (1956) وشمس بدران (1958) إلى حين إغلاقه في عام 1967 بعد الهزيمة. قام هذا المكتب عمليًا بالتجسس على الضباط؛ فالعسكر الذين انتزعوا الحكم بالانقلاب العسكري كانوا يخشون العسكر في الأساس. أما وزارة الإرشاد القومي التي قامت بمهمتي الرقابة السياسية على الإعلام والمطبوعات والدعاية السياسية للنظام في الوقت ذاته، فأُسّست في تشرين الثاني/ نوفمبر 1952. وتبوأ صلاح سالم منصب الوزير الذي ساهم في إبقاء محمد نجيب خلف الأضواء، ثم في تشويه سمعته حين حان الوقت لذلك.

بنى عبد الناصر شرعيته على الإنجازات الاجتماعية، وعلى الخطاب الوطني المصري الذي وُجِّه ضد بريطانيا وإسرائيل، ثم تمدّد لاحقًا ليصبح خطابًا قوميًا عربيًا في إطار التضامن العربي الواسع مع مصر بعد التأميم. واعتمد في المهمتين على العسكريين، فبوّأ الضباط المراكز العليا في الحكومة والمؤسسات الاقتصادية.

في الحقيقة، كان عامل الولاء في تعيين الضباط في المناصب المدنية والعسكرية أهم من عامل الكفاءة. وتركز العسكريون بكثافة في وظائف السلك الدبلوماسي والأجهزة الأمنية، وفي القطاع العام الاقتصادي والحكم المحلي، «واتخذ المشير عامر لنفسه مجموعةً متنوعةً من الوظائف، فأصبح مشرفًا على الطرائق الصوفية ورئيسًا لاتحاد كرة القدم، ونصّب اثنين من أتباعه رئيسين لاتحاد الملاكمة والنادي الأهلي، كذلك تولى الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية والمركز القومي للبحوث، وأصبح مسؤولًا عن مؤسسة النقل العام في مدينة القاهرة، ورئيسًا للمجلس الأعلى للمؤسسات، ورئيسًا للجنة العليا لتصفية

الإقطاع»[8]. ومع صعود طبقة الفنيين والإداريين مع تطوير الاقتصاد المصري، ولا سيما القطاع العام، دخل الضباط إلى الجامعات ونافسوا الفنيين في هذه المجالات أيضًا[9]. ولإشغال الرتب العليا في الجيش بعد انقلاب قاده صغار الضباط، أنشئ معهد الدراسات العليا أيضًا للدفاع الوطني، الأمر الذي زاد عدد الضباط في الدرجات العليا، ولا سيما بعد إضافة رتبة «فريق أول» إلى السلم العسكري، ما سمح بزيادة عدد حَمَلة رتبتي لواء وعميد.

تحدّرت أغلبية الضباط من الطبقة الوسطى، فأقامت النخبة المصرية الجديدة بالتشارك مع فئة واسعة من الموظفين والتكنوقراط. وحلَّ هؤلاء الضباط بالتدرّج محلّ أبناء العائلات الأرستقراطية ومثقفي وفنيي المدن المصرية من خريجي الجامعات المصرية الممتازة والنخبوية بين الحربين العالميتين. وظلت النخب القديمة تقوم بوظائف التدريس في الجامعات وبعض الوظائف الوزارية والقانونية لفترة لاحقة، فحافظت على مستوى لائق للمؤسسات التي أدارتها حتى ستينيات القرن العشرين.

كانت الزعامة الفردية والولاء الشخصي في حالة الضباط الأحرار بديلًا من الانسجام الفكري. ولأن العلاقات داخل النخبة الحاكمة آنذاك كانت بين عسكريين أيضًا، حلّ الولاء المطلق محلّ العلاقة المهنية في الإدارة والسياسة، وارتبط الولاء للدولة بهذا الولاء للجماعة المسيطرة، الموالية لشخص الرئيس.

في عام 1955، صدر القانون رقم 505 الذي عُدّلت بموجبه قوانين الخدمة العسكرية، فجُعل التجنيد إلزاميًا، وتساوى أفراد الشعب جميعهم في الخدمة العسكرية. وجرى التوسّع في تجنيد الكفاءات والمؤهلات العلمية للجيش، وأوجدت فئة من محترفي العسكرية. لكن بعد هزيمة 1967، انكشف ضعف كفاءة القوات المسلحة وهُزال تدريبها وانعدام مهنيّة ضباطها، فجرى تجنيد واسع

---

(8) نزيه نصيف الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 117-118.

(9) أحمد عبد الله، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر»، في: أحمد عبد الله (محرر)، **الجيش والديمقراطية في مصر** (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 12.

لأصحاب المؤهلات الجامعية، ليشكّل هذا أحد أهم عوامل بناء القوات المسلحة المصرية وتطورها اللاحق[10].

عندما وقعت حرب عام 1967، كانت نسبة الجامعيين من الضباط واحدًا إلى 60. لكن بعد ذلك بستة أعوام، بلغت نسبة الضباط حاملي الشهادات الجامعية 60 في المئة من الضباط المصريين. وساهم هذا، مع تطور التدريب والإعداد والتسليح، في الإنجاز المحدود الذي حققته حرب 1973 [11].

ارتبطت الترقيات بفحص مواقف الضابط السياسية وخلفيته الاجتماعية دائمًا. وبناءً على تطورات لاحقة، ولا سيما بعد أن قام عسكريون باغتيال السادات، أصبح التجنيد أكثر انتقائية إلى حد بعيد، وتضمّن فحص خلفية الشخص السياسية وعائلته.

جدير بالذكر أن عبد الناصر شدّد على أنه لا يريد أي ممارسة سياسية في الجيش، لكنه أراد أن يكون الجيش في السياسة الوطنية[12]. والمعنى الوحيد لهذا الكلام هو بالطبع عدم وجود سياسة في الجيش، لأن الضباط هم من يحكمون، وآخر ما يريدونه حدوث انقلاب عسكري، فهم خير من يعرف مخاطر تسييس الجيش. لكنهم أرادوا الجيش في السياسة الوطنية، بمعنى أن يشغل موقع القاعدة الأمنية، وإحدى أهم القواعد الاجتماعية للنظام، لتكون المحصلة مجموعة ضباط مرتبطين بروابط الولاء والمعرفة الشخصية والهرمية العسكرية ويحكمون البلاد. ومنذ احتفالات عام 1962، صارت «الاستعراضات العسكرية مناسبة لتعريف دور الجيش رسميًا في المجتمع الجديد. وكان عبد الناصر قد ردّ على حجج الذين طالبوا بعودة الجيش إلى الثكنات. مرة أخرى، كان محمد حسنين هيكل هو

---

(10) مجدي حماد، «المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري، 1952-1980»، في: عبد الله (محرر)، ص 32.

(11) Joseph Kechichian and Jeanne Nazimek, «Challenges to the Military in Egypt,» *Middle East Policy*, vol. 5, no. 3 (September 1997), p. 126.

(12) «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى الاحتفال الشعبي من ميدان الجمهورية بالعيد العاشر للثورة»، الإسكندرية، 22 تموز/ يوليو 1962، على موقع مكتبة الإسكندرية، شوهد في 6/ 11/ 2014، في: http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1023&lang=ar.

الذي شرح العقيدة الرسمية التي قيل إنها نظرية اجتماعية سياسية جديدة، ويمكن تلخيص مقاله بما يأتي: في ظروف النضال الطبقي في البلاد المتخلفة وتحت إحساس الجماهير الوطنية بأن القيادات الحاكمة لا تمثل إلا مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية إلا أن تعتمد على الجيوش الوطنية لتفتح الطريق إلى الثورة»[13]. هذه الثقة بدور الجيش في قيادة المجتمع، وعدم الثقة بالشعب والمدنيين لخّصا خطاب فئة من المثقفين والصحافيين المحيطين بالضباط. وبقيت هذه النخب موالية لهذا الموقف حتى مرحلة ما بعد الثورة المصرية في عام 2011، وراهنت على الجيش كي يضع حدًّا لـ «فوضى» المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية.

تولى الضباط الرقابة على الصحف والمؤسسات الإعلامية التي أُممت، وشغلوا أغلبية المناصب المهمة في الخارجية. ففي عام 1962، احتل الضباط 72 وظيفة من 100 وظيفة عليا في الخارجية، منها وظيفة سفير في أهم السفارات المصرية في العالم. كما احتل ضباط عملوا في الأجهزة الأمنية والاستخباراتية مناصب مهمة في قيادة المنظمات الشعبية. ومثّل الضباط طوال الستينيات أعضاء أغلبية الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي[14]، فضلًا عن تولّيهم مناصب المحافظين. وبعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي وصدور ميثاق العمل الوطني في عام 1963، قسّم عبد الناصر الضباط إلى فئتين عمليًا، فكان على من يعملون في السياسة خلع بزاتهم العسكرية والتحوّل إلى مدنيين. وتسلم هؤلاء مناصب عليا في الدولة والحزب الحاكم، وتألفت منهم الأغلبية العظمى من الشخصيات الدبلوماسية الكبرى، ونسبة عالية من رؤساء ومديري وأعضاء مجالس المؤسسات العامة. وتحوّل عدد كبير منهم إلى وزراء ونواب وزراء ووكلاء وزارات، واحتلوا مناصب عليا في إدارة الإعلام والثقافة، منها الصحف والإذاعة والتلفزيون[15]. ومنذ ذلك الحين زاد باستمرار تغلغل العسكر المتقاعدين في بيروقراطية الدولة

(13) أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش (1952-1973)، كتاب المحروسة؛ 27، ط 2 (القاهرة: مركز المحروسة، 2005)، ص 272.

(14) Harb, p. 279.

(15) عبد الملك، ص 23.

ومؤسساتها كلها، من الحكم المحلي وحتى مكتب رئيس الوزراء، وعصر مبارك وما بعده. أما الفئة الثانية فتألفت من الضباط الذين استمروا في مناصبهم العسكرية، منهم عبد الحكيم عامر. ومع مرور الوقت، شكّل الضباط الذين بقوا في الخدمة العسكرية شبكة ولاء حول عامر، ساندت طموحاته الشخصية، وشاركته صراعه على النفوذ في الدولة، وتغاضت عن نزواته الفردية وقصوره المهني الذي افتُضح أكثر من مرة. وتفاقم العطب في الأخلاق العسكرية والمحاسبة والمساءلة إبان تورط الجيش المصري في اليمن. ويدّعي محمد فوزي في نقده الحملة في اليمن أنها خلّفت مزاج التباهي بانتصارات لم تحصل، ومنح أوسمة لأسباب شخصية، وما اعتبره الغرور القاتل والثقة الفارغة في النفس وغيرها، الأمر الذي أدّى إلى التقليل من شأن العدو الإسرائيلي مستقبلًا[16].

يروي محمد فوزي عن فترة عبد الناصر أن مجلسًا رئاسيًا أُلّف بعد الانفصال، مهمته تحديد اختصاصات القيادة السياسية ومسؤولياتها وفصلها عن اختصاصات السلطة التنفيذية، كالوزراء ورؤساء الأجهزة في الدولة ومسؤولياتها. أُسّس هذا المجلس بقرار جمهوري رقم 3874 في عام 1962، وشملت اختصاصاته تمثيل السلطة التشريعية، أي إقرار القوانين التي تُعرض على رئيس الجمهورية، وإقرار السياسة العامة للدولة ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها، حتى صدور الدستور الجديد في آذار/ مارس 1964 وانتخاب مجلس للأمة. وعُقدت أولى جلسات هذا المجلس الرئاسي في 26 آذار/ مارس 1962[17]. وفي العام نفسه، صدر القرار رقم 2878 الذي عيّن بموجبه عبد الحكيم عامر نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ونصّه: «يكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسؤولًا أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الرئاسة عن القوات المسلحة وكل ما يتعلق بها، من الناحيتين الإدارية والعسكرية»، الأمر الذي حيّد رئيس الجمهورية ومجلس الرئاسة عن شؤون الدفاع والقوات المسلحة تمامًا[18]. وجدير بالذكر

(16) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، 1967-1970: مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق، ط 5 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990)، ص 26.

(17) المرجع نفسه، ص 32.

(18) المرجع نفسه، ص 36.

أن عبد الناصر حاول في عام 1962، عقب انفصال سورية عن الوحدة، فرض سيطرته على القوات المسلحة، وقدّم إلى مجلس الرئاسة مشروع قرار يقضي بأن تكون سلطة تعيين قادة الكتائب والألوية ونقلهم من صلاحية مجلس الرئاسة، لا من اختصاص القائد العام (عبد الحكيم عامر، آنذاك)، إلا أن عامر قدم استقالته احتجاجًا على هذا المقترح، ما أدى إلى تراجع عبد الناصر وسحبه[19]. وظلت تعيينات رتب الفريق والفريق أول من صلاحياته كما ذكرنا آنفًا. وبموجب القرار رقم 162 الصادر في عام 1962، فُصلت ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية[20]، وتحوّل وزير الحربية عمليًا إلى مجرد معاون لنائب القائد الأعلى؛ أي بدلًا من أن يخضع الجيش للوزارة، خضعت الوزارة للجيش؛ إذ نصّ قرار رئيس الجمهورية رقم 1956 الصادر في عام 1966 على أن «يتولى السيد شمس بدران وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته، ويكون مسؤولًا أمامه عما يفوضه فيه من شؤون القوات المسلحة من الناحيتين الإدارية والعسكرية». وتطور ارتباطٌ تنظيميّ بين وزير الحربية والمخابرات العامة والمخابرات الداخلية (مباحث أمن الدولة) ووزارة الحكم المحلي لإتمام السيطرة العسكرية على المحافظات. كما أنشئ ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزير الحربية وقطاعات كثيرة في الدولة، بذريعة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم أعضاء ورؤساء مجالس إدارات أغلبية مؤسسات القطاع العام وشركاته، وارتباط بوزارة الخارجية بتعيين بعض السفراء في الخارج من الضباط. يقول محمد فوزي في هذا الصدد إنه إضافة إلى ما سبق، سيطر

(19) أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، ط 3 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984)، ص 229، من شهادة عبد اللطيف البغدادي. وذكر أنور السادات أن في عقب الانفصال، دعا عبد الناصر أعضاء مجلس قيادة الثورة سابقًا إلى الاجتماع، واستشارهم في تنحية عبد الحكيم عامر عن قيادة الجيش، وإبقائه في منصب نائب الرئيس. وأكد السادات أنهم وافقوا على هذا المقترح بالإجماع، وأن عامر رفض القرار واختفى في مرسى مطروح، ما جعل عبد الناصر يتراجع عن هذا القرار. انظر: محمد أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي (القاهرة: المكتب المصري الحيث، 1978)، ص 172-173.

(20) تغير اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع في عام 1979 بعد إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

الجيش على المدارس الثانوية والكليات الجامعية بتعيين قادة الحرس الوطني في مهمة تدريب الطلاب سياسيًا واحتوائهم[21]. وما عاد الرئيس يوقّع في الجيش إلا على ترقيات الفريق والفريق أول، أما باقي الترقيات فأصبحت كلها من اختصاص عبد الحكيم عامر وشمس بدران.

كان عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية (منصب سياسي) ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ودمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بمكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في إدارة واحدة بقرار رقم 168/ 1966. وكان نائب القائد الأعلى بصفته قائدًا عامًا للقوات المسلحة يقود القوات المسلحة مباشرة. وحدد هو نفسه بقرار رقم 367/ 1966 اختصاصات وزير الحربية شمس بدران، أي إن وزير الحربية خضع للقيادة العسكرية، لا العكس.

في عام 1966 استُحدث قانون الخدمة العسكرية رقم 25/ 1966، الذي تضمن بنودًا وفقرات جديدة مكّنت الشرطة العسكرية من اعتقال أي مواطن مدني يشترك في خصومة مع فرد عسكري وتقديمه إلى محكمة عسكرية. وقبل ذلك، كُلّفت القوات المسلحة بسلطة التحقيق القضائي في قضية الإخوان المسلمين في عام 1965. أشرف شمس بدران شخصيًا على التحقيقات فيها، واستخدمت القوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، مثل إدارة المخابرات الحربية والشرطة العسكرية والشرطة الجنائية العسكرية (التي افتُتحت لها مكاتب وعُيّن لها مندوبون في معظم المحافظات) والقضاء العسكري والسجن الحربي[22]. وبعد إلغاء المباحث الجنائية العسكرية بعد هزيمة 1967، عُدّل في كانون الثاني/ يناير 1968 القانون 25/ 1966 برفع البنود والفقرات التي تخص المدنيين كلها.

لم تخلُ شبكة الضباط التي كانت تشبه محفلًا أو ناديًا مغلقًا، من الصراع الشخصي على النفوذ الذي كلّف مصر كثيرًا. وتشير مذكرات بعض قادة هذه المرحلة إلى صراع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر للسيطرة على الدولة

(21) فوزي، ص 37-38.

(22) المرجع نفسه، ص 42.

وإثبات كل طرف عدم أهلية الطرف الآخر في إدارة الدولة، وكشف المؤامرات ضد الثورة. وفي هذا السياق، كشف (أو فبرك) جهاز المخابرات العسكرية بقيادة شمس بدران في عام 1965 عن مؤامرة إخوانية للتآمر على النظام، بهدف فضح عجز المباحث العامة التي لا تخضع لسيطرة الجيش، بل للضباط «المدنيين»[23]، وهي الرواية التي يؤكد آخرون أنها حقيقة، وأن الإخوان كانوا يحيكون مؤامرة لقلب نظام الحكم. والخلاصة الأكيدة من هذه القصة اعتقال 30 ألف إسلامي، قُتل منهم 250 تحت التعذيب. وثمة اتفاق عام على أن هذه الفترة شهدت انتشار ممارسات الاعتقالات العشوائية للآلاف والقمع وصور التعذيب البشعة في السجن الحربي وغيره.

من مظاهر هذا الصراع أيضًا نجاح عبد الحكيم عامر في الضغط على عبد الناصر كي يتخلّى زكريا محيي الدين عن رئاسة الحكومة في عام 1966، وتولية صدقي سليمان الحكومة التي ارتفعت معها نسبة العسكريين في مجلس الوزراء من الثلث إلى أكثر من النصف. وكان زكريا محيي الدين قد حذّر عبد الناصر بعد توليه رئاسة مجلس الوزراء بقوله «في مصر دولتان، الجيش والحكومة»[24].

أما في إطار الصراع مع إسرائيل التي خشيت من نظام يوليو فعادَته، ونشأت التوترات نتيجة التصعيد على الجبهة الشمالية السورية. وأفادت تقارير استخباراتية روسية أن إسرائيل تحشد قواتها استعدادًا لهجوم في عام 1967، الأمر الذي حرّك نوازع لدى عبد الحكيم عامر للتصعيد والمزايدة، جاءت بباعث من التنافس بينه وبين عبد الناصر، ولرغبة منه في تحسين صورة الجيش التي شُوّهت في حرب اليمن، ومحاولة لاستعادة الثقة مع سورية بعد الانفصال، وفشل تجربة الوحدة بين سورية ومصر، حيث جرى لوم عامر عليه داخليًا. وبدا سلوك عامر من الوجهة الظاهرية تطبيقًا لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسورية، فقام بالتحشيد في سيناء في 14 أيار/مايو 1967 بناءً على تقارير

---

(23) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012), p. 75.

(24) نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 118.

الاستخبارات الروسية، لكن تقارير محمد فوزي العائد من زيارة إلى سورية ناقضت ما تضمنته هذه التقارير.

في 14 أيار/ مايو 1967، أرسل عبد الحكيم عامر رسائل إلى الأمم المتحدة طالبًا منها سحب قوات الطوارئ الدولية. وطلب منه عبد الناصر تصحيحها وتحويلها إلى إعادة نشر قوات الطوارئ، لكنه اتصل في 16 أيار/ مايو وأبلغ عبد الناصر أنه لم يُدخل التصحيح. اتصل ناصر برئاسة الأمم المتحدة، لكن رالف بانش (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة) امتنع عن ادخال التصحيح المتأخر. وفي 21 أيار/ مايو، أُغلقت مضائق تيران[25]، كان قصد عامر التصعيد وعرض القوة العسكرية فحسب. وحشدت مصر بعد 14 أيار/ مايو قوات كبيرة في سيناء في حالة تأهب. وتبيّن أن مخاطبة الأمم المتحدة ليست من صلاحيات عامر، وأن الإجراء يجب أن يكون بموجب رسالة يوجهها وزير الخارجية إلى أمين عام الأمم المتحدة. وفي 18 أيار/ مايو، وجّه محمود رياض الرسالة إلى الأمين العام يو ثانت. وفي 23 أيار/ مايو، أعلن عبد الناصر إغلاق مضائق تيران خلال زيارته إلى قاعدة جوية في سيناء. وكان هذا الإجراء منذ عام 1956 يمثّل سببًا للحرب (Casus Belli) مع إسرائيل. وكما أسلفنا، زار الملك حسين مصر في 30 أيار/ مايو ووقّع مع عبد الناصر اتفاق دفاع مشترك، وفتح حدود المملكة لوحدات من الجيش العراقي. واندلعت الحرب بعد ذلك بستة أيام.

نُشرت معلومات متضاربة في هذا الشأن، واستند بعض الباحثين إلى سيَر سياسية ناقدة لعامر، خصوصًا سيرة محمد فوزي، في حين استند آخرون إلى سير ودودة مثل مذكرات صلاح نصر. ومن الواضح أن عبد الناصر وعامر كانا مقتنعين بفكرة سحب قوات الطوارئ كأحد مخلفات حرب 1956، وكذلك في محاولة لإحباط مزايدات دول عربية مثل السعودية على مصر بالادعاء أنها تختبئ خلف قوات الطوارئ في أثناء التصعيد على الجبهة السورية. ولا شك في أن فصل الخلافات العربية ذاك، والمزايدات الإعلامية التي رافقته كانا من مخازي السياسة العربية، ومن الدلائل على عدم نضج النخب السياسية الحاكمة آنذاك. واستمرارًا

(25) Kandil, p. 79.

لهذا الملمح، لا تخلو السياسة العربية في عصرنا من استخدام قضية فلسطين أداةً في التراشق الإعلامي، وفي حملات الدعاية التخوينية، حتى تلك التي أطلقها من ينظّرون لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ويمارسونها.

كان قرار إغلاق مضائق تيران بشكل كامل والتصعيد الهجومي من بنات أفكار عامر، على الرغم من وعود عبد الناصر للأمين العام يو ثانت بعدم اعتراض أنواع كثيرة من السفن التجارية وغيرها. ويؤكد فوزي أن عبد الناصر قدّر توقيت الحرب في 4 أو 5 حزيران/ يونيو على الأكثر، وأن إسرائيل ستبدأ هجومها بضربة جوية شاملة للقوات الجوية والدفاع الجوي المصريين. كان جواب صدقي محمود (قائد سلاح الجو) أن الخسائر المتوقعة في القوات الجوية بعد ضربة كهذه هي 15 إلى 20 في المئة، وجرى هذا التقدير في اجتماع عقد في 2 حزيران/ يونيو 1967 في مكتب عبد الحكيم عامر[26]. ويبدو أن عامر لم يكن مقتنعًا بكلام عبد الناصر، كما ظهر من خلال مواقفه في الاجتماع واستمراره في زيارته المخططة لسيناء في 5 و6 حزيران/ يونيو[27]، فلم يهتم، ومعه القادة العسكريون الذين حضروا الاجتماع، بإعلام الجيش باحتمال حدوث الهجوم في ذلك التاريخ. وكتب فوزي في هذا الشأن: من الواضح أن تقارير المخابرات العسكرية والاستخبارات بشكل عام، إن في جمع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو، كانت مخطئة تمامًا، وأن القرارات السياسية المصيرية استندت إلى تقديرات استخباراتية خاطئة بالكامل. لكن على العكس من ذلك، يدّعي صلاح نصر أن المخابرات العامة قدّرت قوة العدو الحقيقية، وعايشت الحوادث منذ 15 أيار/ مايو 1967 وتنبأت بها ودقت ناقوس الخطر مرات عدة، كما حددت تاريخ 2 حزيران/ يونيو موعد الهجوم بالضبط[28].

في هذا الصدد، رأى أمين هويدي أن «خطة طاهر» التي أُعدّت في حال الحرب مع إسرائيل كانت مجرد حبر على ورق، ولم يجر التدرب عليها، ولا

---

(26) فوزي، ص 122-123.

(27) المرجع نفسه، ص 124.

(28) إمام، ص 80.

استندت إلى معلومات استخباراتية جدية عن العدو[29]. ولم تكن القوات المصرية جاهزة بشكلٍ كافٍ لتلقّي معلومات استخباراتية، ولا حتى تلقّيها من محطة الإنذار المبكر في عجلون، التي بثت في الساعة السابعة من صباح 5 حزيران/ يونيو 1967 رسائل تحذر مصر من توجه مقاتلات إسرائيلية إليها.

في الساعة التاسعة إلا ربعًا من صباح 5 حزيران/ يونيو 1967، نفّذت إسرائيل «خطة جولومب» بضرب القواعد الجوية المصرية وتدمير قاذفات سلاح الجو المصري كلها، و85 في المئة من الطائرات المقاتلة، فشُلّت القوات المصرية تمامًا. وفي 8 حزيران/ يونيو، وقع قطاع غزة وسيناء تحت الاحتلال، وكذلك الضفة الغربية لنهر الأردن والجولان. صدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار من دون النص بشكل واضح، كما جرت العادة في مثل هذه الحالات، بعودة القوات المتحاربة إلى أماكنها الأصلية، وقبلت مصر القرار على الفور.

دمرت إسرائيل سلاح الجو المصري خلال ساعات من بدء الهجوم في صبيحة 5 حزيران/ يونيو. وشنت هجومًا بريًا على سيناء، فقرر عامر الانسحاب (الذي كان فوضويًا ومذلًا). كان قرار الانسحاب من سيناء الذي اتخذ في 6 حزيران/ يونيو 1967 متعجلًا، بل هستيريًا؛ إذ كانت قوات الفرقة السابعة مشاة ما زالت متماسكة وقادرة على الدفاع عن مواقعها. لكن المشير طلب من محمد فوزي في 6 حزيران/ يونيو إعداد خطة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب السويس خلال عشرين دقيقة فقط[30].

بعد الهزيمة المنكرة التي لحقت بالجيش المصري والارتباك والانسحاب الفوضوي من سيناء، أفاقت مصر على صدمة كبرى لم تفضح قصور القيادة العسكرية والتخطيط والتنظيم والإدارة في الجيش فحسب، بل كشفت عن مقدار ضعف النظام وعجزه وتجوّف شعاراته أيضًا، حتى جاوزت هذه الصدمة حدود مصر إلى العالم العربي. وفي هذا الصدد، كتب محمد فوزي أنه حتى عام 1967،

(29) أمين حامد هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992)، ص 75.

(30) فوزي، ص 151.

كانت أغلبية الضباط من أهل الثقة (أي الولاء) لا الكفاءة. وظل الوضع على هذه الحال حتى الحشد الحقيقي في سيناء، وأصبحت مصر على شفا حرب مع إسرائيل. «في هذه اللحظة، اضطر المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران إلى تغييرهم، وعينوا بدلًا منهم ضباطًا آخرين لهم دراية أفضل بالقتال، لكن ذلك جاء متأخرًا، أي إن التشكيلات الميدانية، وخصوصًا القوات البرية أعدت للقتال على أيدي قادة غير متخصصين، ودخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي على أيدي قادة آخرين لا يعرفون ضباطهم وجنودهم. صدر قرار هذا التغيير في الأسبوع الأخير من مايو [أيار] 1967، وتم تنفيذه في 5/ 6 يوم بدء القتال»[31]. أدركت القيادة العسكرية، كما يبدو، عدم كفاءة القادة الميدانيين الموجودين، فغيّرت 12 قائد فرقة ولواء، واستحدثت 15 قيادة جديدة بين 17 أيار/ مايو و4 حزيران/ يونيو. كما أن القوات التي بدأت حشدها وتمركزها في سيناء منذ 14 أيار/ مايو 1967 لم تكن تعلم واجباتها بالضبط، بسبب عدم تزويدها بمهمات محددة، إذ كانت الخطة حبرًا على ورق. وفضحت الحرب نسبة الجهل في الجيش كما في المجتمع بشكل عام؛ إذ كانت أغلبية ضباط الصف والجنود من الأميين. وبلغت نسبة من أنهوا تعليمهم الإعدادي 9 في المئة من قوة أفراد الجيش، و18 في المئة من أفراد القوات البحرية، و21 في المئة من أفراد القوات الجوية والدفاع الجوي[32].

قدم عبد الناصر استقالته الدرامية المعروفة إلى الشعب المصري، ثم تراجع عنها بشكل لا يقل درامية بضغط من الجماهير. وكان رفض الشعب المصري للاستقالة حقيقيًا كردة فعل ترفض الهزيمة. وفور عدوله عن التنحي، حلّ عبد الناصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأقال أعضاءه الاثني عشر من بين 30 ضابطًا رفيعي الرتبة أقالهم بعد الهزيمة. وفي المجمل، ألقى عبد الناصر عمليًا بالمسؤولية عن الهزيمة على 800 ضابط، منهم عبد الحكيم عامر.

كان عبد الناصر مترددًا في كل ما يتعلق بالقوات المسلحة، فكان يخشاها

(31) المرجع نفسه، ص 53.

(32) المرجع نفسه، ص 62.

ويتحاشى الاصطدام بها حتى لا تصبح أداةً في يد غيره لإحداث تغيير غير مرغوب فيه[33]. لذلك، كان عبد الحكيم عامر يتمادى في سلطته وتكوين رجال موثوقين له في الجيش. ففي عام 1962، كان واضحًا أن عامر سلخ من الرئيس سلطته الوحيدة المتمثلة في تعيين القادة الرئيسين والترقية إلى رتبة لواء وما فوق[34] بشكل ما عاد فيه لعبد الناصر بحلول عام 1962 أدنى سلطة فعلية في الجيش، «ولم يعد يعرف ما يجري فيه».

بعد الهزيمة، رفض عبد الحكيم عامر اقتراح عبد الناصر عليه أن يبقى نائبًا للرئيس وأن يتخلى عن مسؤولياته العسكرية، وأصرّ على الاحتفاظ بمسؤولياته كلها، وتحرك عمليًا في «محاولة انقلابية»[35]. ويدّعي بعض الباحثين أن عامر شرع في محاولة انقلاب بالتخطيط مع صلاح نصر وشمس بدران، يهرِّب عامر بموجبها إلى الجبهة لحمايته، ثم تجري إطاحة عبد الناصر. كان ذلك تمرّدَ الغاضب على قرار إزاحته أكثر منه انقلابًا مدروسًا. وفي النهاية، خطّط شعراوي جمعة (وزير الداخلية) وسامي شرف (سكرتير الرئيس للمعلومات) وأمين هويدي (وزير الحربية) للسيطرة على عامر بأمر من عبد الناصر، وانتهت الخطة إلى دعوة عامر إلى لقاء مع عبد الناصر في بيته في المنشية في 25 آب/ أغسطس، بحضور زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وأنور السادات. دعاه عبد الناصر بنفسه إلى الاجتماع في المنزل حيث اعتُقل، ووضع في إقامة منزلية إجبارية في الجيزة. وانتحر المشير عامر في اليوم التالي.

يرى أمين هويدي أن تلك الليلة كانت البداية الحقيقية لما عُرف بعد ذلك بحركة مايو [أيار] التي قام بها السادات ضد «مراكز القوى». فحين تولى السادات الرئاسة، لم ينسَ الذين أزاحوا عامر في ليلة 25-26 آب/ أغسطس 1967 (أمين هويدي وشعراوي جمعة وسامي شرف) وربما خشي أن يتكرر معه ما حدث لعامر،

---

(33) هويدي، ص 123.

(34) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج 1 (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977)، ص 146 و170.

(35) هويدي، ص 123-124.

وعاينه بنفسه في تلك الليلة. وكما يروي أمين هويدي، كان السادات الشخص الوحيد الذي بكى وهو يرى عامر في المصيدة، «إذ كان الوحيد من أعضاء مجلس الثورة الذي حضر بعض سهرات المشير وكان يغدق عليه كثيرًا من المصاريف السرية»[36].

بعد عام 1967، انتقد عبد الناصر دولة الاستخبارات ولامها على الهزيمة[37]. وحُكِمَ في ما بعد على صلاح نصر بالسجن المؤبد بتهمة التآمر مع عبد الحكيم عامر على قلب نظام الحكم، إضافة إلى 15 عامًا أخرى لسوء استخدام جهاز الاستخبارات، لكنه لم يُمضِ في السجن أيًا من هاتين العقوبتين. وكان عبد الناصر في الواقع يخوض معركةً آن أوانها للسيطرة على الجيش وتحييده عن السياسة، لأنه لم يكن يسيطر على الجيش، ولم يتمكن من حسم أي صراع مع عامر قبل ذلك. ولم يكن إحكام سيطرة عبد الناصر على الجيش جزءًا من عملية دمقرطة تتضمن تقوية المؤسسات المدنية وتعزيز سيادة القانون، بل لزيادة قوة منصب الرئيس ودولة الاستخبارات داخليًا. ولم يترتب عن نقده دولة الاستخبارات إلا زيادة في قوتها داخليًا لمصلحة تقوية منصب الرئاسة الذي باتت المؤسسات كلها تخضع له، بما فيها القوات المسلحة. واجتمع قادة الأسلحة الثلاثة، البرية والبحرية والجوية، وبعض كبار القادة، في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة وقدموا استقالاتهم إلى عبد الناصر الذي قبلها فورًا، وأحال رتبًا أخرى إلى التقاعد. ويقدر صلاح نصر أن عبد الناصر أسند مهمة تطهير الجيش من مؤيدي عبد الحكيم عامر إلى زكريا محيي الدين ومحمد فوزي وسامي شرف[38].

عن تلك المرحلة الانتقالية، كتب أمين هويدي الذي شغل منصب وزير الدفاع فترة وجيزة بعد هزيمة 1967 ومنصب رئيس المخابرات بعد ذلك: «لقد شاهدت وشاركت في قرارات خطيرة مصيرية في الفترة بين هزيمة 1967 وبين وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في 28/ 9/ 1970 ... ورأيت بنفسي حجم

---

(36) المرجع نفسه، ص 120-131.

(37) Kandil, p. 43.

(38) إمام، ص 174.

الكارثة التي حلّت بالبلاد ... لأن المؤسسة العسكرية كانت تعمل خارج حدود الدولة وأطرها بلا رقيب محاسب يدقق ويصحح... كانت الهزيمة هزيمة قيادة عسكرية ولم تكن أبدًا هزيمة جيش، كما رأيتُ بنفسي كيف كانت أخطر مؤسسة أمنية في البلاد منصرفة إلى أعمالٍ أخرى غير ما كلفت به، وكان إصلاح ذلك كله صعبًا وشائكًا لم تنفع معه الطرق التقليدية للإصلاح ولكن كان لا بد من إجراءات جراحية للسيطرة على الموقف»[39]. وكمنت المشكلة البنيوية في انعدام الرقابة السياسية على القوات المسلحة، هذا عدا المشكلات الأخرى كالفساد والتخلف الإداري والتقاني وغيرها. يتابع أمين هويدي: «إن عدم تحديد العلاقة بدقة بين وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، أبعدت الرئيس عبد الناصر تمامًا عن القوات المسلحة التي شكلت 'ورمًا' في البناء السياسي للدولة، بحيث تعذر على السلطة السياسية تغيير القائد العسكري إلا باستخدام القوة»[40].

من ناحية أخرى، لم يفصل التصحيح الذي جرى لاحقًا الجيش عن المستوى السياسي (الرئاسة والوزارة) ولم يُتبعه لهما، بل صار المستوى السياسي يتدخل حتى في القرارات العسكرية المهنية الطابع. فـ «استمرار الخلط بين المسؤوليتين السياسية والعسكرية أيام الرئيس أنور السادات، وتمكنه من تلافي خطأ عبد الناصر بالسيطرة الكاملة على المؤسسة العسكرية حتى في النواحي الفنية وإدارة العمليات، جعلته يصدر قرارات استراتيجية خاطئة أثرت على نتيجة القتال» في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. أبرز هذه الأخطاء كان تحديد هدف غاية في التواضع تحت شعار الحرب المحدودة، من دون فهم معنى الحرب المحدودة، وتوزيع القوات المدرعة وتفتيتها حتى قبل بدء القتال.

في الحالة الأولى، أي حرب 1967، تردّد الرئيس في اتخاذ إجراءات تحد من نزق عامر وتغوّل سلطاته، فكان عبد الناصر المسؤول عن انفلات القيادة العسكرية من تحت السيطرة السياسية؛ وفي الحالة الثانية، أي في حرب 1973، يرى هويدي أن القيادة العسكرية تحمّلت المسؤولية عن نتائج عمليات حرب

(39) هويدي، ص 9.

(40) المرجع نفسه، ص 10-11.

أكتوبر لخضوعها لقرارات الرئيس السادات الاستراتيجية الخاطئة، التي صدرت بغير علم أو معرفة[41]؛ ذلك أن الرئيس كان قد عزز منصبه وصلاحياته إلى درجة عدم احترام المهنية العسكرية وإخضاع الجيش، لا لقراراته السياسية فحسب، وهذا أمر شرعي، بل للتدخل كسياسي في الجانب العملياتي المحض.

ثانيًا: خضوع الجيش لمنصب الرئاسة

بعد تعيين الفريق محمد فوزي قائدًا عامًا للقوات المسلحة، صدر في 20 كانون الثاني/ يناير قرار بتعيينه وزيرًا للحربية أيضًا، بعد أن شغل أمين هويدي هذا المنصب فترة قصيرة. وكانت هذه أول مرة لا يكون فيها وزير الحربية مجرد موظف عند القائد العام. واستمرّ هذا النظام إلى ما بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011.

في هذه المرحلة، وُضِع هيكل القوات المسلحة المصرية وفق القانون رقم 4 لعام 1968، المعروف حتى اليوم ويميز الحالة المصرية، ولا سيما في اعتبار وزير الحربية قائدًا عامًا للقوات المسلحة. فلا هو موظف عند القائد العام، ولا هو مسؤول سياسي يخضع له القائد العام، بل هو القائد العام نفسه، وهو أعلى مرتبة من رئيس الأركان في التراتبية العسكرية. وبموجب هذا القانون، فإن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة ورئيس مجلس الدفاع الوطني، يليه في التراتبية وزير الحربية قائدًا عامًا للقوات المسلّحة ورئيسًا للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة، يليه رئيس هيئة أركان الحرب وهو نائب القائد العام، ويرئس القيادة العامّة للقوات المسلّحة. لذا فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هيئة عسكرية أسمى من القيادة العامة، وهو بمنزلة هيئة الأركان في الجيوش الأخرى.

تكوّنت قيادة الجيش الجديدة من الجيل الثاني من الضباط الذين لم يكونوا من الضباط الأحرار. وكان هؤلاء ضباطًا مهنيين، لا ضباطًا ثوريين. دشّنت هذه

(41) المرجع نفسه، ص 11.

المرحلة شراكة استراتيجية جديدة مع السوفيات، تضمّنت تعاونًا عسكريًا وثيقًا شمل التسليح والتدريب ومجيء مستشارين عسكريين سوفيات إلى مصر. وزاد عدد الخبراء السوفيات بعد عام 1967 من 3000 إلى 15000 خبير في عام 1970، وإلى 20000 خبير في عام 1972[42] في أثناء إعادة بناء الجيش استعدادًا لمعركة تحرير سيناء.

في عام 1968، ظهرت بوادر احتجاج واضحة بعد محاكمة قادة سلاح الجو والنطق بأحكام اعتُبرت مخففة بحقهم قياسًا بفداحة ما ارتكبوه، وبحملة النقد، وحتى التحريض الرسمية التي حمّلتهم مسؤولية الهزيمة بعد الحرب. وخرجت تظاهرات من مصانع الذخيرة في حلوان، ومن بعدها تظاهرات طلاب جامعتي القاهرة والإسكندرية، وتتالت موجتان من احتجاجات العمال والطلاب في شباط/ فبراير وتشرين الثاني/ نوفمبر 1968. وتأثّرت حركة الطلاب حينذاك بثورة الطلاب في أوروبا والولايات المتحدة، لكنّ المنطلق الأساس فيها كان الشعور بمرارة هزيمة 1967، وبعدم محاسبة المسؤولين بشكل كافٍ، ولا سيما في سلاح الجو، والاحتجاج ضد دولة الأمن والاستخبارات، علاوة على المطالبة بالديمقراطية. ونجم عن هذه التظاهرات اعتقال 635 ناشطًا. وبادر أنور السادات الذي كان رئيس مجلس الشعب في ذلك الحين، إلى عقد حوار في 28 شباط/ فبراير 1968 مع ممثلين عن الطلاب، اعتُقلوا جميعًا في عقب خروجهم من الاجتماع، على الرغم من وعده إياهم أنه لن يُتعرض لهم بسبب آرائهم التي سيطرحونها في الحوار. وكان من جملة ما انتقدوه بوضوح سلوك أجهزة الأمن، كما تقدموا بمطالب تتعلق بالحريات والفساد في الاتحاد الاشتراكي. ولم يكتفِ السادات في هذا الاجتماع برفض مطالبهم، بل عمد إلى توبيخهم أيضًا. وبدأت نتيجة مواقفهم الديمقراطية حملة تحريض ضدهم في وسائل الإعلام بوصفهم عناصر رجعية وخونة وغير ذلك.

بعد ذلك، صدر بيان عبد الناصر في 30 آذار/ مارس 1968 الذي شكّل

(42) Kandil, p. 95.

تغييرًا على مستوى الخطاب السياسي الرسمي بتأكيده الديمقراطية وحرية التعبير ونقده الممارسات السابقة واعترافه بأخطاء الحكومة. وحاز البيان 99.98 في المئة من أصوات الناخبين في استفتاء شعبي، في نتيجة دلّت على أن شيئًا لم يتغير في بنية النظام، إذ جرى اعتماد لغة جديدة مُستقاة من تطلعات الناس بعد الهزيمة. لكن الممارسة لم تتغير، والدليل على ذلك نسبة التأييد التي حظي بها البيان في الاستفتاء والتي تقترب من مئة في المئة. وفي عقب البيان، اعتمد النظام بعضًا من عناصر الخطاب الديمقراطي في لغة تقويمه المرحلة السابقة، لكنه دان كل من تقدم بمطالب ديمقراطية. وتألّفت حكومة ضمت عددًا أقل من الوزراء العسكريين[43].

مع هزيمة عام 1967، فقد الجيش الكثير من هيبته واحترامه، ولم يستردّها إلا في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

في هذه المرحلة، أحكم الرئيس سيطرته على الجيش. فمنذ عام 1968، صارت ترقية الضباط من رتبة عقيد فما فوق من صلاحيات الرئيس، وصار وزير الحربية ممثله عمليًا لدى الجيش. وأُنشئ مجلس الدفاع الوطني في عام 1969 برئاسة الرئيس وعضوية وزراء الدفاع والخارجية والداخلية وقادة أجهزة المخابرات وموظفين استراتيجيين آخرين. وفي 3 آذار/ مارس 1969 ألقى عبد الناصر خطابًا أعلن فيه سقوط دولة الاستخبارات، فتُرِكَ الداخل لعمل أجهزة الأمن الداخلية والمباحث، بمعنى أن توجّه أجهزة الاستخبارات عملها نحو الخارج. لذا لم يحصل أي تغير جوهري في عملية الرقابة والتضييق على الحريات. وتقلّص عدد الضباط في الحكومة من 66 في المئة في عام 1967 إلى 21 في المئة في عام 1970، وسيطر الاتحاد الاشتراكي العربي على

(43) جاءت إعادة تأليف مجلس الوزراء المصري في 20 آذار/مارس 1968 استجابة للتظاهرات الطالبية في شباط/فبراير 1968، وتبعه على الفور بيان «30 مارس» الذي يُعد وثيقة ذات توجهات إصلاحية. وتظهر الإصلاحات بوضوح في تأليف حكومة 1968، فخُفّض الوجود العسكري فيها بشكل كبير، في حين شهد المجلس ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الأكاديميين. انظر: Mark N. Cooper, «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 2 (May 1982), p. 205.

تعيينات في 367 شركة عامة كان عامر يتحكّم بها من خلال تعيين عسكريين في قمة هرميتها[44].

في عام 1969، أُنشئت قوات الأمن المركزي لوضع قطاع من المجندين في الجيش تحت إمرة وزارة الداخلية[45]، بهدف إبقاء العسكر في منأى عن مهمات قمع الشعب في الاحتجاجات. وبلغ عدد أفراد هذه القوات في عام 1970 عشرة آلاف مجند. لكن بعد وفاة عبد الناصر، أصبح الأمن المركزي جيشًا في حد ذاته، فارتفع عدد عناصره إلى 100 ألف مجند في بداية عهد السادات، وتضاعف حجمه ثلاث مرات في عام 1977، وكانت هذه القوات محدودة التكلفة؛ إذ لم يكن يتجاوز راتب المجند فيها ستة جنيهات شهريًا[46].

---

(44) Kandil, p. 92.

(45) إضافة إلى الأمن المركزي وأجهزة وزارة الداخلية الرسمية الأخرى، زاد بالتدرّج اعتماد وزراء الداخلية على فئتين من العاملين؛ المخبرين والبلطجية. وحصل بعض هؤلاء على صفة وظيفية في وزارة الداخلية. أما في الريف، فكانت منظومة «العُمدة» التي عملت على السيطرة على مفاصل الأمن المباشرة في الحياة اليومية، ذلك أن نقاط الشرطة لم تنتشر في الريف في البداية. وظل نظام «العمودية» مشفوعًا بـ «شيخ البلد» وجهاز «الغفراء» (الخفر) الذي يتحكم به «شيخ الغفر». بدا هذا الجهاز فاعلًا كحلقة وصل بين نقاط الشرطة وتنظيمات إدارية لحياة الناس اليومية في الريف، وعلى رأسها التجنيد في الجيش. اختلط هذا مع تدرج آخر للسلطة قبل 23 تموز/ يوليو 1952، من الباشوية وغيرها من الرتب. لكن بقي نظام «العمودية» فاعلًا بعد ذهاب تلك الرتب، وارتبط عبر قنوات مختلفة بتنظيمات سياسية مثل هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي.

(46) يصعب تقدير عدد قوات الأمن المركزي بشكل دقيق. أفاد منصور العيسوي، وزير الداخلية بعد ثورة 25 يناير، في حديث له في برنامج تلفزيوني أن القوة التي تعار من الجيش لوزارة الداخلية كانت 290 ألف جندي، موزعين بين قوات الأمن المركزي وغيرها من الوحدات، وأن ما يخص الأمن المركزي منها كان 118 ألف عسكري فقط. انظر موقع يوتيوب، تاريخ التحميل 23/ 2/ 2012، شوهد في 6/ 12/ 2012، في: https://www.youtube.com/watch?v=ygJMM8DcbRw.

وهذا هو العدد الذي كرره خلال شهادته في محاكمة حبيب العادلي في جلسة محاكمة حزيران/ يونيو 2012. انظر: «الأهرام تنشر شهادات المشير وسليمان ووجدي والعيسوي أمام المحكمة،» **الأهرام**، 3/ 6/ 2012، في: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=920213&eid=423.

في حين يؤكد عبد اللطيف المناوي أن عدد قوات الأمن المركزي يبلغ 175 ألف مجند، لكن وزير الداخلية حبيب العادلي كان يفضل ترك المجال لخيال الناس للمبالغة في عددها، الأمر الذي يساهم في تعظيم قوات الأمن الداخلي وردعه، انظر: عبد اللطيف المناوي، **الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 «يوم»** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012)، ص 124.

أنشئت قوات الأمن المركزي للتعامل مع «الشغب الداخلي»، وربما لموازنة قوّة الجيش[47]، لكنها أخفقت في أن ترقى إلى مستوى القوات المسلّحة، إذ جُنِّد فيها عمومًا من أخفقوا في التجنّد في القوات المسلحة، ويقبلون بأجرة أقل من الحد الأدنى للأجور. وكان أن انتشرت شائعة في عام 1986 هي أن الخدمة في قوات الأمن المركزي ستمدّد من ثلاثة إلى أربعة أعوام، ما أدّى إلى اندلاع أعمال شغب قام بها أفراد قوات الأمن المركزي قمعتها قوات من الجيش المصري بناء على طلب من الرئيس حسني مبارك، وفُصل في إثر ذلك 20 ألفًا من مجندي الأمن المركزي من الخدمة.

واصل السادات تخفيف الطابع العسكري للدولة بعد تصفية عبد الناصر نفوذ عامر وضباطه. وإذا نظرنا إلى تاريخ جمهورية يوليو من هذه الزاوية، فسنلاحظ أننا ننتقل من مرحلة إلى أخرى من خلال تغير طابع العلاقة بين الجيش والمؤسسات الأخرى. ويمكن متابعة ذلك في عهد مبارك من خلال قراءة التوازنات بين الجيش ومؤسسة الرئاسة في ضوء زيادة نفوذ قوى أخرى متنفذة، مثل رجال الأعمال وقوات الأمن التابعة للداخلية، لتفسير سلوك الجيش عشية الثورة.

ثمة مقاربة بحثية للتاريخ السياسي المصري الحديث، كصراع على النفوذ بين المؤسسات، ولا سيما مؤسسة الجيش والمؤسسات الأخرى[48]. وبحسب ريموند هانيبوش، لم يبقَ من صفوة النخبة الحاكمة في عهد السادات إلا ثمانية ضباط سابقين[49]. كما خُفِّضت نسبة العسكريين في مجلس الوزراء بشكل

---

(47) Michael Ross, «Egyptian Security Forces Riot, Burn Hotels at Pyramids,» *Los Angeles Times*, 26/2/1986, Accessed on 13/11/2014, at: http://articles.latimes.com/1986-02-26/news/mn-5_1_security-forces.

(48) فهم الباحث حازم قنديل سلوك السادات من خلال رغبته في تأمين السلطة السياسية وتعزيزها في صراعه مع الجيش؛ إذ كان يشكو من أن في زمن عبد الناصر كان ثمة محاولة انقلابية دورية تُكتشف كل ستّة شهور تقريبًا. انظر: Kandil, p. 156.

سحب حازم قنديل هذا الأنموذج في التفسير على سلوك الجيش في ثورة 25 يناير، في محاولة لاستعادة نفوذه بعد تهميشه في مرحلة مبارك الثانية، ولا سيما مع خطر توارث السلطة بين مدنيين، مثّله جمال مبارك. ونجد تكرار مثل هذا التفسير عند كثير من المؤلفين.

(49) انظر: عبد الله، «القوات المسلحة»، ص 13، و Raymond A. Hinnebusch, *Egyptian Politics* =

ملموس في عهد السادات[50]. لكن هذا لم يعنِ تعزيز قوة المدنيين، بل زيادة نفوذ الرئيس نفسه الذي قلّص سلطات الجيش والضباط.

حين تخلّص السادات من خصومه السياسيين، أو منافسيه المحتملين داخل نظام عبد الناصر، ولا سيما علي صبري وشعراوي جمعة وسامي شرف الذين شكلوا ثلاثيًا سياسيًا أمنيًا سمّاه السادات مراكز قوى، لم يمتثل رئيس الأركان محمد صادق لأمر محمد فوزي، وزير الحربية الموالي لعبد الناصر، في تنفيذ خطة طوارئ لتأمين العاصمة، إذ علم في حينه أنّها كانت محاولة انقلابية على

---

under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State, Cambridge Middle = East Library (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985), pp. 94-95.

(50) يقدم مارك كوبر إحصاءات مفصلة في هذا الشأن؛ وإذ نورد هنا بعضًا منها فلا نتفق مع طرحه في شأن تمدين الحكومات المصرية، ولا نرى في ذلك دليلًا على دمقرطة النظام، بل على تراجع سلطات الجيش أمام منصب الرئاسة الذي أحكم سيطرته على الحكومة والجيش. فخلال 18 عامًا من حكم عبد الناصر (منها فترة حكم مجلس قيادة الثورة)، أُلّفت 18 حكومة بمجموع 131 وزيرًا، في حين ألّف السادات 11 حكومة بمجموع 127 وزيرًا في سبعة أعوام فقط. استمرت الحكومات والوزراء في عهد السادات فترة أقل من النصف مقارنة بعهد عبد الناصر. انظر: Cooper, p. 210.

يعود ذلك إلى كثرة الاحتجاجات وتغيير الوزارات على خلفية السياسات الاقتصادية. لكن بدا أن الأمر استقر لمبارك لاحقًا، فطالت فترة الحكومات التي أُلّفت في عهده. وكان 20.6 في المئة من مجموع الوزراء الذين خدموا في عهد عبد الناصر ضبّاطًا عسكريين، إضافة إلى 13.9 في المئة من التكنوقراطيين. أما في عهد السادات، فكانت نسبة الضباط 7.5 في المئة، إضافة إلى 7.5 في المئة من التكنوقراطيين (Cooper, pp. 208-209). خفض عدد الضباط المُعينين في مجلس الوزراء (بين أيار/مايو 1971 وتشرين الأول/أكتوبر 1977)، فأصبح عددهم قليلًا جدًّا، في ما يسميها الكاتب بمجموعة «الوزراء العسكر». وفي هذه الفترة، جرى عزل الوجود العسكري من مجلس الوزراء، إلى حدٍّ ما، مع تركّزه في مناصب وزارية محدودة. وفي نهاية هذه الفترة، تألفت مجموعة «الوزراء العسكر» من فئتين ضمن مناصب مختلفة في الوزارات التالية: الأولى في البحرية والنقل والاتصالات تحت إدارة الضابط التكنوقراطي عبد الستار مجاهد؛ والثانية في وزارة الحربية والإنتاج الحربي تحت إدارة محمد عبد الغني الجمسي. والسؤال الأساس هو كيف تراجع عدد الوزراء العسكريين من 11 وزيرًا إلى وزيرين، وخُفض عدد الحقائب التي احتفظ بها رجال الجيش من 15 حقيبة إلى 5 حقائب؟ يبدو أن البداية كانت مع الحكومة التي أُلّفت في كانون الثاني/يناير 1972، والتي يعتبرها الكاتب أول حكومة تابعة بالكامل للسادات. انظر: Cooper, pp. 211-216.

تُمثّل حكومة عام 1973، نوعًا ما، فجوة في سلسلة حجب الوجود العسكري من الدولة، إذ ارتفع الوجود العسكري في هذه الحكومة من 23.5 في المئة إلى 30.5 في المئة. وكان على الرغم من ذلك أقل مما كان عليه في أي وقت آخر منذ عام 1953.

السادات، وهذا يعني أن الجيش أظهر ولاءً مباشرًا للرئيس، لا لوزير الحربية. وفي ليل 14 أيار/ مايو التي رفض فيها ذلك، صار محمد صادق وزيرًا للحربية بدلًا من محمد فوزي. وكان السادات على علاقة مباشرة مع صادق من خلف ظهر فوزي، واستعان به وبالليثي ناصف (قائد الحرس الرئاسي) للتخلص من خصومه. كما ربطت السادات علاقة بسعد الدين الشاذلي الذي كان قائد منطقة البحر الأحمر، والذي حلّ محل صادق لاحقًا، وعبد الغني الجمسي المسؤول عن التدريب بعد حرب 1967. وكان هذا الإجراء مع فوزي أوّل تحييد حقيقي للجيش عن الصراع السياسي في مصر[51]. ويبدو أنّه سهُل تحريض الضباط على فوزي، كتحريضهم على قادة الاتحاد الاشتراكي، لأنهم من الجماعة التي حمّلت الجيش المسؤولية عن الهزيمة في عام 1967، كما كان هناك بقايا من ولاء لعامر استغلها السادات. وليس صدفة أن يستغلها، وهو الوحيد من القريبين من عبد الناصر الذي ربطته بعامر علاقة متينة. وكما أظهرت اقتباسات من مذكرات أمين هويدي، من اللافت أن مراكز القوى التي خاض السادات حملة أيار/ مايو ضدها تألفت في الواقع من خصوم عامر في الاتحاد الاشتراكي ورجال مكتب عبد الناصر، كما استخدم ولاءات الضباط في الجيش ضد القيادة الموالية لناصر شخصيًا.

في عهد السادات، أُخضع الجيش لإمرة منصب الرئاسة وحُيّد عن الصراعات السياسية، ونضج التحوّل من دولة عسكر إلى دولة أمن، واكتمل هذا في عهد مبارك. وكان ذلك في الواقع استكمالًا لمحاولة تقليص دور الجيش في الحكم، وإخضاعه للرئاسة، بدأها عبد الناصر في الأعوام الثلاثة بعد الهزيمة.

قرّر السادات طرد الخبراء السوفيات في تموز/ يوليو 1972، وأقال وزير الحربية محمد صادق في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، قبل عام من الحرب، مفتتحًا مرحلة ارتيابه الشديد من العسكر إبان إعداد الجيش لخوض الحرب[52].

---

(51) Kandil, p. 103.

(52) في رواية سيرز كانت شعبية محمد صادق سبب إطاحته في عام 1972، وتحذير أحمد إسماعيل رئيس المخابرات آنذاك السادات من أنّ الروس يعدّون صادق بديلًا منه. انظر:
Owen L. Sirrs, *A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009*, Studies in Intelligence Series (Milton Park, England; New York: Routledge, 2010), p. 126.

وعيّن أحمد إسماعيل في منصب صادق، وأحمد توفيق إسماعيل رئيسًا للمخابرات العامة. بعد عزل صادق، عزل السادات رئيس المخابرات العسكرية محرز مصطفى عبد الرحمن. واستمرّت هذه الإجراءات التي تنمّ عن شكوك السادات بولاء الضباط في الجيش له، وعن خوفه من احتمال وقوع اضطرابات أو انقلاب ضده، منها قيامه بتغييرات متواصلة في التعيينات للحؤول دون تعزيز نفوذ أي ضابط من الضباط الذين أعدوا للحرب أو ساهموا فيها، وقبل أن تقوى شوكته وهو في منصبه. وكان السادات قد عين إسماعيل وزيرًا للحربية بسبب ولائه الشخصي له، ولأنّه لا يمكن أن يكون بديلًا منه أو يحظى بشعبية في الجيش، ذلك أنه عوقب مرّتين قبل ذلك بسبب الإهمال[53]، وكان في خصام دائم مع الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية).

رأى الشاذلي في مذكراته أن إعلانَ السادات نفسه في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 قائدًا عامًّا للقوات المسلّحة، وطلبه تخصيص مكتب له في مقر القيادة العسكرية، انقلابٌ على الدستور ومخالفة للمادّة 150 منه التي تنص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة، وهو منصب شرفي توجيهي للسياسة العليا. أما القائد العامّ فهو المسؤول الفعلي عن القيادة العسكرية[54].

بعد أن ضمن السادات ولاء وزير الحربية أحمد إسماعيل، أقصى الشاذلي من الجيش في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1973. وبعد وفاة أحمد إسماعيل في كانون الأول/ ديسمبر 1974، عيّن الفريق أول عبد الغني الجمسي في منصبه، واستمر ومعه رئيس أركانه محمد علي فهمي حتى عام 1978، عندما تطلب التوقيع على اتفاق كامب ديفيد وجود قيادة عسكرية أكثر مرونة، فعيّن كمال حسن علي وزيرًا للحربية (ومن ثم وزيرًا للخارجية). واختار السادات، قبل هذه المرحلة بالتحديد، محمد حسني مبارك من سلاح الجو، أقل الأسلحة قوّة وقدرة

(53) أنهى الرئيس عبد الناصر خدمات رئيس الأركان اللواء أحمد إسماعيل بعد حادثة الزعفرانة في 9 أيلول/ سبتمبر 1969.

(54) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات الفريق الشاذلي (باريس: مؤسسة الوطن العربي، 1980)، ص 100.

على تخطيط انقلاب، ليكون نائبًا للرئيس. وفرض السادات الطاعة على الجيش من خلال سياسة الفصل والتعيين المتكررين وإبعاد من يريد من العسكريين أو تقريبه. ونجم عن ذلك قيادة غير مسيّسة للجيش من خارج جيل الضباط الأحرار، لا حول لها ولا قوة أمام الرئيس.

خطّط السادات لشن حرب على إسرائيل من أجل فرض مبادرة سلام تتضمن الانسحاب من سيناء. وفي تقديرنا أن حرب أكتوبر 1973 كانت حرب عبور قناة السويس في الأساس، وأنّ تحديدها بهذا الشكل، وقصرها على العبور وحده والتوقف مع إنجاز هذه المهمة، أفسح المجال لعبور القوّات الإسرائيلية في النهاية إلى غرب القناة. والغريب أن عبد الغني الجمسي (رئيس هيئة العمليات) لم يكن على اطلاع بما عند أحمد إسماعيل من معلومات في شأن الهدف من العمليات العسكرية: العبور والتوقّف، لا الوصول إلى ممري متلا والجدي الاستراتيجيين في سيناء[55]، الأمر الذي أدّى عمليًا إلى إضاعة فرصة الانتصار على إسرائيل.

استخدم السادات أشرف مروان - كما يبدو - لتضليل الإسرائيليين في شأن خططه الحربية، إما قصدًا باعتباره عميلًا مصريًا لإسرائيل (أو فُسّر الأمر على هذا النحو لاحقًا)، وإن بدا أن السادات عرف عن علاقاته بالموساد منذ عام 1969[56]. ويذهب أمين هويدي إلى أن الضربة الجوية الأولى التي افتتحت حرب 1973 كانت فاشلة بالمقاييس العسكرية كلها، مستندًا في ذلك إلى مصادر إسرائيلية ومصرية استغربت عدم نجاعتها وضآلة أثرها. ويقتبسُ هويدي من الجنرال أبراهام أدان: «إنّ ما يثير الدهشة هو عدم فاعلية الضربة الجوية المصرية؛ إذ أصيب أحد أبنية الجيش وأحد الأكشاك وقُتل عشرة أفراد، وأصيب ممر مطار لا يُستخدم ومطار آخر بقي صالحًا للاستخدام على الرغم من الضربة»، في حين كان هدف الضربة الجوية ضرب مطارات العدو في سيناء ومراكز قيادته ومحطات الرادار

(55) هويدي، ص 406.

(56) Kandil, p. 131.

والإعاقة الإلكترونية ... وغيرها[57]. لكن العبور نفسه كان ناجحًا بالمقاييس العسكرية كلها، علاوة على التغلب على خط بارليف.

بعد مقارنة أمين هويدي بين روايتي الشاذلي والجمسي لما جرى في حرب أكتوبر، يوضح أن خطّة السادات قضت بوصول القوات المصرية إلى مسافة 10 إلى 15 كيلومترًا فقط شرق القناة، وإنشاء خط دفاعي في تلك المنطقة. ولم تجرؤ القيادة المصرية على إبلاغ شركاء الحرب السوريين بخطتها هذه، فاعتقد الجميع أن الخطة تشمل الاستيلاء على ممري متلا والجدي. كما أن السادات خدع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي رأى أن هدف سورية من الحرب هو تحرير الجولان، لأنّ مساحته أقل من مساحة سيناء، في حين أن مصر كانت تخطط للوصول على الأقل إلى الممرين في وسط سيناء والتوقف هناك[58]. وحرص السادات في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 على طمأنة هنري كيسنجر أنه لا ينوي تعميق الهجوم، بينما أخفى مأربه عن حليفه الأسد، وهذا من أغرب مسالك السادات التي أدّت إلى الكارثة التي انتهت إليها الحرب.

عندما توقفت القوّات المصرية على بعد 10-12 كيلومترًا شرق قناة السويس في 8 تشرين الأول/ أكتوبر، بدأت إسرائيل هجومًا مضادًا على الجبهة السورية وقصفت دمشق، وتقدّمت متجاوزة خط وقف إطلاق النار المثبت في عام 1967، أي إن التوقّف المصري جرى في أسوأ الأوضاع على الجبهة السورية. وعندما استأنفت القوّات المصرية هجومها في 14 تشرين الأول/ أكتوبر كان الوقت متأخرًا، وفرصة المباغتة قد تبدّدت. الغريب أن مصر أبلغت الولايات المتحدة خطتها التوقّف عن الهجوم، ولا شك في أن الولايات المتحدة أبلغت إسرائيل هذه المعلومات، ما سهّل مخططاتها على الجبهة الشمالية، حيث عرفت أنّها تحارب في ذلك الوقت على جبهة واحدة. وكانت القناة التي أوصلت الرسائل قناةً مباشرة بين حافظ إسماعيل (مستشار السادات لشؤون الأمن القومي) وهنري كيسنجر

(57) هويدي، ص 375.

(58) المرجع نفسه، ص 332-334.

(مستشار الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون لشؤون الأمن القومي)[59]. ووصلت الرسالة في اليوم التالي للحرب، أي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، الأمر الذي يعني أن السادات أخطر العدو بنيّاته. والحقيقة أن حافظ الأسد كان «يتحوّط» من جهته أيضًا من دون علم حليفه المصري، فطلب من السوفيات في 6 تشرين الأول/ أكتوبر أن يطالبوا بوقف إطلاق النار بعد 48 ساعة من بدء العمليات[60].

ليست مهمتنا حين التطرق إلى حرب 1973 الخوض في خططها وتقويم تبعاتها، إنما يهمنا أمران: **أولهما**، أن حرب أكتوبر كانت الحرب التي أعادت إلى الجيش المصري هيبة فقدها بهزيمة عام 1967، من دون أن يعود فاعلًا مباشرًا في السياسة؛ **وثانيهما**، إنها الحرب التي استغلها السادات للنأي عن العرب باتجاه التحالف مع الولايات المتحدة، ليكون ذلك جزءًا من الثمن الذي دفعته مصر لتحقيق السلام مع إسرائيل. وخصصت موارد مادية وثقافية كبيرة لاستثمارها في البروباغندا الشعبوية للنظام الحاكم، بغية تعزيز أيديولوجيا رسمية مصرية بطابع يؤكد التميز من العرب والهوية المصرية الخالصة ذات النزوع الشوفيني، اعتمدت بديلًا من الوطنية المصرية – العربية التي سادت في الوعي المصري في زمن عبد الناصر. وكان لهذا التحوّل أثره الواضح في الثقافة السياسية المصرية؛ إذ نشأت خلال إنتاجها وترويجها نخب إعلامية جديدة. وبدأت هذه الاستدارة بعيدًا عن الخطاب القومي العربي والاشتراكي من خلال تكريس لغة خطاب إعلامي خليط بين ماضٍ فرعوني مغلف بوطنية مصرية وخطاب إسلامي إيماني أدخله السادات، أضيفَ إليها بعد حرب عام 1973 – بالتحديد بعد اتفاقات السلام مع إسرائيل – عناصر شعبوية من أيديولوجيا مصرية منغلقة، تُكثر من استخدام أمجاد مصر أداة لتخوين كل من ينتقد النظام، ليُفسّر النقد نقدًا لمصر نفسها وحقدًا على عظَمتها. وظل هذا الخطاب يلوِّن الإخفاق والخيبات بخطاب العظَمة الفارغ.

يمكن القول إن في خلال حرب أكتوبر 1973، تآمر هنري كيسنجر عمليًا مع إسرائيل على السادات، مستغلًا رغبة هذا الأخير في التواصل المباشر معه وكسب

---

(59) المرجع نفسه، ص 397.

(60) المرجع نفسه، ص 398.

ثقته وثقة الأميركيين لتغيير المسار السياسي للبلد. ولم يفطن السادات (الذي أجرى أغلبية الاتصالات السياسية مع كيسنجر من دون علم الجيش، متجاهلًا أن هذه الاتصالات تتعلق بمصير معركة عسكرية وأهدافها) إلى أن إسرائيل كانت تستغل وعده كيسنجر بعدم التقدّم في بعض الجبهات، أو بالانتظار وعدم القيام بشيء بعد إنجاز التقدم الذي أراده شرق قناة السويس، من أجل الدفع بقوة إسرائيلية إلى الأمام واختراق الجبهة المصرية.

إذا ترفّعنا قليلًا عن تفصيلات خلافات السادات مع الضباط في شأن سياساته العسكرية ومفاوضات وقف إطلاق النار، ونظرنا إلى الصورة الأشمل، ستنجلي بوضوح أمامنا توجهاته بتغيير منهجي وشامل لقادة الجيش الذين شاركوا في الحرب، إلى درجة أنه لم يُبق عمليًا، عشية كامب ديفيد، أي من القادة العسكريين ممن شاركوا في حرب أكتوبر في موقع قيادي في الجيش. ولم تلقَ دعوات الشاذلي المُقال من الجيش «للتمرد على الدكتاتور» أي استجابة في القوات المسلّحة[61]. ومع إبعاد عبد الغني الجمسي وزملائه، بعد أسبوعين من توقيع كامب ديفيد، تغيرت تمامًا صورة الجيش الذي خاض الحرب، فلم يبق أحد من قادته فيه. وتوجّه السادات إلى كامب ديفيد من دون الجمسي أو أي ممثّل عن الجيش، ولم يبق في محادثات كامب ديفيد نفسها من موظفي الخارجية إلا أحمد ماهر وأحمد أبو الغيط اللذان أصبحا وزيري خارجية في ما بعد، وأسامة الباز الملحق من وزارة الخارجية مستشارًا في رئاسة الجمهورية.

قدّم السادات في كامب ديفيد تنازلات، دفعت ثلاثة من وزراء خارجيته في خلال أربعة أعوام إلى الاستقالة احتجاجًا على أسلوبه وطريقة إدارته العلاقة مع الولايات المتحدة والتفاوض في شأن السلام. ويقوّم زبيغنيو بريجنسكي قبول السادات واندفاعه إلى إرضاء الولايات المتحدة بأن ما كان يهمه هو تصوّر الولايات المتحدة له شخصيًا[62].

---

(61) الشاذلي، ص 101.

(62) Kandil, pp. 153-156.

في هذه الأعوام، أظهر الجيش التزامه سياسة الرئيس في شأن السلام مع إسرائيل، ولم يتمرد، بل أظهر انضباطًا وطاعة بعد توقيع الاتفاقات. فمكث كمال حسن علي في منصبه حتى عام 1980، حين عُيّن أحمد بدوي بدلًا منه. وقُتل الأخير مع 13 ضابطًا من ضبّاطه في حادث تحطّم مروحية في 2 آذار/ مارس 1981، نجا منه الطيار وحده، لكن هذا الأخير قُتل بإطلاق النار عليه في شقته بعد الحادث بشهور.

ساهمت هذه التغييرات المتواصلة في إضعاف الجيش ومكانته، وقطعت الطريق أمام أي إمكانية لتحوّله إلى قوة سياسية داخل النظام. وعمل السادات على تهميش العسكر والضباط في التعيينات الوزارية أيضًا، فتراجعت نسبة الوزراء العسكريين في عهده، كما بيّنا. وعكفت مصر على تقليص ميزانيتها العسكرية بشكل حاد منذ حرب 1973، ولا سيما بعد توقيع معاهدات السلام مع إسرائيل، وتعمّقت هذه النزعة في عهد مبارك. ووفقًا لتقرير البنك الدولي، استهلكت نفقات مصر العسكرية نحو 2 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام 2009 (أي نحو 3.8 مليارات دولار)، مقارنة بأكثر من 20 في المئة في عام 1976.

بعد حرب أكتوبر 1973، لم تنشب أي حرب بين دولة عربية وإسرائيل بسبب اتفاق السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل، والذي جعل قيام أي حرب من هذا القبيل غير ممكن. وربما هذا ما يفسر أهميته الاستراتيجية القصوى لإسرائيل، ذلك أن الحروب التي تلت حرب أكتوبر كانت كلها بين إسرائيل وحركات مقاومة عربية، لا دول عربية، عدا أهميته في انتزاع أول اعتراف رسمي عربي بإسرائيل، الأمر الذي لم تتمكن إسرائيل من تحقيقه في حرب 1948، وجعلها تدرك أن لا بد من نشوب حرب أخرى لإجبار الدول العربية عليه. لذا كانت حرب 1967 مهمة جدًا للصهيونية وإسرائيل. وكانت حرب 1973 التي نجم عنها اتفاق السلام لتكون آخر الحروب، بحسب تعبير السادات.

في عام 1979، صدر المرسوم الرئاسي رقم 35 الذي مُنح بموجبه جميع الضباط الذي شاركوا في حرب 1973 امتيازات عسكرية كمستشارين، من

دون بقائهم في الخدمة العسكرية، ومن دون أن يتمكّنوا من العمل في السياسة في الوقت ذاته. وفي العام نفسه، غُيّر اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع، وحرّر السادات الأكاديميين من الخدمة العسكرية لدفعهم إلى سوق العمل، وفرض عليهم خدمة لفترة عام واحد فقط في مقابل مدة تراوح بين عام ونصف عام وعامين لأصحاب المؤهلات الجامعية الأدنى، ونحو ثلاثة أعوام لغير المتعلمين[63].

بعد خفض الميزانية العسكرية وتغيّر العقيدة القتالية للجيش، توافق النظام الحاكم مع الجيش على وظائف جديدة تحافظ على قوته وامتيازاته. وكان أن حلّ محل وزير الدفاع أحمد بدوي، بعد وفاته، الملحق العسكري في واشنطن عبد الحليم أبو غزالة الذي حمل مشروع توسيع نشاط الجيش الاقتصادي والمدني، ومضاعفة الرواتب فيه بشكل غير مسبوق.

ثمة باحثون يصورون ما جرى بعد ذلك تصويرًا إيجابيًا بوصفه إنجازًا. ومن هذا المنظور، واجه الجيش المصري بعد عام 1973، خصوصًا بعد توقيع اتفاقات السلام، معضلتين: أن يجد أسلوبًا لتقليص عدد أفراده وأن يبدع في تغيير عقيدته العسكرية، من أجل الحفاظ على دور بارز له في العلاقة بين الدولة والمجتمع. «بالنسبة إلى المعضلة الأولى، وجدت المؤسسة الحل في الاندماج في التكنولوجيا ونظم الإدارة الغربيين، أما بالنسبة إلى المعضلة الثانية فأُدمج الجيش في الوظائف التنموية للدولة، كما تجسد في قانون 32 لعام 1979 الخاص بإنشاء جهاز الخدمة الوطنية، وفي الدمج المؤسسي لوزير الدفاع في لجنة السياسات العليا. منح هذا القانون المؤسسة العسكرية استقلالًا ماليًا عن ميزانية الدولة، حيث سمح لها بفتح حساب خاص في مصرف تجاري لتودع فيه دخلها من المشروعات التي تنفذها. وبالتدرّج، أصبحت المؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة يد الدولة الطولى في تنفيذ

(63) المادة (3) من القانون رقم (127) لسنة 1980 تجعل الأصل في الخدمة العسكرية ثلاثة أعوام طبقًا للأحكام، ثم جرى خفضها بحسب مستوى التعليم. انظر موقع هيئة التنظيم والإدارة بالقوات المسلحة المصرية، شوهد في 12/ 12/ 2014، في: http://tagned.afmic.gov.eg/13militaryService.aspx.

مشروعات البنى التحتية والرفاه والخدمات وغيرها»[64]، فضلًا عن استمرار التوظيف المتعمد والمعتمد لبعض رتب الجيش في أجهزة الإدارة المدنية والمحلية على تدرّجها وتنوّعها.

تعزز نفوذ وزراء الداخلية وأجهزتهم الأمنية في عهد السادات، وتعززت قوة المنصب ضمن النظام في عهد مبارك. وبرز منهم بشكل خاص في عهد السادات، ممدوح سالم والنبوي إسماعيل اللذان تحوّلا من ضابطي شرطة إلى وزيري داخلية. ومع ذلك، لم تتمكن قوى الأمن الداخلي من حسم الموقف في الأزمات الكبرى. ففي حوادث انتفاضة 18 و19 كانون الثاني/ يناير 1977، وافق الجيش على التدخل بعد أن أعلن السادات إلغاء رفع الدعم عن السلع الأساسية. بعد هذه التجربة بالتحديد، أُعدّت الخطة 100 التي وُضعت لترتيب ردود سريعة من قوات الأمن المركزي لمكافحة حوادث «شغب» مماثلة في المستقبل، وهي الخطة ذاتها التي طُبقت في 25 كانون الثاني/ يناير 2011 من دون نجاح.

تحوّل وزير الداخلية، بعد تظاهرات الخبز في كانون الثاني/ يناير 1977، إلى الرجل القوي في مصر بعد الرئيس في كل ما يتعلق بالسياسة الداخلية، وزادت هذه النزعة في مرحلة مبارك، أي إن الدولة تحوّلت إلى دولة أمن. لكن يصح هذا في حال نجاح النظام في تغييب الجيش عن السياسة، أو غيابه عنها نتيجة صفقة مع النظام فحسب. وبقي الجيش القوة الرئيسة في الدولة، لكنه قوة معطلة سياسًيا بشكل عام. فحُيّد الجيش عن السياسة وإدارة الدولة بعد عام 1967، ولا سيما في عهد السادات، ورضي هو بهذا التحييد. لكن قوته بانت للعيان في كل مرة طُلب فيها منه أن يتدخل حيث فشل الأمن الداخلي: 1977، 1986، 2011. وما لبث أن حقق صفقة في عهد مبارك مُنح بموجبها نوعًا من الإدارة الذاتية، وحظي بامتيازات واستقلالية اقتصادية، على أن يترك شؤون السياسة لغيره، ولا سيما قوى الأمن الداخلي والحزب الوطني الذي تضاعف فيه تأثير رجال الأعمال، في حين كانت الأسرة الحاكمة حلقةَ وصل بينهم.

---

(64) جهاد عودة، «المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية في فترة الرئيس مبارك، 1981-1987»، في: عبد الله (محرر)، ص 57-58.

ثالثًا: الصفقة التاريخية واستقلالية الجيش

كان مبارك قائدًا لسلاح الجو ونائبًا لوزير الحربية في عام 1972. اختاره السادات لتولي موقع نائب الرئيس في عام 1975 لأنه ضابطٌ هادئ وبلا طموح خطر على منصب الرئيس. أما وزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة فكان قويًا وناشطًا، رفع رواتب أفراد الجيش وحسّن مظهرهم وزيّهم، وكانت العلاقات بينه وبين مبارك متوترة، لكنه كان في الوقت ذاته صاحب دور بارز في الدفع بمبارك إلى سدة الحكم.

بعد أن أصبح مبارك رئيسًا، أعاد تأليف القيادة العامة في عام 1983 من دون مشاورة أبو غزالة، وحظر عضوية الضباط في الأحزاب في عام 1984، ربما لقطع الطريق على أبو غزالة ومنعه من عضوية الحزب الوطني والحصول على نفوذٍ فيه. فعلاوة على ارتفاع شعبيته في أوساط الجنود والضباط، كان أبو غزالة مؤثرًا في المجال العام بظهوره الإعلامي المتكرر، وحرصه على استخدام تعابير دينية في مقابلاته السياسية قرّبته إلى الجماهير. وجمع بين الميل إلى السياسات الأميركية في المنطقة والتحالف معها وموقفه كمتدين محافظ معادٍ لليسار. وظلت التطورات تدفع باتجاه إقصاء الجيش عن المجال السياسي، حتى برزت حاجة النظام الماسة إلى تدخله في تمرّد قوات الأمن المركزي في عام 1986. كان تدخل الجيش عنيفًا، قمع التمرّد بسرعة بعد مقتل أكثر من 100 شخص. لكن أبو غزالة لم يستغل دخول الجيش إلى القاهرة وإمساكه بمفاصل الدولة في أثناء هذه الحوادث للانقلاب على مبارك، بل ما حصل كان العكس تمامًا من ذلك. فبعد الخدمات التي أدّاها لمبارك، انقلب الأخير عليه. وفي مرحلة ما، أشيعت أقاويل عن إمكانية حكم أبو غزالة مصر بانقلاب عسكري[65]. وبدا أبو غزالة، حتى إقالته، كأن أحدًا لا يمكنه إيقافه. كما أثار أبو غزالة الذي بدا مقربًا إلى الولايات المتحدة، حيث خدم فيها ملحقًا عسكريًا وأكثرَ من استخدام الخطاب الإسلامي المحافظ في

---

(65) Robert Springborg, «The President and the Field Marshall: Civil-Military Relations in Egypt Today,» *MERIP Middle East Report*, vol. 17, no. 147: *Egypt's Critical Moment* (July-August 1987).

حديثه السياسي، إعجاب الناشطين والإعلاميين الإسلاميين، خصوصًا أن زوجته كانت محجبة[66].

نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في 5 أيلول/ سبتمبر 1988 أن أبو غزالة ربما يُحاكم في الولايات المتحدة بتهمة تهريب قطع صواريخ أميركية من دون إذن البنتاغون، فسارع مبارك إلى إقالته في عام 1989. وعُهد إليه بمنصب مساعدٍ للرئيس، وهو منصب من دون صلاحيات أو نفوذ، واستقال منه في عام 1993. وحاولت صحيفة روز اليوسف المقرّبة إلى جهاز الأمن الداخلي المصري، تلطيخ سمعته بفضائح فساد جنسي وغيرها، لكن المحكمة برّأته منها في عام 1995. وعُين يوسف صبري أبو طالب وزيرًا للدفاع مدة عامين. وخَلَفَه في عام 1991 المشير محمد حسين طنطاوي، قائد الحرس الجمهوري الذي كان في هدوء مزاجه وتفضيله البقاء خلف الأضواء، نقيضًا لأبو غزالة.

في عام 1987، حدّد عبد الحليم أبو غزالة مبادئ عقيدة الجيش المصري بالآتي: **أولًا**، التوازن الاستراتيجي والرّدع مع الدول المحيطة، ومنها إسرائيل. **ثانيًا**، الحفاظ على استقلال الدولة وسلامة أراضيها وأمن حدودها وشواطئها ومياهها الإقليمية ومصالحها الاقتصادية[67]. وبعد ذلك بثمانية أعوام، أضاف طنطاوي إلى مهمات الجيش حماية الجبهة الداخلية ومواجهة الكوارث[68].

بلغت الميزانية العسكرية في منتصف السبعينيات نحو 33 في المئة من مجمل الناتج المحلي، وخُفضت إلى 19.5 في المئة في عام 1980. وفي

---

(66) انظر خصوصًا: محمد عبد القدوس، «تعظيم سلام للمشير»، الشعب، 14/ 10/ 1986. وهي مقالة انتقد فيها عدم بث التلفزيون المصري مقابلة مع المشير أبو غزالة أكد فيها أهمية الإيمان للجندي ورفض مهاجمة التيار الإسلامي، أو تجنب القيام بذلك على الأقل. والطريف أنه بعد مرور نحو أربعة عقود كانت اللغة والصلاة والزوجة المحجبة من الأمور التي أثارت إعجاب الرئيس المنتخب محمد مرسي وآخرين من الإخوان المسلمين بالجنرال الطموح رئيس المخابرات العسكرية عبد الفتاح السيسي، وكانت كما يبدو من الأسباب التي قادت إلى الثقة به وتعيينه في منصب وزير الدفاع خلفًا لمحمد حسين طنطاوي.

(67) Kechichian and Nazimek, p. 128.

(68) Ibid.

منتصف التسعينيات، كان الإبقاء على نحو مليون جندي ورجل أمن في مصر يكلّف الميزانية نحو 11 في المئة من مجمل الناتج المحلي، كانت تُصرف على الدفاع. أمّا في عام 2010، فبلغت هذه النسبة 2.2 في المئة فقط. ومن الواضح أنّه لم يكن ممكنًا الحفاظ على جيش بهذا العدد وتسليحه، بهذه الحصة «الصغيرة» من مجمل الناتج المحلي المصري. ويبدو أن الجيش بدأ مبكرًا بالبحث عن وسائل تمويل ذاتية، لضمان حياة لائقة لضبّاطه. وتميزت مرحلة تولي أبو غزالة وزارة الدفاع بنشاط مدني اقتصادي للقوات المسلحة، فقدم الرجل أنموذجًا مختلفًا ما عاد قائمًا منذ عبد الحكيم عامر، لناحية البروز والكاريزما وحتى الدور السياسي، ولا سيما في ما يتعلق بعلاقة الجيش المباشرة بدولة عظمى (الولايات المتحدة)، والتصريحات السياسية وتعظيم دور الجيش الاقتصادي الاجتماعي بحجّة المساهمة في إنجاح خطط الدولة التنموية.

في عام 1986، شهد الإعلام المصري نقاشًا حامي الوطيس، دام أكثر من شهرين، في شأن دور الجيش، بدأ بمطلب خفض الميزانية العسكرية وتحديد دور الجيش الاقتصادي. وصل النقاش حدًا تدخّل فيه مبارك؛ إذ ادّعى أن خفض عدد أفراد الجيش ودوره يعني أن تبقى إسرائيل القوة الوحيدة المتفوقة في الإقليم. واستُدعي الصراع، أو على الأقل التنافس، مع إسرائيل خلال سوق التبريرات لضخامة ميزانيات الجيش، وتضخّم دوره في الاقتصاد والمجتمع. وعلى الرغم من تدخّل مبارك شخصيًا دفاعًا عن الجيش لحسم النقاش، فإنه لم يتمكن من إزالة الانطباع أن نقاشًا علنيًا من هذا النوع، يتناول وزير الدفاع بالنقد الحاد، لم يكن ليجري من دون رضى أوساط الرئاسة في القصر الجمهوري[69].

دأبت الرئاسة على الإيعاز إلى أصوات معارضة بانتقاد قطاع ما في النظام نفسه، مفسحة لها هامش النقد، لا لأسباب ديمقراطية بل لرغبتها في التخلص من عناصر نافذة داخل النظام، أو لأن الرئاسة تريد بشكل غير مباشر التعبير عن

---

(69) كتب الباحثان كيشيشيان ونظميك: «لا شكّ في أن النقاش الذي دار في منتصف الثمانينيات من قبل إعلاميين ومعارضين والانتقادات العلنية التي وجّهت لعبد الحليم أبو غزالة على إدارة الجيش في مرحلته كانت بتشجيع من رجال مبارك». انظر: Ibid., p. 134.

عدم رضاها عن هؤلاء النافذين، فتتركهم عرضة للنقد الإعلامي. وغالبًا ما لا يعرف النقاد السبب الحقيقي لفتح المجال لانتقاداتهم ورفع سقوف حرية التعبير فجأة. ولم يمنع هذا أن الإعلاميين كانوا في بعض الحالات النادرة يعرفون ذلك ويتواطؤون من منطلق القبول بدورهم أداة في الصراع بين أجنحة النظام[70].

انتقد بعض المقالات بشكل موضوعي محاولات الجيش المصري تحقيق الاكتفاء الذاتي لناحية حاجات ضباطه السكنية والصحية والتعليمية، بتوسعه في مشروعاته الاجتماعية الموجهة إلى أفراده في مجالات الإسكان العائلي والنوادي والفنادق والمستشفيات، وحتى الشبكات الاستهلاكية، في حين ادّعى المدافعون عن هذه السياسة أنها تساهم في التنمية، ولا تترك الجيش عرضة لعوامل السوق من العرض والطلب وخلو السكن[71]، الأمر الذي يعني أن الجيش برّر «قطاعه العام» (الخاص به) بمبررات اشتراكية، في وقت كانت الدولة تنحو فيه نحو اقتصاد السوق الرأسمالي. وفي الحقيقة، لم يكن ثمة تناقض بين اشتراكية العسكر ورأسمالية نخبة الدولة، إنما كانت النزعة التي تبدو اشتراكية مجرد تبرير لامتيازات جزء من النخبة الحاكمة، ودعمًا لقاعدتها الاجتماعية العسكرية. ولن يطول الوقت حتى يدخل هذا «القطاع العام» الخاص طرفًا يكاد يكون احتكاريًا في السوق الرأسمالية، ليستغل رأس ماله السياسي والرمزي المعنوي في التملك العقاري، وفي الاستحواذ على جزء كبير من سوق الاستهلاك للمجتمع كله، لا لتلبية حاجات القوات المسلحة (أو حتى تحقيق امتيازاتها) فحسب.

يقول ستيفن كوك إن الأمر المشترك بين تركيا ومصر والجزائر يكمُن في أن الجيش في كل واحدة منها مهتم بموضوعات الاقتصاد والخارجية والأمن والموقف من جهاز الدولة والأيديولوجيا الوطنية أو القومية. ففي هذه الدول الثلاث، اتخذ الجيش عمومًا موقفًا يشدّد على الاستقلال الاقتصادي باعتباره

---

(70) لم يكن غريبًا أن تشهد الساحة المصرية، خصوصًا في عقب ثورة يناير، هذا القدر الكبير من انكشاف ظواهر صوتية مزايدة في الوطنية، ظلت صاحبة مواقف متشنجة، ثم تبين أن أصحابها كانوا على علاقة بالأجهزة الأمنية المصرية، وأنهم أدوات في لعبة صراعات الأجنحة داخل النظام، وللمسّ بمعارضين آخرين والتشكيك في أهدافهم وذممهم من خلال المزايدة وتهم العمالة وغيرها.

(71) أحمد فخر، «الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية»، **الجمهورية**، 2/1/1985.

سبيلًا للنمو وسياسات تنمية تقودها الدولة. وعندما جرى التحول في هذه الدول كلها إلى اللبرلة الاقتصادية في السبعينيات، اهتم الضباط بالمصالح الاقتصادية للجيش أكثر مما اهتموا بالتنمية ذاتها[72]. وعلى هذا المستوى يمكن أن نضيف سورية إلى الدول الثلاث التي يذكرها كوك، من حيث إحداث الجيش مؤسسات إنشائية عسكرية خاصة به، تعمل في المجال المدني بموجب التعهدات، وتشكل نوعًا من قطاع عام/ خاص للمؤسسة العسكرية، وفي الدول الثلاث: تركيا ومصر وإسرائيل، تمسّك الجيش بعلاقات متينة بالولايات المتحدة، وكان الاختبار الأكبر للجيش المصري حين شنت إسرائيل عدوانها على لبنان في عام 1982 بعد توقيع اتفاق السلام مع مصر؛ إذ رفضت مصر خرق معاهدتها مع إسرائيل. ومن أهم أسباب هذا الالتزام الحازم الخيار السياسي والفوائد من علاقة النظام بالولايات المتحدة.

في الدول الثلاث المذكورة، احتكر الجيش تعريف المصلحة الوطنية والأيديولوجيا الوطنية، وقبِلَ أن تتنافس القوى السياسية تحت سقف تعريفه المصلحة هذه، ولا تتنافس معه في تعريفها. ففي مصر، تنافس الضباط الأحرار مع الإخوان ضمن الخطاب الوطني المعادي للإنكليز، ويصح هذا أيضًا في حالة 1948. وهاجم الإخوان عبد الناصر وزايدوا عليه في موضوع شروط اتفاقية 1954 مع الإنكليز. عمليًا، حاولوا بذلك تقويض أساس شرعية الضباط، أي الخطاب الوطني. وحين أُعيدت الشرعية إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته في عهدي السادات ومبارك، سُمح لهم عمليًا بممارسة نشاط وخدمات اجتماعية وثقافية، لكن غير سياسية. أما الحركات الإسلامية فاتخذت مواقف تنافس الجيش في الوطنية أو القومية، فانتقدت مثلًا مواقف الجيشين في مصر والجزائر من التدخل الأجنبي في العراق في عام 1991، ورأى الضباط في ذلك محاولة لتقويض أسس شرعيتهم القائمة على مسألة الوطنية هذه.

---

(72) Steven A. Cook, *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007), p. 19.

في عهد مبارك، جرت تسوية كبرى صار بموجبها وزير الدفاع الرجل القوي داخل الجيش فحسب. ونشأ كيان سياسي للضباط غايته الحفاظ على الامتيازات التي تتعلق بالجيش واقتصاده ومواقع ضباطه المتقاعدين الذين يُعينون في مناصب رسمية. في المقابل، تُرك للرئيس شؤون حكم مصر، وإدارة البلاد بالتعاون مع المخابرات والمؤسسة الأقوى في الداخل، أي الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية. ولم ينفِ هذا للحظة أن الجيش ظل القوة الرئيسة، وصاحب المقدرة إذا أراد تفعيل قوته، كذلك ظل الأكثر شعبية لدى الجمهور لابتعاده عن السياسة. هذا البعد، إضافة إلى الانغلاق الذي يمنع عين الجمهور الفاحصة من نقده، سمحا له بالحفاظ على صورة «طاهرة» (زائفة في الواقع) خلافًا لصورة أجهزة الأمن الأخرى، ودوائر السلطة في الحزب والعائلة الحاكمة، الملطخة بالحقائق والشائعات عن ممارستها، ذلك لأنها في تماس مباشر مع الشعب.

بقي الانطباع سائدًا فترة طويلة «أن ميراث اللامبالاة العام ومركزية الدولة والمشاركة العسكرية الفعلية في السلطة، بجانب تخفيض التوترات الاجتماعية عن طريق درجة من درجات الليبرالية السياسية، كل هذا يجعل احتمال استيلاء العسكريين على السلطة في مصر أمرًا غير محتمل. فعندما تمّ استدعاء الجيش لقمع انتفاضة كانون الثاني/يناير 1977، وتمرد الأمن المركزي في 1986، عاد الجيش إلى ثكناته مرة أخرى، وظلت السلطات المدنية مسيطرة. إن المثل السائر بين كثير من المدنيين في مصر هو أن الجيش لا يحتاج إلى الاستيلاء على السلطة لأنه يجلس بالفعل على قمتها»[73]. في سياق النقاش الذي دار في شأن دور الجيش واحتمال حدوث انقلاب عسكري في نهاية الثمانينيات، كتب الباحث اليساري أحمد عبد الله أن الأغلبية في مصر في عهد مبارك كانت جاهزة لتقبل حكم أوتوقراطية عسكرية، فـ «التجربة الديمقراطية لا تقوم على قاعدة عريضة. والقوة السياسية هي مجموعة النخبة المنخرطة في صراع الشعارات السياسية... والأغلبية الساحقة من السكان لا تثق بكل هذا». ويمكن من ثمّ أن تتقبل نظامًا

(73) عبد الله، «القوات المسلحة»، ص 24-25.

أوتوقراطيًا يحقق درجة من الانضباط والنظام[74]، ولم يكن الجيش بحاجة إلى الانقلاب، فثمة توازن قائم كان يحفظ له امتيازاته. لكن إذا حصل انقلاب عسكري، فالمجتمع المصري جاهز لتقبّله، لأن النظام أوتوقراطي أصلًا، لكن تعمّه الفوضى، ولا تعود التعددية المضبوطة التي يُتيحها داخل النخبة بأي فائدة على الشعب. من هنا، ربما ينشأ وضع يفضّل فيه المزاج الشعبي لدى الفئات الواسعة، المتضررة من النظام القائم، تلك السلطوية المنظمة الناجمة عن انقلاب عسكري على السلطوية الرثة التي تتيح هامشًا للتعددية لا تستفيد هذه الفئات منها، ولا تثق بالمشاركين فيها.

ثمة مبرّر آخر لعدم حاجة الجيش إلى التدخل في انقلاب إلا في الحالات القصوى، وهو اعتبار الجيش صاحب السلطة الحقيقية في البلد من دون أن يحكم فعلًا، كون الجيش هو السلطة غير الحاكمة، أو التي لا تحكم مباشرة، وهو صاحب السلطة الحقيقية التي تقف خلف واجهة الحكومة المدنية، يحميها وتحميه في ظلّ وجود معارضات سياسية متفاوتة القوّة تشارك في العملية السياسية، من دون أن يرقى في الوقت ذاته إلى المشاركة في الحكم أو توليه مباشرة. يلخص هذا، بحسب ستيفن كوك، مجمل الوضع الذي كان قائمًا في الجزائر ومصر وتركيا حتى بداية هذا القرن[75]. الحقيقة أن هذا الاستنتاج غير دقيق تمامًا، ذلك أن السلطة السياسية كانت تتحكم بالجيش تمامًا في نهاية عهد عبد الناصر، وتحديدًا بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وفي عهد السادات. أما في عهد مبارك، فكان ثمة ترتيب دقيق للعلاقة بينهما؛ إذ أُرضِيَ الجيش بالامتيازات والوظائف التي يقوم بها كي يبقى راضيًا في الثكنات، لكن بوادر التململ ظهرت في صفوفه بعد تهميشه في عهد السادات. وفي عام 1982، أضرب التقانيون في الدفاع الجوي في أربع قواعد عسكرية احتجاجًا على تغيير لائحة الترقيات، فهرول مبارك لإرضاء الجيش واستعادة بعض نفوذه. وكان مبارك يدرك حقيقة أن الجيش هو قاعدته الاجتماعية، وقلب قوته السياسية، فهو نائب الرئيس الذي أصبح رئيسًا بصدفة تاريخية (اغتيال

(74) المرجع نفسه، ص 26.

(75) انظر كتاب ستيفن كوك في هذا الموضوع: Cook, *Ruling but not Governing.*

السادات)، ولم يمتلك من مصادر الشرعية إلا أنه ابن المؤسسة العسكرية؛ إذ كان قائدًا لسلاح الجو.

كان حرص مبارك على علاقته بالجيش وفق هذه الصيغة حقيقيًا، ففي الأوقات التي تعاظم فيها نفوذ أبو غزالة، بقي مبارك يتمتع بصلاحية تعيين كبار الضباط داخل الجيش. خسر مبارك جولة واحدة مع أبو غزالة بعد شغب قوات الأمن المركزي في 26 شباط/ فبراير 1986، عندما اضطر إلى إقالة وزير الداخلية أحمد رشدي الذي كان يوازن أبو غزالة في مجلس الوزراء، لكنه ما لبث أن أقال أبو غزالة، كما سبق أن بيّنا.

كان حرص مبارك كبيرًا على حماية صورة الجيش من هذا المنطلق أيضًا. فمثلًا، في حادثة تحرير رهائن الطائرة المختطفة في مالطا، تأثّرت صورة الجيش سلبيًا بعد أن قضى أكثر من نصف الرهائن نتيجة سوء خطة الاقتحام، وضعف كفاءة القوات الخاصة التي نفّذتها، وقلة الاهتمام بحياة البشر. هنا، برز دور الآلة الإعلامية بقيادة وزير الإعلام صفوت الشريف في تهميش مسألة حياة الركاب، وتحويل الإخفاق إلى انتصار، من خلال التباهي الأجوف بقوة ثبت أنها غير قائمة، وبث الشعور بالعظمة في مزيج تكرّر استخدامه في عهد مبارك، جمع بين الخداع لتغطية الإخفاق ومضاعفة جرعة تملق المشاعر الوطنية. ومن الأمور التي أتقنتها منظومة الإعلام تصويرها أي نقد للنظام مسًّا بمنجزات ذات قيمة وطنية، وهذا الأسلوب الإعلامي الذي أتاح لثورة 25 كانون الثاني/ يناير كشفه وتحديه وتغييره وإن لمرحلة قصيرة عاد بعدها مع عودة الجيش إلى السلطة.

يعلق روبرت سبرينغبورغ على تضخم مشروعات العسكر الاقتصادية التي كانت تحظى بدعم حكومي إلى حد شكّلت معه عبئًا على ميزانية الدولة، لا مصدرًا للتمويل[76]، في حين قدّم الجيش مشروعاته الاقتصادية باعتبارها مشروعات تنموية تسد حاجة المجتمع. حصل ذلك بشكل خاص بعد اللبرلة الاقتصادية الواسعة في عام 2003. إضافة إلى ذلك، يبدو أن الضباط عبّروا – من

(76) Springborg, p. 148.

منطلق أمني - عن خشية من نشوء فجوات طبقية ربما تستغلها قوى مثل جماعة الإخوان لإثارة النقمة ضد النظام(77). وحفّز توسّع النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة، صراعًا مع البرجوازية المدينية التي أفسح لها الانفتاح الاقتصادي مجالًا للعمل في مشروعات بقيت تقليديًا مقصورة على القطاع العام؛ إذ نافستها شركات الجيش بنزوعها الاحتكاري. لكن سرعان ما تطورت ديناميات تضبط هذه المنافسات، وتعزز شبكة مصالح مشتركة بين الجيش ورؤوس الأموال، تتضمن عطاءات للشركات الخاصة ورجال الأعمال من مشروعات شركات القوات المسلحة، وشراكات في العمل معها.

هذه العملية التي بدأت مع أبو غزالة بذريعة إبقاء الجيش وحاجاته مستقلة عن قوانين السوق وتقلّباته تارة، وبحجة المشاركة في التنمية الوطنية تارة أخرى، انتهت إلى إقامة مجتمع الضباط الموازي، أو ما سمّاه باحثون «جمهورية الضباط»، حتى صار حجم الاقتصاد العسكري المصري يقدر بين 10 و15 في المئة من اقتصاد مصر البالغ 210 مليارات دولار(78). وبلغ مجمل النشاط الاقتصادي للجيش في عام 2011 حوالى مليار دولار، بحسب ما صرّح به اللواء محمود نصر (مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلّحة) في اجتماع مفتوح في عام 2012 في القاهرة. ومن المرجح أن يكون هذا الرقم متواضعًا قياسًا بالواقع(79).

بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير، تعرضت هذه الامتيازات لخطر فرض رقابة لجان مجلس الشعب عليها ضمن مراقبة تنفيذ ميزانية الدولة، وغيرها من أنواع الخضوع للقانون المدني. لذلك، سعت المؤسسة العسكرية بعد ثورة 25 كانون

---

(77) Cook, p. 89.

(78) Ivan Ivecovic, «Egypt's Uncertain Transition,» in: Dan Tschirgi, Walid Kazziha and Sean F. McMahon (eds.), *Egypt's Tahrir Revolution* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2013), p. 181.

انظر أيضًا: يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»، دراسة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 1 آب/ أغسطس 2012، شوهد في 12/ 11/ 2014، في:

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996#.

(79) Kandil, p. 183.

الثاني/ يناير إلى البقاء فوق القانون، من أجل الحفاظ على نفوذها وامتيازاتها. وكي لا تبقى فوق القانون شكلًا، وجدت أن عليها أن تصبح القانون فعلًا. ففي جولتي مناقشة الدستور المصري بعد الثورة، سعت المؤسسة العسكرية إلى أن يتضمن الدستور مواد لا تنص على امتيازاتها فحسب، بل على قرارها السيادي عمليًا أيضًا[80]. أصبحت «جمهورية الضباط» تمارس سيطرة حصرية على ميزانية الدفاع والمساعدة العسكرية الأميركية والشركات المملوكة لها. ويجب أن نشير إلى أن شريحة عريضة من كبار الضباط تتربع على رأس المؤسسة العسكرية، في حين يتكوّن الجيش المصري من نصف مليون مجنّد فعلي تقريبًا، ونصف مليون آخرين يشكلون جيش احتياط يمكن استدعاؤه إلى الخدمة. وينسب باحثون إلى

(80) ظلت المواد الموصوفة بمواد تحصين الجيش في الدستور مدخلًا لتعطيل الرقابة المدنية على قطاع الدفاع والأمن؛ فمراقبة المنتخبين لأعمال السلطة التنفيذية، ومنها الدفاع، شرط ضروري للديمقراطية، وإعمال لمبدئها في السيطرة المدنية. فدستور 1971 لم يذكر رقابة البرلمان على أعمال هذا القطاع، واكتفى بنص مقتضب بعرض الميزانية «رقمًا واحدًا» على مجلس الشعب، من دون تفصيل، وتذرع من صاغوه بضرورة السرية؛ إذ رأوا أن ميزانية القوات المسلحة تكشف أمورًا خطرة تتعلق بتسليح القوات وتجهيزها وإعدادها، مفضلين حجبها عن نواب الشعب، في تجاهل كامل لمخاطر الفساد التي يعززها عدم الرقابة. والحقيقة أن بعض بنود الجيوش تكون سرية، لكن هذه لا تزيد على 5 إلى 10 في المئة من ميزانية الجيش في الدول الديمقراطية، وحتى هذه يفترض أن تناقش في لجان برلمانية مغلقة. وأبقى دستور 2012 (بعد الثورة) أعمال القوات المسلحة وميزانيتها بعيدًا عن الرقابة الشعبية عبر البرلمان، وإن أبدل هذه الرقابة بدور مستجد لمجلس الدفاع الوطني، وهو مجلس تنفيذي غير منتخب، يشكله رئيس الجمهورية وفق المادة (197) من الدستور ويهيمن العسكريون على عضويته بنحو ثلثيه، ويضم 14 عضوًا، منهم 8 عسكريين: وزير الدفاع، رئيس المخابرات العامة، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، قادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع؛ وستة مدنيين: رئيس الوزراء، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشورى (هما المنتخبان)، ووزراء الخارجية والداخلية والمالية. وخصت المادة هذا المجلس بمناقشة موازنة القوات المسلحة، وأخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة، وهذا ما أبقت عليه تعديلات الدستور في عام 2013 في المادة (203)، مع الانتكاس إلى الحال القديمة في دستور 1971؛ إذ أعادت المادة الجديدة إدراج ميزانية القوات المسلحة «رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة»، من دون أي تفصيل لمحتواه، الأمر الذي يمنع مجلس النواب من تداول أعمال القوات المسلحة، معطلًا إحدى المهمات الرئيسة للبرلمان، وقصرها على مجلس الدفاع الوطني. وعززت مادة القضاء العسكري (204) هذا التحصين، فوسعت نطاق الحماية القضائية لأعمال القوات المسلحة بمنحها القضاء العسكري مطلق السلطة في تحديد ما يخضع له من قضايا في أي موضوع يعدّ «عسكريًا»، وغلّت في المقابل يد القضاء عن القيام بمهماته.

الجيش دورًا في تنشئة الشباب المصري ودمجهم اجتماعيًا، فهو يدرّب 12.3 في المئة من الذكور، أي بمعدّل 80 ألفًا في الدورة الواحدة[81]، من عام إلى ثلاثة أعوام، تعقبها 9 أعوام في الاحتياط. وعلى الرغم من خفض عدد أفراد الجيش بعد إبرام اتفاق السلام مع إسرائيل، فإنّه لا يزال جيشًا كبيرًا. وبموجب بحث صادر في عام 1997، بلغ عدد الجنود في الخدمة الفعلية للجيش المصري 440 ألف جندي، منهم 270 ألف مجند و254 ألف جندي احتياط. ويبلغ عدد جنود قوات الأمن المركزي 300 ألف فرد، والأمن الوطني 60 ألف فرد، وحرس الحدود 12 ألف فرد[82]. ونجد أرقامًا مشابهة لدى باحثين آخرين: 468500 رجل، منهم 45 ألف ضابط. أمّا عدد القوات شبه العسكرية، فيبلغ 300 ألف شخص[83]. وبحسب البحث نفسه، بلغت ميزانية الأمن 3.3 مليارات دولار من مجموع نفقات الدولة البالغة 42 مليار دولار[84].

في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك، بلغ عدد أفراد الأجهزة الأمنية الأخرى: شرطة ومباحث ومخابرات وأمن مركزي، نحو 1.5 مليون فرد بين عسكري ومدني، وارتفعت ميزانية الداخلية السنوية ثلاثة أضعاف مقارنة بارتفاع ميزانية وزارة الدفاع[85].

حصلت مسألة تجاوز مؤسسات الأمن الداخلي والمخابرات في وضعية الجيش في العهد الطويل لمحمد حسين طنطاوي الذي مكث في منصب وزير الدفاع مدة أطول من أي وزير دفاع في التاريخ المصري الحديث. ولا يفسر بقاء الرجل طوال هذه المدة إلا الولاء السياسي لمبارك والسعي الحثيث إلى الحفاظ

---

(81) Stephen H. Gotowicki, «The Military in Egyptian Society,» in: Phebe Marr (ed.), *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role* (Washington, DC: National Defense University Press, 1999), pp. 107-109.

(82) Kechichian and Nazimek, p. 127.

(83) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 2007* (London: Routledge, 2007).

(84) صوفي بوميه، مصر: الوجه الآخر، ترجمة ميشال كرم (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 107.

(85) صايغ، «فوق الدولة».

على نظام المحسوبيات القائم في الجيش. وظل طنطاوي، الذي لم يكن مشغولًا بالحرب ولا بالإعداد لها، معنيًا بالحفاظ على مكانة الجيش ومصالح ضباطه. ويرى الباحث يزيد صايغ أن استمرار طنطاوي وأعضاء آخرين في المجلس العسكري حتى بعد تجاوزهم سن التقاعد بكثير أمرٌ لا علاقة له بحالة حرب أو بجهدهم العسكري أو سجلّهم القتالي، بل «كان الأمر متعلقًا باستقرار النظام، واستقرار ما سمّاه كثيرون جمهورية الضباط في مصر»[86].

بعد اغتيال السادات، قام مبارك، ضمن توجهه التوفيقي، وفي سعيه إلى تثبيت شرعيته المستندة أساسًا إلى خدمته قائدًا سابقًا لسلاح الجو، بمنح الجيش قوة أكبر، لكنها لم تكن قوة سياسية بل اجتماعية - اقتصادية. فبعد عام 1991، وجد مبارك نفسه يوسّع نهج عبد الحليم أبو غزالة، ويسمح بمدّ نشاط القوات المسلحة إلى مجالات الحياة في مصر كلها. وأسّس ترتيب ما بعد التقاعد للضباط في الوزارات والهيئات الحكومية وشركات الدولة، وأصبح هذا الموضوع عُرفًا وعادة وشكّل ظاهرة حقيقية في المجتمع المصري، فتغلغل الضباط المتقاعدون في مجالات الحياة المصرية كلها، واحتلوا مناصب عليا فيها من خلال هذا الترتيب. وما عاد الضباط، أو الضباط المتقاعدون، يتركّزون في المناصب العليا في الدولة خلافًا لما كانت عليه الحال في عهد عبد الناصر، بل كانت العقود الثلاثة الأخيرة في تاريخ مصر كافية لأن يتغلغل الضباط من الدرجات كلها في أجهزة الخدمة المدنية والقطاع الخاص المصري، ومنهم ضباط من رتب متوسطة. «فضلًا عن ذلك، توفّر الضباط السابقون على خيار البقاء في زيّهم الرسمي إذا كانوا لا يزالون يخدمون المؤسسة العسكرية، والاحتفاظ عمومًا بامتيازات الرتبة، وهذا أيضًا خلافًا لما كانت عليه الحال في عهد عبد الناصر»[87]. ويرى يزيد صايغ وظيفتين أساسيتين لتغلغل العسكر في المكوّن البيروقراطي للدولة المصرية: «أولًا يمارس الرقابة الإدارية على الحكم المحلي وعلى الأجهزة الأمنية حتى من دون أن يمارس السيطرة المباشرة على مجلس الوزراء؛ وثانيًا، لضمان الدخل

(86) المرجع نفسه.
(87) المرجع نفسه.

المالي لكبار الضباط في مرحلة ما بعد التقاعد، وتأمين مصادر دخل رئيسة للقوات المسلحة ككل»[88].

تُعد هيئة الرقابة الإدارية من أهم أجهزة الرقابة، وكانت قد أُسست في عام 1958 بغرض مراقبة الجهاز الإداري للدولة والتحقيق في قضايا الفساد الإداري والمالي. ومنذ إنشائها، سيطر الضباط المتقاعدون عليها بشكل شبه كامل، بينما لا تخضع القوات المسلحة لهذه الهيئة. من الناحية القانونية، كانت للهيئة سلطة تقديم الفاسدين إلى المحاكمة، وتخضع لرئيس الجمهورية مباشرة، وتنتظر توجيهاته في شأن تقديم المتهمين إلى المحاكمة، والحجة هي عدم التأثير في الاقتصاد لاعتبارات تتعلق بسمعة الدولة، وغيرها من التبريرات. وحتى في اللحظات القليلة التي وقع فيها صدام مكتوم، لم تكن للهيئة الغلبة، وخير مثال على ذلك ما وقع في عام 1996 حين استُبدل رئيسها اللواء أحمد عبد الرحمن عندما أصرّ على متابعة التحقيق في قضية فساد وزير الإسكان إبراهيم سليمان، وكان بديله اللواء هتلر طنطاوي أكثر إذعانًا لمبارك، وجدد له ثلاث مرّات. لكن بعد تقاعده، اتُّهم بأنه استغل منصبه للحصول على أملاك وعقارات في مناطق تطوير عالية القيمة[89].

يتلقى جميع وزراء الحكومة بشكل روتيني قوائم من هيئة الرقابة الإدارية - وكذلك من هيئة التنظيم والإدارة في القوات المسلّحة - تضم أسماء ومؤهلات الضباط الذين شارفوا على التقاعد، ويسعون إلى الحصول على وظائف جديدة[90]. ومن الواضح أن استلام هذه القوائم من مثل هذه الهيئة توصية يصعب رفضها؛ فـ«الأوفر حظًا هم المتقاعدون العسكريون الذين يُعينون في مجالس إدارة الشركات التجارية المملوكة للدولة، أي الشركات القابضة والشركات التابعة لها... التي يبلغ عددها الإجمالي نحو 150 ... ومن الشائع أن تتراوح الرواتب بين مئة ألف وخمسمائة ألف جنيه مصري»[91]. وثمة مصادر دخل خفية

(88) المرجع نفسه.

(89) المرجع نفسه.

(90) المرجع نفسه.

(91) المرجع نفسه.

أخرى تجعل هؤلاء الضباط المتقاعدين جزءًا من شبكة الفساد التي تميز هذه القطاعات.

منذ عام 1991، أشرف طنطاوي على انتقال سكن الضباط إلى ما يُسمى المدن العسكرية، أو المدن الصحراوية التي تخطى عددها عشرين مدينة، وشيدتها شركات الجيش، خلافًا لمدن أخرى لا تزال تحت التخطيط. وتحوّل بناء المدن خارج القاهرة، بعيدًا عن الاكتظاظ السكاني، إلى نزعة تميز الطبقة الوسطى المصرية كلها. وتحوّلت نوادي الضباط إلى مراكز تقدم لهم خدمات كثيرة وامتيازات، كذلك تحوّل قسم كبير منها إلى صالات تجارية. وتملك المؤسّسة العسكرية وتدير عددًا كبيرًا من الفنادق والمنتجعات الساحلية ومراكز التسوق، وتتقاطع في استخدامها الطبقات العليا مع الجيش.

تساهم المؤسسة العسكرية المصرية في إنتاج الأسلحة والأدوات المنزلية، وفي إرساء البنى التحتية وإنتاج الأغذية، ويصنع الجيش المصري الشاحنات والمروحيات ومعدات الرادار وغيرها، إلى جانب صناعة الأسلحة التي يديرها. وتشغّل الصناعات العسكرية المصرية 100 ألف موظف، وتساهم بذلك بـ 500 مليون دولار في إجمالي الناتج القومي. كما أنها جنت أرباحًا من تصدير السلاح إلى العراق بين عامي 1980 و1988 إبّان الحرب العراقية - الإيرانية. ومن المنتوجات المدنية التي تنتجها مصانع الجيش: الغسالات وسخانات المنازل والأبواب والقرطاسية والأدوية. وضعت هذه المصانع لنفسها هدف التوصل إلى اكتفاء ذاتي بنسبة 100 في المئة في المنتوجات الزراعية؛ إذ لا يتعلق استهلاك الجيش من هذه المنتوجات بتقلبات السوق. ويملك الجيش شركات خاصّة للبناء. ويوجّه الدخل إلى ميزانية الجيش مباشرة، لا عبر ميزانية الدولة. منح قانون 32 لعام 1979 مصانع الجيش استقلالية مالية ومؤسسية عن ميزانية الدولة، وسمح لها بفتح حسابات خاصة بها في المصارف التجارية[92].

---

(92) Harb, pp. 285-286.

يعود تاريخ هذا البحث إلى عام 2003، أما الأرقام الواردة فيه فتعود إلى أعوام أسبق.

إن الاقتصاد العسكري وجمهورية الضباط هما كل ما بقي من دولة القطاع العام، على الرغم من أنهما أصبحا دولة داخل دولة، لا تتدخل مباشرة في السياسة، وتترك الحكم للمدنيين. لكن اللبرلة الاقتصادية المفرطة التي بدأت في المرحلة الثانية من عهد مبارك، ولا سيما مع صعود نجم جمال مبارك ورجال الأعمال والاقتصاديين والخبراء من حوله، قادت إلى صراع خفي ثم علني بين اقتصادَيْن ورؤيتَيْن ونخبتَيْن؛ إنه صراع بين القطاع العام الذي أصبح «قطاعًا عامًا» خاصًا بالعسكر، والليبرالية الاقتصادية الخاصة بفئة جديدة من رجال الأعمال الموالين للأسرة الحاكمة بوساطة الحزب الوطني.

استنادًا إلى منهج الواقعية المؤسسية (Institutional Realism) الذي ينطلق من وجود مصالح مشتركة وصراع بين مؤسّسات الدولة، يفسر حازم قنديل العلاقة بين المؤسسة السياسية ومؤسسة الأمن ومؤسسة الجيش في مصر، حيث تحوّل نظام مبارك من دولة عسكرية إلى دولة أمن أو دولة شرطة، وهو الانتقال الذي يفسّر بعضًا من نجاح ثورة 25 كانون الثاني/ يناير في رأي الكاتب[93]. وقد يستخدم عكسه في تفسير الإخفاق اللاحق للثورة في رأينا، حين تحالف الجيش مع باقي مؤسسات الدولة (بدلًا من التنافس معها)، ولا سيما مؤسسة القضاء، لمنع دخول نخب جديدة إلى جهاز الدولة (إسلامية في هذه الحالة) ولمنع نشوء نظام ديمقراطي منتخب بشكل عام يمكّنه من وضع الجيش وباقي مؤسسات الدولة تحت الرقابة والمحاسبة حين يصلب عوده.

أخطأ كثيرون بعدم توقعهم حدوث ثورة في مصر، حين اعتقدوا أن الجيش يحكم مصر. والحقيقة أن الجيش كان مقصًى عن حكم مصر عشية ثورة 25 كانون الثاني/ يناير، لكنه كان يتمتع بـ «حكم ذاتي»، إذا صح التعبير. ولم يكن النظام الحاكم متجانسًا، خلافًا لما بدا لكثيرين؛ إذ على سبيل المثال، مسّت عملية خصخصة الاقتصاد المصري في مرحلة تزايد نفوذ جمال مبارك ووزرائه بالاقتصاد العسكري المصري، وبتوجهات العسكريتاريا المصرية عمومًا. ولا شكّ في أن التضرر من السياسات النيوليبرالية والخشية على النظام من عدم الاستقرار الذي

---

(93) Kandil, p. 4.

قد تقود إليه هذه السياسات، والنفور من سيطرة فئة رجال الأعمال المدنيين حول جمال مبارك في تحالف مع أجهزة الأمن الداخلية، عوامل أدّت إلى تراكم النقمة في الجيش. لذا، لم يتحرك لقلب النظام لأنه جزء منه ويحظى بالامتيازات الأبرز فيه، ولم يدافع عن رأس النظام حين حوصر شعبيًا في ثورة 25 كانون الثاني/ يناير. ولاحقًا، وجد في داخله من انتهز فرصة ضعف القوى السياسية المشاركة في الثورة، وعودة الأحزاب إلى المشهد، كي يفرض نفسه من جديد، لا لتأمين امتيازاته من أي تعديل لها في نظام ديمقراطي بإخضاعه مثلًا لميزانية الدولة فحسب، بل أيضًا ليحكم مصر مباشرة لأول مرة منذ عام 1952 بالانقلاب على ثورة 25 كانون الثاني/ يناير والاستيلاء على منصب الرئاسة.

المراجع

1 - العربية

كتب

أفلاطون. **جمهورية أفلاطون**. ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: المؤسسة العربية للتأليف والنشر؛ دار الكتاب العربي، [د. ت.].

إمام، عبد الله. **مذكرات صلاح نصر**. ج 1. القاهرة: دار الخيال، 1999.

إينالجيك، خليل. **تاريخ الدولة العثمانيّة: من النشوء إلى الانحدار**. ترجمة محمد م. الأرناؤوط. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002.

الأيوبي، نزيه نصيف. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

______. **الدولة المركزية في مصر**. مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

باروت، محمد جمال. **حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر: حلقة حلب، دراسة ومختارات**. قضايا وحوارات النهضة العربية؛ 17. دمشق: وزارة الثقافة، 1994.

______. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______. **ثورة مصر، الجزء الأول: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

______. **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (آذار/مارس 2011 - آذار/مارس 2013). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

______. **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية.** ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2010.

بطاطو، حنا. **العراق، الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار.** ترجمة عفيف الرزاز. ط 2. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية 1999.

______. **فلّاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم.** ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي؛ مراجعة ثائر ديب. سلسلة ترجمان. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

البغدادي، عبد اللطيف. **مذكرات عبد اللطيف البغدادي.** ج 1. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977.

بوميه، صوفي. **مصر: الوجه الآخر.** ترجمة ميشال كرم. بيروت: دار الفارابي، 2009.

تجربة رياض سيف: هموم في الصناعة والسياسة. دمشق: [د. ن.]، 1999.

التير، مصطفى عمر. **أسئلة الحداثة والديمقراطية في ليبيا: المهمة العصيّة.** بيروت: منتدى المعارف، 2013.

الجميل، سيار كوكب. **تكوين العرب الحديث.** عمان، الأردن: دار الشروق، 1997.

جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية. تحقيق وتقديم الواثق الكمير. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2005.

الحافظ، ياسين. **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

الحصري، ساطع. **البلاد العربية والدولة العثمانية**. ط 2 موسعة. بيروت: دار العلم للملايين، 1960.

الحكيم، يوسف. **سورية والانتداب الفرنسيّ**. ذكريات؛ 17. ط 2. بيروت: دار النهار، 1983.

حمروش، أحمد. **قصة ثورة 23 يوليو**. ط 3. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984.

حمودة، حسين محمد أحمد. **أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون**. صفحات من تاريخ مصر . القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985.

الحوراني، أكرم. **مذكرات أكرم الحوراني**. مج 2. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.

خدوري، مجيد. **العراق الجمهوري**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974.

دافيس، إريك. **مذكرات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث**. ترجمة حاتم عبد الهادي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

درّاج، فيصل ومحمد جمال باروت (منسقان). **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلاميّة**. مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين. ج 1. ط 4. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2006.

ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر: من الإنتداب الفرنسي إلى صيف 2011**. بيروت: دار النهار، 2011.

السادات، محمد أنور. **البحث عن الذات: قصة حياتي**. القاهرة: المكتب المصري الحيث، 1978.

الشاذلي، سعد الدين. حرب أكتوبر: **مذكرات الفريق الشاذلي**. باريس: مؤسسة الوطن العربي، 1980.

طلاس، مصطفى. **ثلاثة أشهر هزت سوريا: أمريكا تستحث رفعت الأسد للوصول إلى السلطة في العام 1984**.

العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947-1952**. ج 2. صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، 1956.

عبد الفضيل، محمود. **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000.

عبد الله، أحمد (محرر). **الجيش والديمقراطية في مصر**. القاهرة: سينا للنشر، 1990.

عبد الملك، أنور. **المجتمع المصري والجيش (1952-1973)**. كتاب المحروسة؛ 27. ط 2. القاهرة: مركز المحروسة، 2005.

العظمة، عزيز. **قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

علي، آزاد أحمد [وآخرون]. **خلفيات الثورة: دراسات سورية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

علي، حيدر إبراهيم [وآخرون] (تحرير). **خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية، 1964-2014: نهوض السودان الباكر**. الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2014.

فوزي، محمد. **حرب الثلاث سنوات، 1967-1970: مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق**. ط 5. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990.

الكيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سورية السياسيّ المعاصر، 1920-1950**. دمشق: دار طلاس، 1997.

لونغريغ، ستيفن همسلي. **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، 1978.

المناوي، عبد اللطيف. **الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 «يوم»**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012.

موسى، إبراهيم محمد الحاج. **التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان**. بيروت: دار الجيل، 1970.

نبلوك، تيم. **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة.** ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، [2007].

نزار، خالد ومحمد معارفية. **الجيش الجزائري في مواجهة التضليل: محاكمة باريس.** ترجمة خليل أحمد خليل وألبير فرحات. بيروت: دار الفارابي، 2003.

هويدي، أمين حامد. **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992.

وادين، ليزا. **السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب، والرموز في سورية المعاصرة.** ترجمة نجيب الغضبان. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2010.

ولد أباه، السيد [وآخرون]. **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع.** سلسلة الثقافة القومية؛ 68. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

دورية

منصور، رامي. «توظيف الآلاف خلال السنوات القليلة القادمة: أكبر شركة مساهمة خاصة في سورية 'شام القابضة' برأسمال 350 مليون دولار». **الاقتصادية.** العدد 276. شوهد في 27/ 5/ 2013، في:

http://www.iqtissadiya.com/archives_detail.asp?id=1446issue=276&category=local.

ورقة مقدمة في مؤتمر

باروت، محمد جمال. «الطّائفية: الصِّناعَة والوَعي الزَّائف». ورقة مقدمة في الندوة العلميّة «الثورة العربيّة والديمقراطية: جذور النّزعات الطائفيّة وسبل مكافحتها». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 28 كانون الثاني/ يناير 2012.

التير، مصطفى. «العسكر ومعضلة التحول الديمقراطي: دراسة الحالة الليبية». ورقة غير منشورة مقدمة في المؤتمر السنوي الخامس لقضايا التحوّل الديمقراطي تحت عنوان «الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1-3 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2016.

وثائق

باروت، محمد جمال. «التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، محور الاقتصاد والإنتاجية: مسح المسارات الاقتصادية الكلية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (1970-2005)». الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، [د. ت.].

«مليون سوري يواجهون خطر سوء التغذية بسبب الجفاف». بي بي سي عربي، 2/ 10/ 2008. شوهد في 5/ 12/ 2016، في: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7647000/7647931.stm.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر». دراسة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 1 آب/ أغسطس 2012. شوهد في 12/ 11/ 2014، في: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996#.

2- الأجنبية

Books

Barany, Zoltan D. *How Armies Respond to Revolutions and Why*. Princeton; Oxford: Princeton University Press, 2016.

Batatu, Hanna. *Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Churchill, Winston. *A History of the English-Speaking Peoples*. 4 vols. New York: Dodd, Mead, 1956-1958.

Cook, Steven A. *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics.* New York: Simon and Schuster, 1970.

Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition.* New Haven: Yale University Press, 1971.

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics.* With a New Introduction by Jay Stanley. New Brunswick, NJ: Transaction, 2002.

Hinnebusch, Raymond A. *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State.* Cambridge Middle East Library. Cambridge; New York: Cambridge University Press. 1985.

Huntington, Samuel P. *Changing Patterns of Military Politics.* International Yearbook of Political Behavior Research; 3. New York: Free Press of Glencoe, 1962.

_______. *Political Order in Changing Societies.* New Haven: Yale University Press, 1996; [1968].

_______. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations.* Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1985; [1957].

Hurewitz, J. C. *Middle East Politics: The Military Dimension.* Praeger University Series; U-660. New York: Frederick A. Praeger, 1969.

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance, 2007.* London: Routledge, 2007.

Janowitz, Morris. *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis.* Chicago: University of Chicago Press, 1964.

_______. *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait.* Glencoe, Ill.: Free Press, 1960.

Johnson, John J. (ed.). *The Role of the Military in Underdeveloped Countries.* 3rd ed. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1972; [1962].

Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt.* London; Brooklyn, NY: Verso, 2012.

Lasswell, Harold D. *Essays on the Garrison State.* Edited and with an introduction by Jay Stanley; with a preface by Irving Louis Horowitz. New Brunswick, NJ; London: Transaction Publishers, 1997.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey.* Studies in Middle Eastern History. 3rd ed. New York: Oxford University Press, 2002; [1961].

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Marr, Phebe (ed.). *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role.* Washington, DC: National Defense University Press, 1999.

Perlmutter, Amos. *Political Roles and Military Rulers.* London; Totowa, NJ: F. Cass, 1981.

Rustow, Dankwart A. *Politics and Westernization in the Near East.* Princeton: Center of International Studies, Princeton University, 1956.

Sirrs, Owen L. *A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009.* Studies in Intelligence Series. Milton Park, England; New York: Routledge, 2010.

Stepan, Alfred C. *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Tarbush, Mohammad A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941.* Foreword by A. H. Hourani. London; Boston: Kegan Paul International, 1982.

Tschirgi, Dan, Walid Kazziha and Sean F. McMahon (eds.). *Egypt's Tahrir Revolution.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2013.

Periodicals

Bou-Nacklie, N. E. «Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment, 1916-46.» *International Journal of Middle East Studies*. Vol. 25, no. 4 (November 1993), pp. 645-660.

Cooper, Mark N. «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet.» *International Journal of Middle East Studies.* Vol. 14, no. 2 (May 1982), pp. 203-225.

Harb, Imad. «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?.» *Middle East Journal.* Vol. 57, no. 2 (Spring 2003), pp. 269-290.

Kechichian, Joseph and Jeanne Nazimek. «Challenges to the Military in Egypt.» *Middle East Policy.* Vol. 5, no. 3 (September 1997), pp. 125-139.

Springborg, Robert. «The President and the Field Marshall: Civil-Military Relations in Egypt Today.» *MERIP Middle East Report.* Vol. 17, no. 147: *Egypt's Critical Moment* (July-August 1987).

فهرس عام